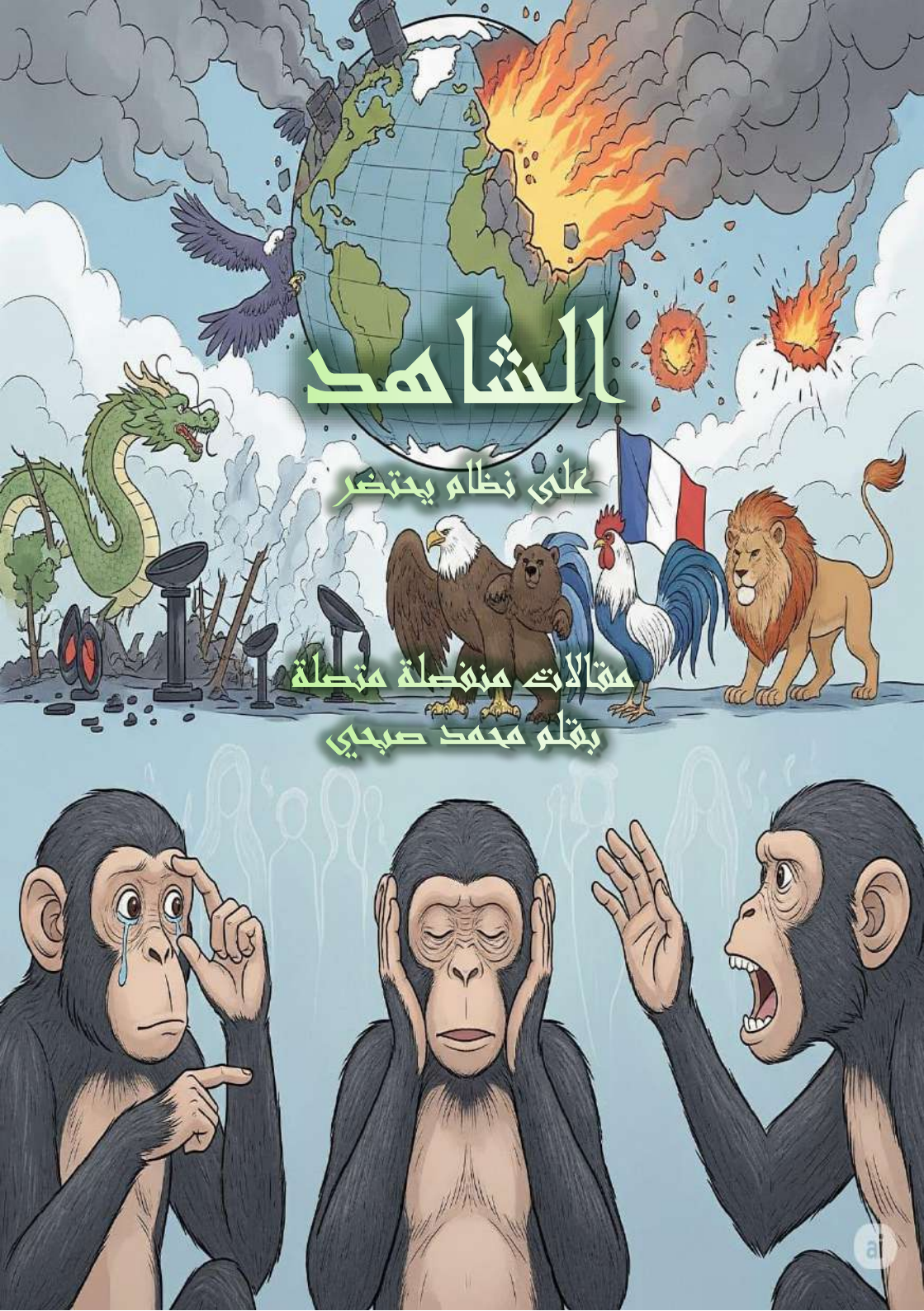
الشاهد
على نظام يحتضر
مقالات منفصلة متصلة
بقلم محمد صبحي

كتابي هذا لم أكتبه كرحلة بخط مستقيم من أول صفحة إلى آخر صفحة.

كتبته كدائرة... تبدأ بالخاتمة، وتنتهي بالبداية.

أردت أن أقول لك إن النهاية ليست موتًا، بل ولادة جديدة.

وأن البداية ليست انطلاقة من فراغ، بل امتداد لكل ما سبقها من وجع وتجارب وأسئلة.

ستقرأ هنا عن المظلومين والضحايا، عن الأنظمة التي تحتضر، وعن المخاوف التي تخيّم علينا.

حين تصل إلى آخر الكتاب، ستجد نفسك تعود إلى نقطة البداية: الإنسان.

تعود إليه، ولكن بوعي آخر، وبذاكرة محمّلة بكل ما مررت به في الصفحات.

لقد كتبت هذا الكتاب لأرى معك الصورة كاملة: كيف ينتهي نظام، وكيف يولد آخر.

والأهم... كيف نستطيع ألا نسمح لأنفسنا أن نُدفَن مع النظام الراحل، وأن نكون جزءًا من صناعة النظام القادم.

# الفهرس


إهداء ..... ٥
تمهيد ..... ٨
النهاية ..... ٩
المأساة الأولى..... ١١
"إنسان درجة ثانية... مواطن بشرطة"..... ١١
اليمنيّون... ليسوا بشر..... ١٢
السودانيون... بشر ناقصو القيمة..... ١٧
الليبيين ... كائنات على رادار المتوسط ..... ٢٢
اليتيم على خرائط العالم.. شعب سوريا الفقيد ..... ٢٧
نحب لبنان..... ونكره اللبنانيين..... ٣٣
دولة مع إيقاف التنفيذ ... المملكة الأردنية الهاشمية ..... ٤٢
بلاد رافدين الدم والنفط ...العراق البلد المبتلى بالولاة..... ٤٥
إيران.. شعب أصيل وحضارة ممتدة..... ٥١
مقاتلي هوليود.. أفغانستان ..... ٦١
فأر تجارب العرب... تونس ..... ٦٧
فئران تجارب النووي ... الشعب الباكستاني ..... ٧٤
مصر ..... الدولة التي كانت.... تتبع معي ظل المواطن..... ٨٠
الخليج العربي.... الثراء الفاحش الهشاشة السياسية ..... ٩١
أنهم **بشر**.... فسلطين..... ٩٦
أحفاد نوح...جنوب الصحراء ..... أفريقيا المنهوبة ..... ١٠١
كانوا بشرا.... قراءة في جريمة اكتشاف العالم الجديد "الأميركتين"..... ١٠٨
جار السوء ..... قراءة في مأساة الشعوب اللاتينية ..... ١١٣
المنظمات الدولية والعدالة الانتقائية..... ١١٨
حين تصبح المنظمات الإنسانية ضحية ازدواجية المعايير الغربية..... ١٢٤
" المنظمات الدولية " ضحية وجلاّد"..... ١٢٨
وحش وثلاث رؤوس.. منظمة القروض العالمية ..... ١٣١
المأساة الثانية ..... ١٣٥
كود بشري... كوبري حديدي ..... ١٣٥

اقتصاد الطاعة: العيش كأدوات لا كبشر ..... ١٣٦
الأسرة والمجتمع تحت ضغط الدولة – حين تُخنق الروابط الإنسانية..... ١٣٩
الاقتصاد المخطط – الإنسان بين الإنتاج والتجويع ..... ١٤٢
حين تتحول الكلمات إلى سلاسل - اللغة تحت الحصار..... ١٤٥
التعليم أداة للسيطرة – حين تتحول المدرسة إلى مصنع طاعة..... ١٤٨
الطفولة المسروقة – أن تُولد في حضن الدولة لا في حضن الأسرة..... ١٥١
الرقابة والسيطرة على الفكر ..... ١٥٣
صناعة الوعي الرسمي - الإعلام ..... ١٥٦
الترس البشري ..... ١٥٩
حين يصبح اليوم ملكًا للدولة لا للإنسان..... ١٦٣
العبودية الحديثة ..... ١٦٦
حين يتحول الفن إلى سلاح ضد الإنسان ..... ١٦٩
القانون المسلّح – حين تتحول العدالة إلى عصا الدولة ..... ١٧٢
..... ١٧٦
الوطن المُصادَر – حين تتحول الجغرافيا إلى سجن مفتوح ..... ١٧٧
عندما تتحول المشاريع الكبرى إلى مقابر صغيرة _ الإنسان مقابل التنمية.. ١٨٠
اقتصاد الطاعة: العيش كأدوات لا كبشر ..... ١٨٣
الإنسان في مواجهة ما بعد الإنسان..... ١٨٦
المأساة الثالثة..... ١٩٠
الجمهورية الجديدة التائهة..... ١٩٠
من القاهرة... هنا بكين، من القاهرة... هنا واشنطن:..... ١٩١
الديمقراطية على الطريقة الصينية؟ ..... ١٩٥
الشباشب والمراحيض..... ٢٠١
كيف توازن مصر بين النماذج السياسية في ملف الحقوق الاساسية؟"..... ٢٠٦
" الديمقراطية التشاركية الصينية: عندما تصبح المشاركة أداة للسيطرة"... ٢٠٩
حقوق الإنسان بين "الخصوصية الثقافية" والنموذج العالمي ..... ٢١٢
هل ينجح النموذج الصيني في مصر؟..... ٢١٥
قراءة في القبول الشعبي للنموذج السلطوي التنموي..... ٢١٥
صدام القيم بين الجيل الجديد والدولة ..... ٢١٨
مواجهة خطاب الكتلة الشرقية حول حقوق الإنسان..... ٢٢١
حقوق الإنسان: وحدة لا تتجزأ ومسار لا يقبل المساومة ..... ٢٢٤
حقوقنا ليست هبة من الغرب، بل حقٌ أصيل لنا" ..... ٢٢٧
البداية ..... ٢٣٠

# إهداء

إلى كلِّ إنسانٍ كاملٍ، جرى التَّعامُل معه كإنسانٍ بشرطِة.

وإلى كلِّ مَن وُضِع في خانةِ الدَّرجةِ الثَّانية:

عربيٌّ يُوصَف بالمتخلِّفِ عن ركبِ الحضارة،

أفريقيٌّ من "أبناءِ حام" لا زال يُستعبَدُ حتّى اليوم،

لاتينيٌّ لا يُصوَّرُ إلّا في صورةِ التَّاجرِ أو الهَمَجي،

آسيويٌّ يُعامَل كآلةٍ رخيصةٍ بلا روح،

لاجئٌ يُحسَب كرقمٍ في جدولِ إغاثة،

عاملٌ صار وقودًا لعجلةِ التَّنمية،

امرأةٌ حوصِرت داخلَ قوالبَ ذكوريَّةٍ صارمة،

طِفلٌ جاع لأنَّ ميزانيَّةَ الحربِ التهمت حقَّه في الطَّعام،

سُكَّانٌ أصليُّون مُسِحوا من الخرائطِ ومن التَّاريخ.

إلى كلِّ مَن سُمِّي إرهابيًّا لأنَّه قاوم،

جاهلًا لأنَّه تمسَّك بهُويَّته،

متخلِّفًا لأنَّه رفض أن يذوبَ في "ركبِ الحضارة"،

أسودًا، أصفرًا، بنيًّا، أو أيَّ لونٍ لم تَرضَ عنه "المقاييسُ البيضاء."

إلى كلِّ ضحيَّةٍ سقطت على مذبحِ "التَّنمية:"

مَن مات وهو يبني جسرًا لا يمرُّ عليه،

مَن هُدِم بيتُه ليُعبَّدَ طريقٌ لآخرين،

مَن أُقصي ليُقامَ برجٌ يُزيّن غلافَ مجلَّةٍ اقتصاديَّة.

إلى كلِّ مَن صار فأرَ تجارِبٍ في مختبرِ النِّظامِ العالمي،

إلى العُمّالِ الذين حُشِروا في المناجمِ والمصانعِ كقطعِ غيار،

إلى ضحايا العنصريَّة، الاستعمار، الحروب، الفقر، الجوع،

إلى المهمَّشين الذين لم يُذكَروا يومًا في كُتُبِ التَّاريخ.

وقبلَ كلِّ هؤلاء، وبعدَهم، ومعَهم:

إهداءٌ إلى جميعِ ضحايا النِّظامِ العالمي قبلَ هيروشيما وناجا زاكي،

إلى ضحايا "نظامِ القوَّة"،

وإلى ضحايا "نظامِ التَّعاون"،

الكتابُ هذا لهم، ولئلّا يتكرَّر ما فُرِض عليهم يومًا.

سلامٌ على أرواحٍ صارت صدى،

وما زالت تنبُض فينا رغمَ أنفِ النِّسيان.

إلى أحمد محمّد إسماعيل،

ابن أختي الحبيب والصديق، ابن الثلاثة عشرَ ربيعًا،

أوَّلُ مَن كان يقرأ مسوَّدات المقالات،

ويفتح معي أبواب النقاش قبل أن ترى النور،

وقبل أن تتجمَّعَ في هذا الكتاب.

أُهدي إليه هذا العمل،

باعتباره شريكًا في هذا الطريق، لا قارئًا فحسب.

# تمهيد

هذا الكتاب ليس رواية لتتبع أحداثها، ولا دراسة لتطمئن إلى حيادها، بل هو أقرب إلى دفتر ملاحظات ساخر كتبه شاهد على نظام يحتضر، أو بالأحرى على عالم بكامله يحتضر.
مجموعة مقالات متفرقة... لكن، تفرّقها شكلي فقط، لأن الخيط الذي يجمعها أوضح من أن يخفى: إننا نعيش في زمن ازدواجية كبرى، قمع كاسح، وتيه بلا بوصلة.

ولهذا قسّمنا المقالات إلى ثلاث سلاسل:

إنسان بشرطة... مواطن درجة ثانية
هنا نضع الغرب أمام مرآته: يبيعك شعارات الحرية وحقوق الإنسان معبأة بعناية في علب لامعة، لكن عندما تفتح العلبة تكتشف أنها منتهية الصلاحية... تُستخدم وقت اللزوم فقط.

كود بشري... كوبري حديدي
حيث يُختزل الإنسان إلى ترس في ماكينة إنتاج دول الكتلة الشرقية: أنت لا تعيش لتكون إنسانًا، بل لتكون عاملًا منتجًا. إنسانيتك ليست مهمة إلا بقدر ما تزيد الناتج القومي.

الجمهورية الجديدة التائهة
أما هنا فالحكاية مأساة كوميدية: مصر التي قررت أن تستورد من الغرب قشرته الدعائية فقط، ومن الشرق عصاه الغليظة فقط. والنتيجة؟ لا حرية، ولا تنمية... خلطة عجيبة لم تدون في كتاب الاقتصاد ولا كتب السياسة.

في النهاية، نحن لا نقدّم وصفة جاهزة، لكننا نرسم حلمًا:
نموذج يخصنا، يأخذ من الغرب شعاراته الجميلة ويطبقها بجد، ويأخذ من الشرق قدرته على الإنجاز لكن من غير قمع ولا سحق.
نموذج يُعيد المعادلة إلى معناها الصحيح: الإنتاج من أجل الإنسان... والإنسان من أجل الإنسان.

# النهاية

ثلاثة تماثيل صغيرة لقرودٍ متجاورة: أحدها يغطي عينيه، الآخر يسد أذنيه، والثالث يُطبق فمه. يومها، حين قدّمها لي أبي، قال ببساطة: "لا ترَ، لا تسمع، لا تتكلم". كلمات أبي لم تكن مرتبطة بالشر فقط، بل كانت شاملة: في كل شيء، اغلق عينيك وأذنك وفمك... امشِ جنب الحيط لتنجو.

ثم اكتشفت معنى آخر حين بدأت أقرأ الثقافة الآسيوية: نفس التماثيل، لكن في نطاق مختلف. تقول لنا الثقافة: لا ترى الشر، لا تسمع الشرير، لا تتكلم في الشرور. هنا، الوصية ليست عن الانعزال المطلق، بل عن تجنّب الشر.

لكنني مع النضج اكتشفت الخديعة: الشر لا يزول حين أغضّ الطرف عنه، بل يتضخم في الظل. والضحايا لا يُشفَون حين لا أسمعهم، بل يزدادون عزلة. والظلم لا يرحل حين أصمت، بل يتمادى ويترسخ. أدركت يومها أن تلك التماثيل لم تكن مجرد زينة، بل كانت اختبارًا: هل أستسلم لصورةٍ جاهزة، أم أعيد تعريفها بما يليق بالإنسان؟

هكذا غيّرت قراءتي لها:
أرى الشر بوضوح، كي لا يخدعني بوجهه المتخفي.
أسمع أصوات الضحايا، كي لا يُدفَنوا في صمت.
وأصرخ في وجه الظلم، كي لا يظن أن صمتي موافقة.

كتابي لا يبدأ من المقدمة، الشاهد علي نظام يحتضر يبدأ من النهاية. مش صدفة ولا لُعبة شكلية، لكن لأن النظام العالمي نفسه يعيش أيامه الأخيرة. نظام القوة القديم والذي انتهي مع نهاية الحرب العالمية الثانية كان سلاحه واضح: المدفع والدبابة والصاروخ. ونظام التعاون الدولي الذي نعيشه ونشهد احتضاره سلاحه مختلف: الاقتصاد، الإعلام، المؤسسات الدولية... وأهم من كل ذلك، القدرة على الإقناع أو للأمانة التضليل.
الحقيقة إن كلا النظامين في النهاية خدموا نفس الفلسفة: السيطرة، فالأول يسيطر بالقوة العارية، والثاني يسيطر بالقوة المغلفة بالكلمات.

العالم يعيش على أجهزة الإنعاش منذ عقود.
نظام القوة القائم على الردع، السلاح، والتوازن بالخوف لم يختفِ قط.

ونظام التعاون الذي بُني على المعاهدات، المؤسسات، والوعود الكبيرة بالسلام لم يكن سوى قناع هش يخفي ازدواجية الغرب وسلطوية الشرق.
هذان النظامان تعايشا طويلًا: الأول يلوّح بالعصا، والثاني يبيع الوهم.

والحقيقة أن النظام الحالي يحتضر... يحتضر ببطء شديد، ولا يعني ذلك أنه سينتهي غدًا صباحًا. ففي كتب التاريخ، يُختصر قرن كامل في سطر واحد.
كان السلاح النووي أداة من أدوات نظام القوة القديم، وظل حتى الآن هو الضامن لبقاء نظام التعاون الحالي فالخوف من شبح العودة للنظام القديم هو ضمانة استمرار النظام الحالي والنووي هو أداة الخويف المضمونة
هنا تكمن المفارقة: كل مناورة عسكرية، كل حرب بالوكالة، كل صاروخ يُطلق للتجربة، ليست إلا تذكيرًا بأننا ما زلنا محكومين بالخوف، وأن شبح الحرب الكبرى يبتسم لنا من بعيد.
النهاية هنا ليست للعالم، بل للنظام نفسه: نهاية التعاون المغشوش، المزدوج المعايير، الممزوج بالقمع، الحروب، وتجارب البشر.
وهذه الصفحة، ببساطة، ليست سوى حديث عن نهاية النظام... وبداية الكتاب.
وكما ستكون آخر صفحة في هذا الكتاب هي نهايته... لكنها أيضًا بداية التساؤل عن نظام جديد.
لكن لا تخطئ الفهم: أنا لا أزعم أنني أملك حلًا، ولا أنني أبحث عنه.
أنا وأنت – أيها القارئ – لا نملك سوى أن نلاحظ، أن نفكر، وربما نضحك بسخرية على المشهد.
فهذا نظام عالمي يا صديقي... أكبر من أن يكون حلّه بين أيدينا.

هذا الكتاب ليس خطًّا مستقيمًا من أول صفحة إلى آخر صفحة، بل هو دائرة.
تبدأ رحلته مع الإنسان، وتنتهي... أيضًا مع الإنسان.
في البداية ترى المظلوم والمسحوق، وفي النهاية تلمح الإنسان الجديد الذي يولد من رحم الأنظمة المحتضرة.
كأن كل مقال هنا ليس سوى خيط منسوج في قماشة أكبر: حكاية عالمٍ يبحث عن معنى، ويعيد اختراع نفسه وسط الركام.
القارئ الذي يصل إلى الخاتمة سيجد نفسه يعود من حيث بدأ: من الإنسان، وإلى الإنسان.
لكنها عودة مختلفة، تحمل وعيًا أثقل، وذاكرة أعمق، وربما أملًا أوسع.

# المأساة الأولى
# "إنسان درجة تانية... مواطن بشرطة"

سلسلة مقالات تكشف ازدواجية المعايير في النظرة الدولية، خصوصًا الغربية، تجاه الإنسان في العالم النامي. كيف يُعامَل كائن ناقص الحقوق، أو كإنسان مشروط، أو كمواطن لا يستحق التضامن إلا تحت قيود المصالح. هذه السلسلة محاولة لإعادة الاعتبار لفكرة المساواة الإنسانية خارج الحسابات السياسية الضيقة، وتعرية خطاب الانتقائية الذي يبرر الصمت أو التواطؤ أمام المآسي الإنسانية.

في عالم يُقاس فيه الإنسان بقدر ما تملكه أرضه من نفط، أو موقعها من مضيق، أو قيمتها على خرائط الجغرافيا، يغدو المواطن العادي مجرد "هوامش" في معادلات السياسة الدولية.

سلسلة "إنسان بشرطة ... مواطن درجة تانية" محاولة لتعرية هذه الازدواجية: كيف يُختزل اليمني إلى باب المندب، والسوداني إلى حرب منسية، والليبي إلى نقطة على رادار المتوسط، والسوري إلى ملف تفاوضي، واللبناني إلى صورة بلا مضمون، والعراقي إلى خزان نفط.

هذه المقالات لا تكتب عن الجغرافيا ولا عن الموارد ولا عن السياسات؛ بل تكتب عن الإنسان الذي غاب اسمه خلف كل ذلك. هي شهادة احتجاج على عالم يرى الشعوب "مواطنين درجة تانية"، وصرخة لاستعادة مكانة الإنسان كقيمة أعلى من كل حسابات القوة والمصلحة .

# اليمنيّون... ليسوا بشر

*قراءة في النظرة العالمية النفعية المتخطية لحدود البرجماتية للأمة اليمنية*

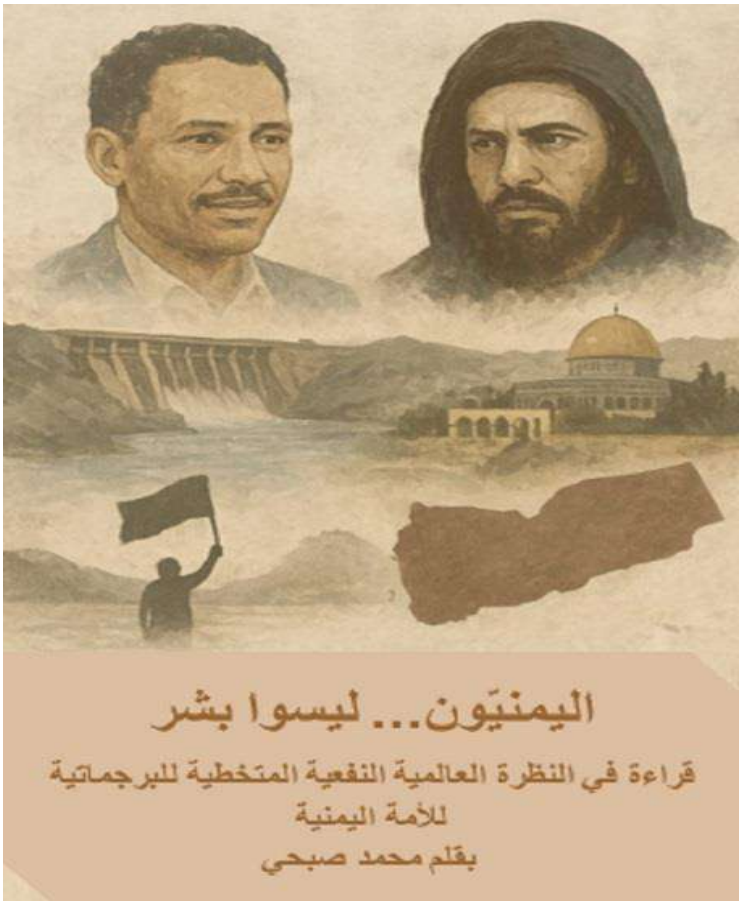


من يقرأ المشهد اليمني بعين مجردة سيكتشف أن العالم يتعامل مع اليمن وكأنه مجرد "مضيق" أو "ممر" أو "ورقة ضغط"، لا وطن يضم أكثر من ثلاثين مليون إنسان.

الحوثي يرفع خطاب "دعم المقاومة الفلسطينية"، وهو دعم لا يمكن إنكاره، لكنه في جوهره يخدم مصالح إيران ويضع اليمن، الدولة والشعب، في قلب معركة لم يُستشر فيها ولم يخترها.
الخطورة هنا ليست فقط في أن الحوثي يزج باليمن في حرب إقليمية فوق إرادة أهله، بل في أنه يكرّس صورة اليمن في المخيلة الدولية كأرض بلا بشر؛ كجغرافيا خاضعة للعبة ممرات واستراتيجيات.
ما يبدو كدعم للمقاومة ليس إلا مقايضة لمستقبل اليمن وحق شعبه في التنمية والاستقرار مقابل تثبيت مكانة إيران كقوة إقليمية.

الخطير في الأمر أن هذه المعادلة يقبلها العالم بلا تفكير. اليمن لا يُرى إلا كباب المندب، كخط ملاحي يحدد أسعار النفط وممر للسفن، لا كأمة ذات تاريخ عريق سبق أغلب الأمم القائمة اليوم.
هذه النظرة النفعية ليست طارئة؛ بل هي نتاج عقل برجماتي متوحش يرى الأرض ولا يرى من يسكنها، يرى الممر ولا يرى الأطفال، يرى الجغرافيا ولا يرى الحق في الحياة والتنمية.

اليمن ليس طارئًا في التاريخ. هذه الأرض أنجبت ملوكًا عظامًا من التبابعة الذين شيدوا حضارات باقية الأثر، وبنوا سدودًا ونهضات زراعية وتجارية امتدت قرونًا. الشعب اليمني أبدع حتى في عصور الانحلال، كما في زمن الملك شمر يرعش الذي عُرف بالخلاعة لكنه قاد توسعًا استثنائيًا. هذه المفارقة تثبت قدرة اليمنيين على صناعة الحضارة في أصعب الظروف وأكثرها عبثية.

ومن هنا تصبح الحاجة إلى قيادة جديدة في اليمن ملحّة. قيادة ترفع "الحق في التنمية" كشعار وجودي. حتى لو بالتكتيك أو بالمبالغة، كما فعل آبي أحمد في إثيوبيا حين جعل سد النهضة عنوانًا للسيادة الوطنية استغله لأغراض سياسية أسوء استغلال من ناحية ثانية حفر كلمه حق الأثيوبيين في التنمية والحياة ي مسامح العدو قبل الصديق. إن لم يظهر من اليمن من يجيد رفع هذا الشعار بحدة يستخدمه في موضعه وفي غير موضعه حتى لا ينساه أبدا هذا العالم، وإن لم يحدث ذلك فسيظل الشعب رهينة بين مطرقة الميليشيات وسندان النظرة العالمية التي لا ترى فيه إلا وقودًا لحروب الآخرين.

العالم، بمؤسساته ودوله، شريك في الكارثة. مصر التي كان يُفترض أن تكون سندًا طبيعيًا لليمن انسحبت من دورها الإقليمي ولم تعد تري في اليمن الا انها بوابة قناة

السويس. القوى الكبرى تنظر إلى اليمن بعيون صفقات السلاح والممرات لا بمعايير الكرامة الإنسانية. الجميع يتواطأ، بصمت أو بالفعل، في تكريس صورة اليمن كأرض بلا بشر.

وسط هذه المأساة يبقى صوتنا واضحًا: فلسطين قضيتنا، وهي اليوم تواجه إبادة جماعية وحرب تجويع موثّقة بالصوت والصورة. دعم فلسطين واجب إنساني وأخلاقي قبل أن يكون سياسيًا. لكن لا يجوز أن يصبح اليمني وقودًا لسياسات إيران تحت شعار المقاومة، ولا أن يدفع ثمنًا باهظًا من أمنه واستقراره ليُقدَّم كهدية في معادلات الآخرين.

حلمي أن أستيقظ يومًا على عالم آمن، يعيش فيه اليمنيون والفلسطينيون وكل المستضعفين أحرارًا بلا مجرمي حرب كنِتنياهو، بلا عبد الملك، بلا عباس، وبلا سائر أصحاب الفخامة، والمعالي، والكراسي، واليخوت.

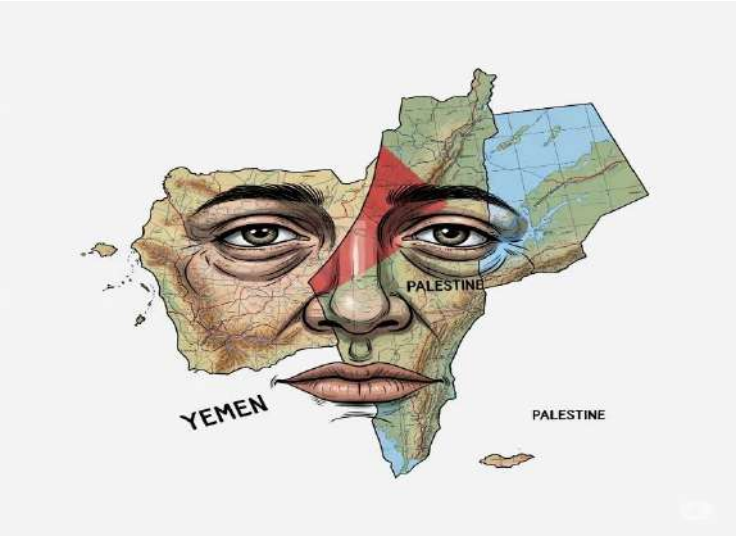


اليمن، وفلسطين، وجهان لعملة، واحدة. كلاهما شاهد حي على سقوط الإنسانية حين تتحول المصالح إلى دين عالمي، وحين يصبح الدم البشري مجرد تفصيله في صفقات السلاح والنفط والممرات البحرية. ما يتعرض له الفلسطيني من إبادة جماعية وحصار تجويعي، وما يعيشه اليمني من قتل بطيء وحرمان من حقه في التنمية، ليسا إلا صورتين لذات الجريمة: عالم بلا ضمير. وإذا دفن هذا العالم رأسه في الرمال، فلتكن صرختنا أوضح: اليمن وفلسطين معًا يفضحان عُري النظام الدولي، ويؤكدان أن الشعوب، مهما أُحكم الخناق عليها، قادرة على إعادة تعريف الكرامة وانتزاع حقها في الوجود.

# السودانيون... بشر ناقصو القيمة

*قراءة في ازمة الشعب السوداني العظيم*

في السودان لم يكن سقوط البشير نهاية فصل طويل من الاستبداد، بل كان انتقالاً إلى شكل آخر من إعادة إنتاج المعضلة ذاتها.

لست في موضع مناسب للتأكيد أنى لطالما كنت مناهض للحكم العسكري كما أبغض الحكم الديني فلا كنت يوما مؤيد للكاكي ولا للجلباب، ولكن مضطر كون الحديث عن البشير الحاكم العربي الذي تدني ليوضع بجوار نتنياهو وكافة مجرمي الحرب الملاحقين من المحكمة الجنائية الدولية

البشير لم يكتفِ بأن يحكم بصفته عسكرياً، ولم يكتفِ أيضاً بأن يرفع راية الإسلام السياسي، بل جمع بين الأمرين معاً؛ احتكر الوطنية واحتكر الدين، ليصنع شرعية مزدوجة أبقت نظامه قائماً عقوداً.

بهذا المعنى كان أكثر دهاءً من تجارب سابقة في المنطقة: في مصر ناصر وعامر مثلاً قزّما الجيش ليحكماه، والبشير اختار طريقاً آخر، وحوّل الجيش نفسه إلى عصبة مصالح، أصبح زعيما لحفنة المستفيدين من تلك العصبة وأدخل قادة جيشه في شبكة من المال والسلطة، حتى باتت المؤسسة العسكرية أقرب إلى تكتل تجاري منها إلى جيش وطني.

ومن هنا انبثقت الميليشيات التي كان هدفها الرئيس حماية تلك المصالح ولم تعد المليشيات مجرد وحدات مسلحة، بل جيوشاً موازية لها أذرع اقتصادية كاملة. صارت الأسماء الجديدة تعكس هذا التحول: شركات أمنية وملاحية وخدماتية تُمسك بالمنافذ وتدير الموارد وكأنها حصص في سوق لا أصول وطنية. ومع مرور الوقت لم يعد من السهل التمييز بين الجنرال ورجل الأعمال، ولا بين رجل الأمن وصاحب الامتياز التجاري. بدا وكأن السيادة نفسها تحولت إلى عقد إداري يوضع في يد شركة، لا في يد الدولة.

والشيء بالشي يذكر هذه ليست مأساة سودانية فقط، بل وصفة مألوفة. في أماكن أخرى، يتكرر المشهد بأسماء مختلفة: تُخلق جيوش موازية، وتُؤسس شركات أمن خاصة تتحكم في المنافذ، ويتحول "رجل أعمال" بعينه إلى همزة وصل بين المال والسلاح، حتى يصبح أقوى من أي مؤسسة رسمية. مجرد إشارة تكفي ليدرك القارئ أن النموذج لم يولد في الخرطوم وحدها.

وليس بعيدًا، حين ترى كيف تتحول طائرة محملة بالأموال والذهب إلى فضيحة عابرة، أو كيف تُشرعن شركة خاصة بوابة الدولة وحدودها، تدرك أن ما جرى لم يكن وليد لحظة. هذه شبكة مصالح كاملة، فيها رجل يسيطر على الحدود، وآخر يسيطر على السوق، وثالث يسيطر على الإعلام. ومن فوق الجميع، صمت رسمي يتعامل مع الفضيحة كأنها إنجاز.

ولنعود للصورة الأوسع: في الوقت الذي زرع الاب الأرض بالسماد والورد، ويحول لأول مرة النفط أهم مورد خليجي وعربي إلى سلاح يقايض به العالم ليحافظ على حقوق العرب ويقف الي جوار العرب في حرب أكتوبر ١٩٧٣ فشيدت مدن تحمل أسمه تخليدا لسيرته ووطنيته جاء الابن ليزرع المليشيات في كل أرض، لتتحقق المأثورة المصرية من ظهر العالم يخرج الفاسد زايد،
يبيع الدم كما يبيع القمح والنفط، ويُغبرر كل ذلك بخطاب عن "الأمن والاستقرار."

وسط هذا كله، يغيب المجتمع المدني غيابًا تامًا. سنوات من القمع حوّلته إلى ظلّ باهت، ضعف التمويل خنقه، وغياب الاهتمام الدولي سحق ما تبقى منه. ففي منطق القوى العظمى، إذا لم تكن مهمًا لمصالحها فأنت أصلًا لست إنسانًا يستحق أن تُدعم منظمات تدافع عن حقك. هكذا صار السوداني، في عيون المجتمع الدولي، "بشر ناقص القيمة."
المجتمع المدني الذي كان يمكن أن يحميه تعرض للتجفيف والإقصاء، لأن القوى الكبرى لا ترى فيه شريكاً ولا مصلحة. هنا تكمن الحقيقة القاسية: إن لم تكن مهمّاً للعالم فلست في نظره إنساناً كاملاً. دمك لا يثير ضميراً إلا إذا صار ورقة في لعبة الجغرافيا السياسية، وإن لم يكن كذلك فأنت غائب عن حساباتهم.

والمفارقة أن السودان لم يكن ينقصه المواطن. بل كان المواطن حاضرًا، لكنه محاصر بين مليشيا مدججة بالسلاح ودولة عاجزة عن حمايته. من خرج في الشارع يهتف يوما لم يكن يبحث عن رفاهية، بل عن الحق في أن يعيش، عن نصيب من وطن لا يوزع ألا على المليشيات والشركات الأمنية.

قد يكون لمصر نصيب في المرايا، فالمصير مشترك، وأشباح التجربة تقترب من حدودها. لكن المقال هذا لا يكتب لمصر ولا عن مصر. هو يكتب للسودان أولًا وأخيرًا. فحين تذوب الخرائط في شبكة المصالح، يظل الإنسان السوداني هو الخاسر الأكبر.

الدرس واضح: حين تُباع الأوطان في المزاد، وحين تتحول الحدود إلى شركات، وحين يصبح المواطن مجرد رقم في معادلة السلاح والذهب، فلا حديث بعد ذلك عن دولة أو سيادة. هناك فقط بشر ناقصو القيمة، محكوم عليهم أن يموتوا بالنيابة عن غيرهم. والسؤال الذي سيظل يطارد الجميع: متى يأتي اليوم الذي يُعاد فيه للإنسان السوداني قيمته كاملة، بلا خصم ولا نقصان؟

الحصيلة النهائية مؤلمة وعبثية في آن واحد: صار المواطن السوداني عالقاً بين عسكر يرفعون شعارات الشرعية، وميليشيات تتحرك بمنطق الشركات، وحلفاء يرون في الخرطوم فرصة وصفقة لا أكثر. وما أشبه اليوم بالأمس: ناصر وعامر أزالا من فوقهم كي يضمنا البقاء، والبشير أوجد وصفة مختلفة حين جعل العصابة هي الجيش والجيش هو العصابة. وفي كل الأحوال ظل الفرد هو الضحية، وظلت الأمة هي التي تدفع ثمن وهم القوة.

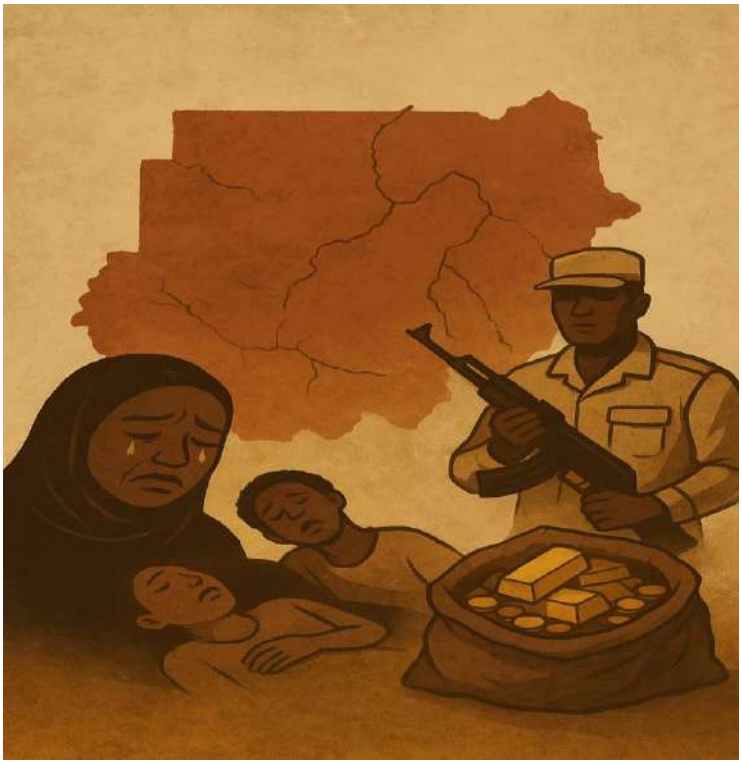

إن اختطاف السودان لم يتم فقط بالرصاص والدبابات، بل أيضاً بالصفقات والامتيازات التي جرّدت المواطن من إنسانيته. القضية ليست مجرد حرب أهلية ولا صراعاً على سلطة، بل مأساة أكبر: شعب تحوّل إلى سلعة في أسواق السياسة والاقتصاد. وربما لا يحتاج الأمر إلى أي توصيف آخر، فالعنوان الحقيقي لهذه المأساة قد قيل بالفعل: بشر ناقصو القيمة... وربما يكتشفون ذات يوم أنهم كانوا مجرد "بند في قائمة توريد"، لكن للأسف بعد فوات الأوان.

# الليبيين ... كائنات على رادار المتوسط

ليبيا... البلد الذي عاش أكثر من ٤٢ عامًا تحت حكم القذافي. بلد غني بالمياه والغاز والبترول، خزائنه مليئة، ووقوده يُباع للمواطن بسعر زهيد، والطرق تمتلئ بأحدث السيارات. لكن إذا احتاج المواطن أبسط رعاية طبية، يضطر لقطع مئات الكيلومترات إلى مصر أو تونس، لأن بلده بلا مستشفيات حقيقية، ولا بنية تحتية، ولا مؤسسات. استقرار مصطنع تحت حكم رجل أراد أن يعيد العالم مئتي سنة إلى الوراء ويصبح "إمبراطور أفريقيا."

وهكذا وجدت ليبيا نفسها، مثل جيرانها في شمال أفريقيا، تملك كل أسباب القوة على الورق، لكن الواقع جعلها مجرد بوابة للهجرة غير الشرعية جنوبًا نحو المتوسط، وساحة لتفاوض العالم على البشر قبل البترول. فأي مصير لبلد غني بموارده وفقير بمصير أهله؟

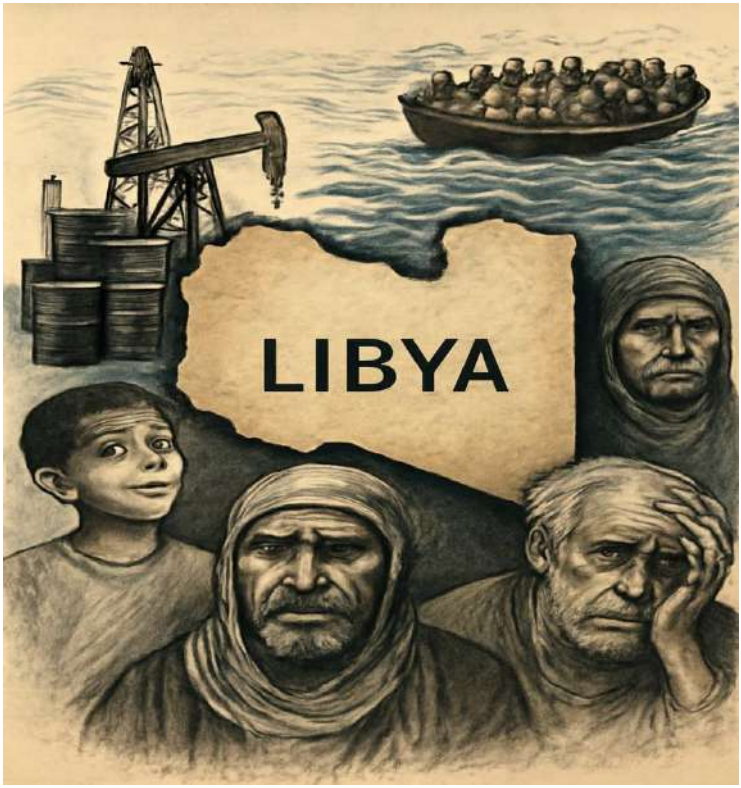


شمال أفريقيا ليس مجرد خط على الخريطة يطل على البحر المتوسط. نحن في الحقيقة جنوب أوروبا، وبوابتها الكبرى، خصوصًا مصر وليبيا. هنا تبدأ معادلة الهجرة غير الشرعية، حيث تمر قوارب البشر من شواطئنا نحو القارة العجوز. لذلك صارت المنطقة نقطة ارتكاز في معادلة الأمن والهجرة والاقتصاد، وأداة تفاوض دائمة مع أوروبا.

الهجرة لم تعد مجرد حركة عابرة لأفارقة يهربون من الفقر أو الحروب، بل تحولت إلى ورقة مساومة كاملة، يدركها الجميع. تخيل مواطنًا إفريقيًا (سوداني أو تشادي) دخل مصر أو ليبيا بطريقة غير شرعية، ثم يُقبض عليه: تبدأ أيامه السوداء من قسم الشرطة، وربما لا يخرج أبدًا. أما إذا خطى نفس الشخص إلى أوروبا، فسيُعامل باحترام، وقد ينال حياة كريمة. من هذه الزاوية، يصبح قارب الموت في

المتوسط رحلة ممتعة مقارنة بالبقاء في مصر أو ليبيا. أوروبا، أفريقيا، مصر، ليبيا، العالم كله يعرف قيمة هذا السلاح ويقبله، لكننا جميعًا نتظاهر بالصمت.

كان العقيد معمر القذافي أول من وضع الورقة على الطاولة بلا خجل: "سأُغرقكم بالملايين من الأفارقة." عبارة صريحة جعلت أوروبا تدفع وتغض الطرف. ومن بعده، صار كل من جلس على كرسي الحكم في القاهرة أو طرابلس، أو حتى من جلس على برميل نفط فوق بندقية في بنغازي أو مصراتة، يلوّح بنفس العصا. لا فرق بين رئيس دولة أو رئيس عصابة، الكل جرّب نفس اللغة: "إما أن تُسكتوا انتقاداتكم وتفتحوا خزائنكم، أو نفتح نحن سواحلنا".

ومع مرور السنوات، انتقلت الورقة بين الأيادي: من مبارك الذي كان يذكر الغرب بأن "الهجرة ملف أمني حساس"، إلى المجلس العسكري بعد ٢٠١١، وصولًا إلى الرئيس السيسي الذي حوّل الملف إلى بند ثابت على مائدة كل تفاوض مع بروكسل. النتيجة: أوروبا تدفع باستمرار، بينما البحر المتوسط مهدد بأن يتحول من بحر سياحة إلى مقبرة عائمة.
أما عن أوروبا، الشريك الصامت في اللعبة، فهي تتصرف كصاحب مصنع لا يريد أن يرى العمال الفقراء على بابه: تدفع للبواب كي يبعدهم. وهنا ظهر بواب جديد اسمه "جنوب المتوسط". فجأة الأنظمة المهترئة والميليشيات صارت خط الدفاع الأول عن أوروبا المتحضرة. الاتحاد الأوروبي يدفع ملايين لمصر، لمليشيات ليبيا، لتونس، لأي جهة تتحكم في السواحل. المهم ألا يصل المهاجر إلى الشاطئ الأوروبي.

في ٢٠١٧، على سبيل المثال، وقّعت إيطاليا اتفاقًا مع خفر السواحل الليبي لإيقاف القوارب، لكنها لم تمنع القوارب فقط، بل سلّمت البشر مباشرة لمعسكرات الاحتجاز. نفس أوروبا التي تأثرت بصورة الطفل إيلان، هي نفسها التي كانت تدفع للقذافي وسيسي ولأي جهة تلمّ البشر بعيدًا عن شواطئها.
وباختصار، أوروبا تنظر إلى المهاجر كـ"إنسان بشرطة": آه هو إنسان، لكن ليس الإنسان كامل الأهلية، يمكن أن يُباع ويُشترى في صفقات، بشرط ألا يصل عند باب أوروبا. ومن هنا تبدأ وتنتهي الحكاية الأكبر: كيف صارت حقوق الإنسان عملة تُصرف بالانتقائية وتُجمّد عند الحدود، كلما تعارضت مع مصالح الغرب؟

يقول الشاعر الليبي محمد الفيتوري: "ليبيا يا أرضي، بين النفط والموت، بين الحرية والخذلان."

هذه الصورة تعكس الواقع الذي عاشه الليبيون: ثروة بلا حياة، قوت بلا كرامة، وقادة استغلوا الإنسان كورقة تفاوض. القذافي قال: "النفط لمن يحميه"، مبارك جعل من "الأمن أولًا" شعارًا لكل مفاوضاته، والسيسي يفاخر اليوم بأن "مصر خط الدفاع عن أوروبا". كل عبارة تكشف ازدواجية المعايير، كل شعار يبرر استغلال الإنسان، وكل بيت شعري يصرخ بالحق المهدور للمواطن.

**أما عن تأثير هذا الوضع على حياة المواطن الليبي: فنجده** هو الخاسر الأكبر. غياب الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وحرمانه من حرية التنقل، ووجود ميليشيات تسيطر على الموانئ والسواحل، يجعل حياته اليومية مليئة بالمخاطر والقيود. يرى ثروته تمر من أمام عينيه إلى خزائن الآخرين، ويعيش في عزلة اقتصادية وسياسية، مع شعور دائم بأن حقوقه الأساسية لا تُحترم.

وفي موضع أخر يقول الفيتوري: "صرخة المواطن ضاعت بين الرصاص والذهب"، بيت يختصر مأساة المواطن الليبي: ثروته بين أيدي الآخرين وحقوقه ضائعة، دون أن يكون له أي كلمة في مصيره.

إن الأطماع الإقليمية والدولية ومحاولات توازن القوى بين الاقطاب الدولية المتنافسة جعلت من ليبيا ليست مجرد دولة؛ بل ساحة تصارع بين مصالح متعددة:

**مصر :**تراها أمنًا قوميًّا وحدودًا هادئة، وتتعامل مع الهجرة كملف أمني استراتيجي.

**تركيا :**تراها مصدرًا للغاز والبحر والنفوذ الإقليمي، وتدعم بعض الفصائل لتحقيق مصالحها.

**الخليج :**(السعودية، الإمارات، قطر) تتدخل سياسيًا واقتصاديًا، تدعم أطرافًا مختلفة لتحقيق النفوذ الإقليمي، والسيطرة على الموارد، والتأثير على شكل الحكومة المقبلة.
**أوروبا :**تراها حاجز صد عن الهجرة والإرهاب، وتدفع لمنع وصول المهاجرين، مع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في النفط والغاز.
**أمريكا وروسيا :**تراها ورقة ضغط على المنافسين، وموطئ قدم استراتيجي في المتوسط.

ليبيا تحولت إلى رقعة شطرنج كبيرة، حيث تتصارع القوى الإقليمية والدولية، وتوزع النفوذ حسب المصالح: كل دولة ترى ليبيا خزان موارد أو جدار حماية أو ساحة نفوذ. توازن القوى دائمًا هشّ، والميليشيات المحلية تعمل كأدوات في هذه اللعبة، بينما المواطن الليبي يبقى آخر من يُرى في المعادلة.
هذا المقال هو الثالث ضمن سلسلة **"إنسان بشرطة... مواطن درجة ثانية ."**من اليمن إلى السودان، وصولًا إلى ليبيا، الصورة واحدة: الإنسان مجرد ورقة على رقعة شطرنج المصالح الكبرى.
**السؤال الذي يفرض نفسه :**إلى متى سيظل الإنسان مجرد ورقة على رقعة شطرنج المصالح؟

# اليتيم على خرائط العالم.. شعب سوريا الفقيد

في مصر والسودان أسطورة راسخة لدي الشعبين إن مصر والسودان كانوا يومًا ما دولة واحدة. والواقع إن ده عمره ما حصل. لكن الحقيقة الغائبة إن الدولتين العربيتين الوحيدتين اللي اتحدوا فعليًا وبقوا دولة واحدة، حتى لو ليوم واحد، كانوا مصر وسوريا.

في "الجمهورية العربية المتحدة". حلم قصير العمر مات قبل أن يولد، كأنه لم يكن سوى بروفة على ضياع الإنسان العربي نفسه. منذها، صار المواطن في كل تجربة مجرد تفصيله هامشية وسط خرائط تُرسم بالسياسة والحديد، بينما تبقى حياته مؤجلة على رقعة شطرنج الآخرين.
الدولة التي صنعها حافظ الأسد على مقاسه؛ خريطة قبائل وأعراق وطوائف مرسومة بالدم والحديد :

علويون في قمم الجبال، سنة في المدن والريف، دروز في الجنوب، أكراد في الشمال، تركمان وأرمن متناثرون في الوسط، وإلى جانبهم خليط عشائري قبلي.

دول في الهلال الخصيب، حيث كانت الأعلام العربية قبل سايكس بيكو تحمل الهلال والنجوم رمزًا للهوية المشتركة، خرجت سوريا من قلب التاريخ لتصبح مختبرًا للقوى الدولية وساحةً لتصفية الحسابات.

الخريطة العرقية والدينية
سوريا فسيفساء معقدة:
السنة، الأغلبية التي تحملت النصيب الأكبر من النزاع.
العلويون الذين ارتبط مصيرهم بمصير النظام.
الأكراد الذين سعوا لحكم ذاتي مدعوم من الخارج.
المسيحيون بطوائفهم المختلفة.

الدروز الذين حاولوا البقاء في الهامش.
التركمان الذين وجدت فيهم تركيا ورقة ضغط إضافية.
الإسماعيليون وغيرهم من الطوائف الصغيرة.
فسيفساء تحولت إلى فسيفساء دم.
في سوريا اجتمعت كل التناقضات:
النظام وأجهزته الأمنية والميليشيات الرديفة.
المعارضة السياسية والعسكرية.
التنظيمات المصنفة إرهابية: داعش، النصرة (تحرير الشام).
القوى الكردية (قسد).
وكل طرف وجد من يغذيه:
تركيا دعمت فصائل سنية وبعض التنظيمات المصنفة إرهابية عالميًا لتحقيق نفوذها.
أمريكا استثمرت في "قسد" لضمان السيطرة على منابع النفط.
روسيا وقفت مع النظام كحليف استراتيجي وممر لعودة المجد السوفيتي.
إيران ربطت سوريا بمشروعها الإقليمي الممتد من العراق إلى لبنان.
إسرائيل راقبت الجميع، تضرب حين تريد، وتستثمر حين تحتاج.
النتيجة: مئات آلاف الضحايا بين معتقل ومختفٍ ومقتول ونازح، لكن العالم كان يرى سوريا مجرد رقعة شطرنج

لوحة فسيفساء كان يمكن أن تكون مصدر غنى، لكنها صارت ساحة صراع.
وإذا كان المتنبي قد قال يومًا:
إذا غامرتَ في شرفٍ مرومِ *** فلا تقنعْ بمـا دون النجومِ

فإن السوري حُرم من حق الحلم أصلًا، فصار كل شرفه أن ينجو بيوم جديد.
ومثلما وصف الجاحظ" :الملوك يطلبون الدنيا، والعامة تطلب المعاش، والدين بينهما ضائع"،
صارت سوريا اليوم: القوى الإقليمية والدولية تطلب النفوذ، والفصائل تطلب الغنائم، والمواطن ضائع بينهما بلا قيمة.
الأسد الأب سلّم لابنه جمهورية الرعب، لكن بشار لم يرث سوى واجهة هشة. أما شقيقه ماهر، فبقي ظلًا في الخلفية: ضابط دموي أقرب لماهر الشرع الخيالي من أي رجل دولة.

هنا يدخل أحمد فؤاد نجم ليتهكم" *الحقيقة إن الكلاب همّ الحكام، والإنسان غلبان* ".
ولو عاش ليرى سوريا لقال: "غلبان جدًا".

أما العالم الخارجي؟ فقد تعامل مع سوريا كطاولة مقامرة. يرفع أمريكا وإسرائيل ورقة "إرهاب" وقت ما يشاؤون، ويسحبونها وقت ما تنفعهم .

كل شيء في سوريا جرى على مرأى العالم:
البراميل المتفجرة.
تسريبات "قيصر."

مشاهد المعتقلات وسجون صيدنايا.

لكن العالم لم يقف وقفة حقيقية. وعندما انهار النظام فجأة تغيّر المشهد:
الأسد وماهر تحولا من "رؤساء" إلى "ديكتاتورين دمويين."
فجأة عاد الحديث عن صيدنايا كأنها اكتشاف جديد.

والجولاني، من "إرهابي دولي" إلى "زعيم محلي" يمكن التحاور معه.
الأدهى: أُخرج الجولاني من قوائم الإرهاب قبل أن تُرفع العقوبات عن سوريا كدولة، لأن المهم ليس الشعب السوري، بل من يحقق مصالح الآخرين.

أن **العالم لم يرَ تسريبات "قيصر "**التي كشفت جثث المعتقلين المجهولين، لكنه فجأة اكتشف أن بشار "مجرم" فقط عندما سقطت أوراقه في المعادلة.
وقتها تذكّروا أن هناك "شعبًا سوريًا" يحتاج للتعاطف!
كما قال زياد الرحباني ساخرًا" :*كلن يعني كلن... بس خلّونا نعيش*".، لكن في سوريا لا "كلن" ولا "نعيش"،
ماهر الأسد وماهر الشرع، كأن الأقدار تضحك علينا: نسخة من الاستبداد تقابل نسخة من المعارضة... وفي النهاية لا فرق بين الاثنين سوى موقع الجلوس على رقعة الشطرنج.
هناك فقط موت مؤجل ورقعة شطرنج تُحرّكها أيادٍ غريبة.
وجامعة الدول العربية؟ الكيان الذي يراه الناس مجرد ديكور، أراه – رغم ضعفه – مؤشر مهم. ليس لأنه يصنع قرارات، بل لأنه يعكس وجه النظام العربي .**هي الجامعة ذاتها التي استقبلت بشار الأسد بحفاوة قبل سقوطه بأيام** .وستستقبل من بعده "عساكر الشطرنج الجدد" بنفس التصفيق والابتسامات.

السيادة السورية ليست منتهكة... لأنها أصلًا لم تكن موجودة:
حدود مفتوحة أمام المهربين والإرهابيين.
سماء تعبرها إسرائيل وأمريكا وروسيا وإيران دون إذن.
أرض تحولت إلى ممر للنفوذ ومعمل لإنتاج "الكبتاغون" أفخر المخدرات.

صديقي القارئ، هل لاحظت معي أننا وصلنا لنهاية المقال دون أي ذكر للمواطن السوري؟

لا الأسد ولا الجولاني.
لا روسيا ولا أمريكا.
لا الجامعة العربية ولا الأمم المتحدة.
لا الكيان ولا إيران.
لا الأكراد ولا العلويين.
لا السنة ولا الشيعة.
لا قسد ولا تحرير الشام.
لا أحد... لا أحد... لا أحد... لا أحد يرى الإنسان السوري.

دعكم منه، ولنعد للأهم: كبتاغون سوريا، ومخدرات سوريا، وأراضي سوريا، وجماعات سوريا.

إلى اللقاء يا صديقي... نحن في عالم لا يتسع للإنسان، بل يتسع فقط للمجرم صاحب الحسابات، كي يُرسم له مكان على خريطة.

# نحب لبنان..... ونكره اللبنانيين

*توازن دولي.. توافق عربي.. تعددية ديمقراطية.. دماء عربية*

لبنان بلد تقدر تعيش فيه أربعة فصول في يوم واحد. ممكن تنزل من بيروت على الكورنيش، تلاقي البحر قدامك والجو صيف، وبعدها بساعتين بالعربية تطلع ع الجبال وتلاقي نفسك وسط تلج وبرد. بلد صغير في المساحة لكنه غني في المناخ، والتنوع الطبيعي فيه انعكاس مباشر لتنوعه البشري والثقافي. موسيقى بتجمع بين الفلكلور والجاز، مطبخ فيه ما بين التبولة والبرغر، وصوت فيروز اللي قادر يخلّي اللبناني يتفق مع خصمه ولو لدقيقة.

لكن البلد اللي ربنا وهبه كل ده، اتحوّل في السياسة لساحة مقفلة على نفسها، فيها التعددية اتكسرت وتحوّلت من نعمة لنقمة.

المسيحيون أصحاب الدين الواحد انقسموا إلي:
الموارنة: تاريخيًا أقوى طائفة مسيحية، رئيس الجمهورية لازم يكون ماروني. عندهم علاقة تقليدية بفرنسا، وبيمثلوا دايمًا الورقة اللي الغرب يستخدمها عشان يضمن نفوذه.
الأرثوذكس: أقلية لكنها مؤثرة في الاقتصاد والثقافة.
الكاثوليك والأرمن: حضور معتبر لكن على الهامش سياسيًا.

والمسلمون المؤمنين بنفس بالكتاب انقسموا إلي
المسلمون السنة رئيس الوزراء لازم يكون منهم وتاريخيًا كانوا واجهة المشروع العربي (خصوصًا السعودي) وبيتوزعوا بين عائلات سياسية (زي الحريري) وبين نفوذ محلي في طرابلس وصيدا.
والمسلمون الشيعة وهما الطائفة الأسرع نموًا ديموغرافيًا. وسياسيًا: ثنائية حركة أمل (نبيه بري) وحزب الله.
وحزب الله يمثل أقوى ميليشيا عسكرية في البلد ويمكن في العالم كله وورقة إيران الاستراتيجية ضد إسرائيل والغرب.
الدروز
أقلية صغيرة لكن دايمًا "بيضة القبان" والمكون المرجح في الكثير من النزاعات.
ولنا في وليد جنبلاط نموذج لزعيم يغيّر تحالفاته حسب اتجاه الريح.

كل هذا التنوع كان يمكن أن يكون سببا لتكون لبنان في مقدمة العالم إذا ما تم استغلالها لمصلحة الوطن لا التصارع بين الأفكار بهدف تغليب فكر واحد
نحن أمام أفكار ومشاريع تتصارع بالسلاح وبالمؤامرة وبالمكيدة وبالاستقواء بالخارج من أجل الفصيل وإن ضاع الوطن
لبنان العربي: تيار بيشوف لبنان امتداد للهوية العربية (بيروت جزء من دمشق وبغداد).
لبنان الغربي: تيار بيشوف البلد "واجهة حضارية" مرتبطة بالغرب (خاصة فرنسا).
لبنان المقاوم: حزب الله وأنصاره بيعتبروا البلد قاعدة مواجهة مع إسرائيل.
لبنان الليبرالي/المدني: أصوات شبابية بتحلم بدولة مدنية تتجاوز الطائفية (ظهرت بقوة في احتجاجات ٢٠١٩).

صديقي الجالس برفقتي خلف شاشة نشرة الأخبار تحاول فهم طبيعة التدخلات الأجنبية في لبنان في ضوء الصراعات السابق محاولة فهمها ..... هيا بنا إلى رحلة أعدك أن تكون الأسوء في حياتك

أوّلًا: المسلمون السُنّة والخليج

السعودية هي الراعي التاريخي للسُنّة، خصوصًا عبر عائلة الحريري.

الدعم بيبجي مالي، سياسي، إعلامي وبيركّز على ربط لبنان بالمحور العربي السُنّي.

والهدف: مواجهة النفوذ الإيراني في البلد بالإضافة إلى إبقاء بيروت في الفلك السعودي.

والغرب بشكل عام أمريكا وفرنسا بشكل خاض بيتغاضون عن التدخل السعودي لأنه بيوازن الكفة ضد حزب الله.

ثانيًا: المسلمون الشيعة وإيران

حزب الله هو السلاح الأقوى لإيران خارج حدودها. وتمويل، تدريب، سلاح مباشر من طهران. والحزب مش بس ميليشيا كمان عنده تمثيل برلماني ووزاري، يعني جزء من الدولة نفسها.

الغرب لا قطع الله له عادة يتعامل بازدواجية: مرة يصنّفه "إرهابي". ومرة يتواصل معاه تحت الطاولة عشان يضمن هدوء الجبهة مع إسرائيل أو تسويات داخلية. والنتيجة: لبنان كله يُعامل كأنه "رهينة" في تفاوض إيران مع أمريكا وإسرائيل.
ثالثًا: المسيحيون والغرب/فرنسا
الموارنة: فرنسا تعتبر نفسها "الأم الحنون" لهم. ورئيس الجمهورية لازم يكون ماروني وضمانة غربية إن رأس الدولة مرتبط بالغرب. وبالمناسبة جزء من القيادات المارونية تاريخيًا فضّل التحالف مع إسرائيل (زمن الحرب الأهلية)، والغرب يغطي ذلك باعتباره "تحالف ضرورة".
ومش محتاج أقولك طبعا ان الغرب بيشوف في المسيحيين صورة "الوجه الحداثي" للبنان اللي يقدروا يقدموه كنموذج في المنطقة.

رابعًا: الدروز ولعبة الموازنة وهما أه أقلية صغيرة لكنها مؤثرة جدًا، خصوصًا في جبل لبنان.
والدروز يتحركوا بين المحاور: شوية مع سوريا، شوية مع السعودية، وأحيانًا مع الغرب.

والغرب لأنه دؤوب في ازدواجيه المعايير ومحترف في استخدام الأنسان في الدول النامية كأوراق لعب فهو شايف الدروز "كارت تكتيكي" يُستخدم لترجيح كفة أي طرف في أوقات الأزمات.

لا تتوقع صديقي أننا انتهينا كارثة لبنان أبعد بكثير مما نتوقع

هل تتذكر المقال السابق.. نعم سوريا ... اليتيم على خرائط العالم ... الشعب الفقيد يمكنك أن تمر على هذا المقال مرة أخري لتحاول استيعاب غرابة المشهد

خامسًا: اللاعبين الخارجيين المباشرين
نعم صديقي سوريا أول اللاعبين الخارجين في المشهد اللبناني: كانت موجودة عسكريًا وسياسيًا لحد ٢٠٠٥، ولسه إلها نفوذ أمني عند بعض الطوائف على رأسهم حزب الله في ظل بشار ولا نعلم كيف ستؤول الأمور مع الشرع.
إسرائيل: التي تتعامل مع لبنان كحديقة خلفية لحزب الله. تضرب متى شاءت والغرب بالطبع يبرّر لها باعتبار ذلك "دفاع عن النفس".

الولايات المتحدة صاحبة كل الأرقام القياسية في رياضة استخدام العصا المالية عقوبات على حزب الله، ضغط على البنوك، وربط أي مساعدات بتغييرات مستحيلة في نظام الطوائف.

فرنسا المستعمر الأقرب إلى قلوب وثروات المنطقة: بتحاول تحافظ على نفوذها التاريخي (الموارنة + الاقتصاد + الثقافة).

الخليج: خصوصًا السعودية والإمارات، زي ما بيمولوا الإعلام والسياسة عند السنة كمان عند بعض الموارنة.

إيران: اللاعب الأوضح في الجنوب والضاحية، ممسكة حزب الله عسكريًا وسياسيًا.

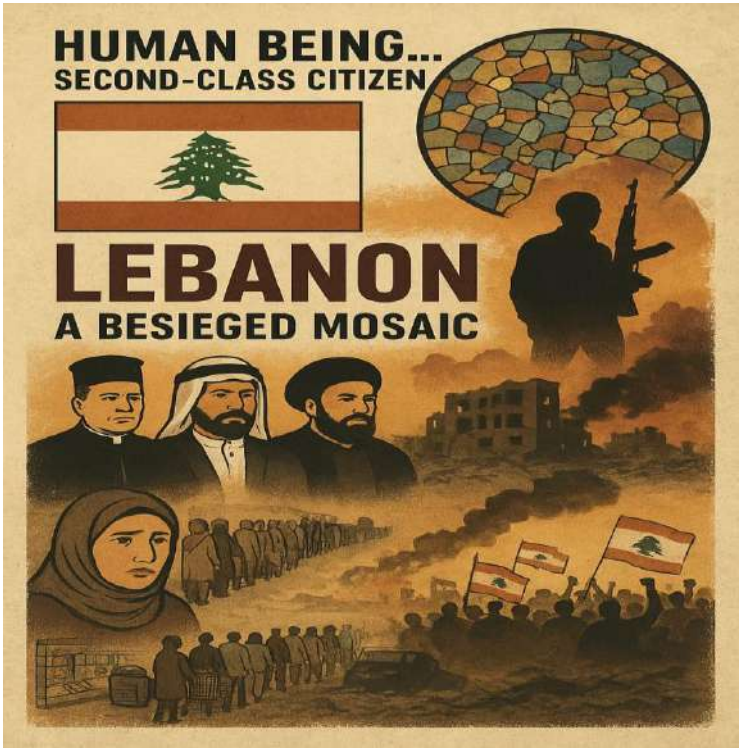

لبنان مش "دولة" بقدر ما هو ساحة صراع مصالح:

كل طائفة مرتبطة بخيط خارجي.
كل قرار داخلي مرهون بموافقة سفارة أو عاصمة خارجية.
الغرب يسمي ده "توازن"، لكنه في الحقيقة ضمانة إن لبنان يظل معلقًا، لا يموت ولا يعيش.

الخريطة دي عاملة زي لعبة شطرنج، لكن كل قطعة فيها مربوطة بخيط جاي من بره: السعودية ماسكة السنة، إيران ماسكة الشيعة، فرنسا ماسكة الموارنة، وإسرائيل واقفة على الباب. والغرب بيحافظ على الوضع كدة ضمان إن لبنان لا تنهض.

خلينا نبص بصة على النتيجة الطبيعية للخريطة المشوهة دي
الحرب الأهلية (١٩٧٥ – ١٩٩٠)
بدأت كصراع داخلي بين الموارنة والفلسطينيين، لكن سرعان ما دخلت سوريا، إسرائيل، أمريكا، فرنسا، وإيران.
ولكن المواطن اللبناني العادي هو اللي دفع التمن تهجير، مجازر، خط أخضر يقسم بيروت نصين. والغرب الجميل الغرب سمّى ده "حرب بالوكالة" لكن الحقيقة إنها كانت تجربة دم لكل أجهزة الاستخبارات على أرض لبنان.

الاجتياح الإسرائيلي (١٩٨٢)
إسرائيل دخلت بيروت، والمجتمع الدولي وقف يتفرج.
مجازر صبرا وشاتيلا حصلت تحت أعين العالم بأكمله ، والغرب اكتفى بالشجب.
الهدف الحقيقي: ضرب منظمة التحرير بالإضافة لتمهيد صعود "التحالف الماروني-الإسرائيلي". والمواطن البسيط؟ كان مجرد رقم وسط تقارير الأمم المتحدة.

الهيمنة السورية (١٩٩٠ – ٢٠٠٥)
بعد اتفاق الطائف، دخل الجيش السوري بيروت تحت عنوان "حفظ الاستقرار".
لكن عمليًا: لبنان بقي محمية سورية.
ومش محتاج أقول إن الغرب سايب سوريا ماسكة لبنان كجائزة مقابل دعمها لحرب الخليج الأولى ضد صدام حسين. والإنسان اللبناني عاش ١٥ سنة مراقَب ومقموع، لكن الغرب كان بيسمي ده "توافق عربي".

اغتيال رفيق الحريري (٢٠٠٥) هزّة سياسية ضخمة لدرجة أني كنت طفل وقتها ولسه فاكر انقطاع البث الأرضي في كل القنوات وانشغالها كلها لفترة طويلة بالجريمة دي.

والهزة طبعا تعمل انقسام داخلي: ١٤ آذار (ضد سوريا) 8 vs آذار (مع سوريا وإيران).
الشارع امتلأ، بس مش حبًا في الحقيقة أو العدالة كل طائفة نزلت عشان سفارتها.
الغرب استخدم الحادثة كذريعة يضغط على سوريا ويخرجها من لبنان، لكن العدالة نفسها مش قصتنا أبدًا ولو بتسأل مين القاتل فهو مش موضوعنا أصلا العالم عنده الأهم اتوازن والتوافق وبلا بلا بلا .

حرب تموز (٢٠٠٦)
إسرائيل قصفت لبنان ٣٣ يوم. والدمار هائل، مئات القتلى، نزوح داخلي بمئات الآلاف. والغرب اكتفى بدعوات "ضبط النفس" لإسرائيل. وبعدها عرفنا أن الهدف الحقيقي كان (بحروف عربية جس وات): اختبار قدرات حزب الله، مش حماية المدنيين. فقتلوا المدنيين عشان الاختبار
الانهيار الاقتصادي (٢٠١٩ – الآن) البنوك انهارت، الليرة تبخرت. ملايين اللبنانيين خسروا مدخراتهم.
الشارع انفجر بثورة ١٧ تشرين لكن كالعادة الطائفية رجعت وكسرت أي أمل في التغيير. والغرب؟ قدّم شوية مساعدات إنسانية وربط أي خطة إنقاذ بتسويات سياسية مستحيلة.

المواطن اللبناني لقى نفسه في الطوابير: بنزين، دواء، خبز... وكأنه عايش في حرب من غير قنابل.

انفجار مرفأ بيروت (٢٠٢٠)
واحد من أضخم الانفجارات غير النووية في التاريخ. آلاف البيوت اتهدمت، مئات القتلى والجرحى. لحد النهاردة بعد خمس سنوات مفيش محاسبة حقيقية.
الغرب استغل الكارثة كوسيلة ضغط إضافية على النخبة السياسية، مش كحدث إنساني يستحق عدالة عاجلة.
الإنسان اللبناني بقي مجرد صورة في الإعلام الغربي: طفل متغطّي بالتراب، أم بتصرخ، شوارع مهدومة... وبعدها "ننتقل للخبر التالي".
وأي أزمة داخلية (من انتخاب رئيس، لتشكيل حكومة، لانهيار اقتصادي) مش بتنحل إلا لما "الكبار" يتفقوا. الغرب يسمي ده "تعددية ديمقراطية"، لكن الحقيقة إنه شلل مقصود يخلي لبنان دايمًا ورقة في مفاوضات إقليمية ودولية.

لو عايز تعرف أزاي وصلنا للمشهد ده أقولك ان الاستعمار ماخرجش فعلًا، هو بس غيّر شكله.

الانتداب الفرنسي أسّس الطائفية كنظام حياة، ومن بعدها أي أزمة في لبنان بقت مرتبطة بلعبة النفوذ بين الخارج والداخل.

فرنسا خدته تحت وصاية الانتداب، ورسّخت المحاصصة الطائفية بشكل ممنهج:

ماروني للرئاسة،
سني لرئاسة الوزراء، و
شيعي لرئاسة البرلمان.

الشكل ده استمر بعد الاستقلال سنة ١٩٤٣ في "الميثاق الوطني"، لكنه في الحقيقة لم يكن استقلال كامل، بقدر ما كان إعادة توزيع النفوذ بين القوى الداخلية بإشراف خارجي.

الأزمات في لبنان مش أحداث منفصلة، هي فصول في كتاب واحد: كتاب بلد محكوم بالمحاصصة، ومفتوح على التدخل الخارجي. والمشهد اللبناني نفسه مش معزول ولا استثناء؛ هو مجرد قطعة في لوحة أكبر. لو مدّينا الخط على استقامته هنلاقي إن الوطن العربي كله — بل وحتى إفريقيا — بيتشكل بنفس الطريقة: رقعة شطرنج تتحرك عليها قوى داخلية ممزقة، وأصابع خارجية تحرّك البيادق حسب مصالحها. في لبنان الطوائف، في العراق المذاهب، في السودان القبائل، وفي ليبيا الميليشيات... لكن الجوهر واحد:

<u>الإنسان بلا قيمة، والمصالح وحدها هي الحكم.</u>

وهنا تظهر بوضوح ازدواجية معايير المجتمع الدولي. لبنان بالنسبة للغرب مش مجرد دولة، بل ساحة لتصفية الحسابات. وقت ما إسرائيل اجتاحت بيروت في ١٩٨٢، كانت حجة "حق الدفاع عن النفس" جاهزة في أدراج العواصم الغربية، بينما دماء المدنيين في صبرا وشاتيلا ما لقتش مكان حتى في نشرات الأخبار. ولما اغتيل رفيق الحريري في ٢٠٠٥، تحرك مجلس الأمن بسرعة البرق، وشُكّلت محكمة خاصة بقرار دولي، بينما مئات الاغتيالات والجرائم اللي طالت ناشطين وصحفيين وناس عاديين في نفس البلد مرّت من غير لا محاكمة ولا حساب.

ولو قارنا ده مثلًا مع أوكرانيا دلوقتي: اجتياح روسي، فتحركت حكومات العالم — عقوبات، تسليح، تغطية إعلامية ٢٤ ساعة. لكن لما إسرائيل تضرب بيروت أو الجنوب اللبناني، يبقى "قلق" و"دعوات لضبط النفس". الفرق مش في حجم المأساة، الفرق في قيمة الإنسان. الأوكراني له قيمة لأنه بيمثل خط دفاع غربي ضد روسيا، أما اللبناني أو الفلسطيني أو العراقي فقيمته صفر إلا لو بيمثل ورقة ضغط في لعبة المصالح.

لبنان، في النهاية، مش بلد صغير تاه في أزمات محلية. هو نموذج مكثف لطريقة تعامل العالم مع منطقتنا: بلد جميل، غني بالثقافة والطبيعة، لكنه محاصر بالطائفية من جوه، وبالشطرنج الدولي من برّه. وفي المعادلة دي، الإنسان مش مواطن كامل... هو مجرد إنسان بشرطة، مواطن درجة تانية.

# دولة مع إيقاف التنفيذ ... المملكة الأردنية الهاشمية

الأردن دائمًا ما يُقدَّم في صورة الكيان الهش، محكوم بالوصاية الهاشمية على المقدسات، ومحاصر بمطامع الجوار وصراعاته. لكنه في الحقيقة أرض أقدم من الكيان ذاته؛ أرض البتراء، حضارة وردية تشهد أن تاريخ هذه البلاد أعرق من أي تقسيمات سياسية حديثة.

لكن الدولة الأردنية كما نعرفها اليوم بدت وكأنها وُلدت مرهونة بتحالفات الخارج أكثر مما تستند على الداخل. بقاء النظام ارتبط برضا الغرب، وضمانة واشنطن وتل أبيب، في مقابل تبعية اقتصادية متواصلة وديون متراكمة تُكبّل القرار الوطني.

في الداخل، لم يعرف الأردنيون يومًا حياة سياسية طبيعية: دساتير عُدّلت مرات عديدة لتناسب الحكم، انتخابات محسومة قبل أن تبدأ، ومعارضة تُحاصر إن لم تُدجَّن. العشائرية تُستخدم كسلاح تهدئة أو ورقة ضغط، بينما الهوية تبقى مُعلّقة

بين الأردني والفلسطيني، بين البدوي واللاجئ، بين الموروث العشائري والمدينة التي تحاول أن تكون عاصمة.

أما المأزق الأكبر، فهو التوازن الصعب: كيف لنظام يسوّق نفسه للغرب كحارس استقرار وضامن أمني لإسرائيل، أن يقنع شعبًا يحمل فلسطين في وجدانه بأن فلسطين ليست قضيته المباشرة؟ هذا التناقض جعل الأردن يعيش دائمًا على حافة معادلة مستحيلة: إرضاء الحليف دون خسارة الشعب، وإرضاء الشعب دون كسر الحليف.

هكذا يظهر الأردن كما لو كان "دولة تحت الإيجار السياسي والاقتصادي"، لكن الحقيقة أن جذور هذه الأرض أعمق من كل الحسابات الضيقة. فالبتراء، بحجارتها الوردية، تذكّرنا أن الأردن ليس مجرد نظام هش، بل تاريخ لا يلغيه دين خارجي ولا معاهدة سلام.

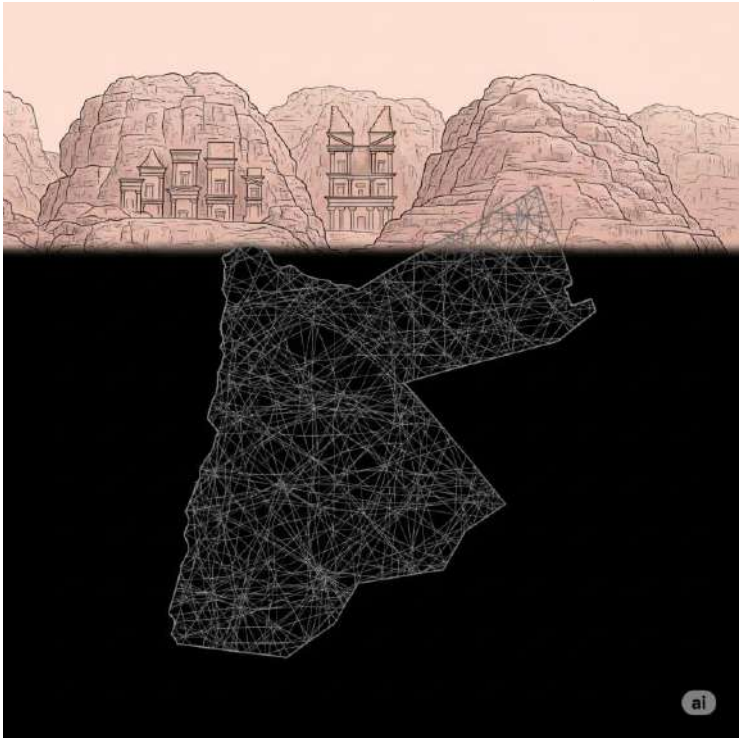

وكأن الأردن يعيش بين معادلتين: دولةٌ على الورق مرهونة باتفاقيات وديون، وأرضٌ على الحقيقة شاهدة على حضارات لا تُقهر. في البتراء، حيث صمت الحجر أبلغ من خطب الساسة، نقرأ أن الشعوب تبقى بينما الأنظمة عابرة.

كما قال محمود درويش:
"على هذه الأرض ما يستحق الحياة"،
وعلى هذه الأرض ما يستحق أن يكون دولة بحق، لا دولة تحت الوصاية ولا كيانًا مع إيقاف التنفيذ.

وكأن الأردن يعيش بين معادلتين: دولةٌ على الورق مرهونة باتفاقيات وديون، وأرضٌ على الحقيقة شاهدة على حضارات لا تُقهر.

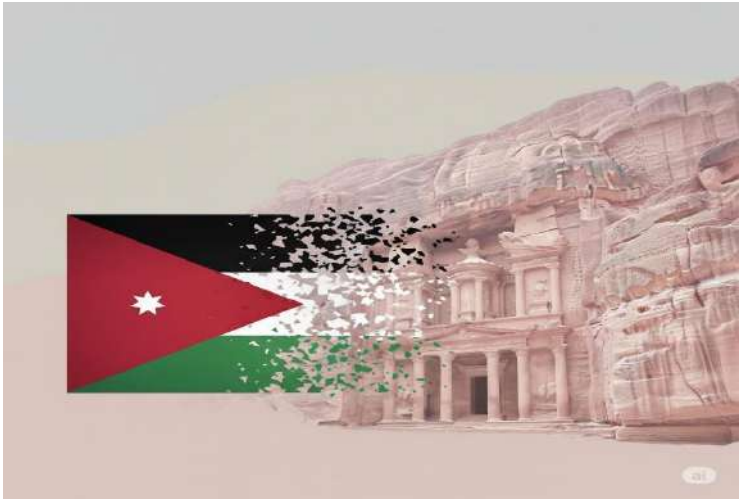

في البتراء، حيث صمت الحجر أبلغ من خطب الساسة، نقرأ أن الشعوب تبقى بينما الأنظمة عابرة.
وها هو نمر بن عدوان، بصوته البدوي الأصيل، يدعونا للانعتاق:
"يا راكب ما الحالة الكور شدي / قم يا وليفي وأعتلي فوق هيات "...
كأنه يقول: ارتقِ فوق القيود، انطلق بالأردن نحو أفق من الحرية والانتماء، لا تحت الإيقاف ولا وسط التبعية، بل في رحلته الحقيقية نحو ذاته.

# بلاد رافدين الدم والنفط ...العراق البلد المبتلى بالولاة

حجر أسود كتب عليه البشر أول قانون مكتوب عرفته البشرية كان حجر من بابل صنعت منه مسلة حمورابي اللي سطرت أول حرف وأعلنت قيام الحضارة البشرية وتحت بابل شوية وبالتحديد في منطقة لكش في الجنوب كان العظيم بوخريس أول من رفع شعار الإصلاحات السياسية والمالية والإدارية وأول ما أسس المؤسسات الإدارية التي لا تختلف عن مؤسساتنا الإدارية في شكل الدولة الحديثة التي عرفناها وعرفها الغرب بعد مئات ولا ابالغ إن قولنا الاف السنوات بلد الرافدين التي أخرجت لنا بيت الحكمة وأنجبت المتنبي والجواهري والبصري الي وصفها بـ ما رأيتُ بلدًا أبغض إليَّ أن أفارقه من البصرة، ولا بلدًا أحب إليَّ أن ألقى الله فيه منها". وعنا قال قتادة بن دعامة *"بلد مبتلى بخطبائه وولاته"*

العراق كان ومازال أكثر من جغرافيا: ولكن "ساحة اختبار" لمشاريع قومية، ومختبرًا لألعاب القوى العظمى.

صدام حسين رأى في عبد الناصر صورة "الزعيم الخالد"، فحاول استنساخها: الكاريزما، الخطابة، الحلم القومي، وحتى القبضة الحديدية. العرب الذين بكوا على عبد الناصر، هم أنفسهم من لعنوا صدام. ازدواجية في المشاعر تعكس ازدواجية في المصالح.

صدام لم يكن مجرد رئيس، بل ممثل لمسرحية دموية. في "مجزرة القاعة" الشهيرة، أعدم خصومه السياسيين على الهواء، ليحوّل السياسة إلى عرض رعب جماهيري ذاك أشبه بالمثل الشعبي (ذبح القطة) وهو حرفيا من فعله الحجاج يوسف الثقفي في خطبة أني أري رؤوسا قد أينعت لحصادها وأني لصاحبها.

حزب البعث الذي رفع شعار "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة"، وُلد وفي أحشائه الانقسام: شيعة وسنة، عرب وأكراد، قبائل متناحرة. شعار الوحدة كان يعلو في الخطابات، بينما الجغرافيا السياسية تتصدع في الواقع.

في الوعي العربي، كان العراق "الرئة الشرقية" لفلسطين. أول صاروخ عربي ضرب إسرائيل بعد حرب أكتوبر جاء بقرار من صدام عام ١٩٩١. لكنه كان صاروخًا بلا حلفاء: العرب الذين صفقوا للحدث هم أنفسهم الذين فتحوا قواعدهم للأمريكان في حرب الخليج. ازدواجية المعايير بلغت ذروتها: "القدس في الخطب" و"واشنطن في الواقع."

حين غزا صدام الكويت، لم يرَ نفسه غازيًا بل "موحدًا". ديون الحرب ضد إيران، وخلافات النفط، وحلم القيادة دفعته نحو الهاوية. والعرب الذين كان يفترض أن

"يتفاهمون كإخوة" تحولوا إلى منصة انطلاق للطائرات الأمريكية. التوافق العربي صار غطاءً للتدمير، وأثبت أن العروبة مجرد شعار بلا حصانة.

اثنا عشر عامًا من الحصار أنهكت العراق وقتلت أطفاله بصمت.

البرادعي في الوكالة الدولية حذر من حرب بلا دليل، لكن صوته غرق في صخب البنتاغون.

الأخضر الإبراهيمي شاهد بأم عينه كيف تحولت بغداد إلى رماد تحت راية الأمم المتحدة.

ثم جاء الغزو عام ٢٠٠٣، ليكشف الوجه الحقيقي لشعار "الديمقراطية": أبو غريب، السجون السرية، والجلاد الأمريكي الذي ارتدى قناع الحرية. القواعد العسكرية انتشرت في الأرض التي كان يُفترض أنها "ذات سيادة."

وكانت المهمة الأولي لهذا الغزو الاجرامي هي تعميق الانقسامات الطائفية والعرقية في الامة العراقية وأصبحنا أمام تركيبة داخلية كالتالي: الأكراد في الشمال، الشيعة في الجنوب، السنة في الوسط، والقبائل في كل مكان. صدام استخدم القبيلة كأداة سيطرة، وبعد سقوطه استخدمها الاحتلال كأداة تقسيم. النتيجة: بلد مشطور على خطوط الدم والهوية.

منذ أن جلس الدبلوماسيون البريطانيون والفرنسيون على موائد سايكس-بيكو، كان العراق مجرد مساحة على خريطة تُرسم بالمسطرة لا بالدم. جاؤوا بملك لا يعرف العراق إلا من مطار بغداد، وصنعوا له عرشًا فوق برميل بارود قبلي وطائفي. ثم دعموا صدام حين كان حارسًا لمصالحهم في حربه ضد إيران، قبل أن يقرروا فجأة أن "الديكتاتور" أصبح خطرًا. والنتيجة؟ بلد دُمّر ثلاث مرات: بالحروب، بالعقوبات، وبالاحتلال. ثم جاءوا بعد ٢٠٠٣ ليفككوا الدولة باسم الديمقراطية، ويتركوا فراغًا خرجت منه داعش، الوحش الذي صُنع من رحم سياساتهم ثم عادوا يحاربونه في مسرحية جديدة.

العراق كان دائمًا مختبرًا لخطاب الغرب عن القيم. يتحدثون عن حقوق الإنسان بينما يمر شبح سجن أبو غريب فوق الذاكرة. يرفعون راية الديمقراطية ثم يغضّون البصر عن صفقات النفط التي تُدار خلف الكواليس. يهاجمون "الطائفية" بينما هم أول من كتب دستورًا يقسم العراقيين حصصًا طائفية وعرقية. العراق في النهاية

كان الميدان الذي عرّى الغرب أكثر مما عرّى أبناءه: بلد كامل تحوّل إلى مرآة تكشف ازدواجية الشعارات حين تصطدم بالمصالح.

المواطن العراقي عاش في كل هذا الضجيج ولم ينل سوى الفقر والحصار.
رهينة لصدام حين حكم، رهينة للأمريكان حين غزوا، رهينة للطائفة حين تقاتلت، رهينة للقبيلة حين تقاسمت الغنيمة.
حتى النفط، الذي كان يجب أن يكون نعمة، صار لعنة تُباع في الخارج وتُحرق في الداخل.

"لم يعد النفط في العراق مجرد ثروة، بل تحول إلى أداة ابتزاز دولي؛ تتجاذبه أميركا وإيران والخليج، في لعبة أسعار وإمدادات، حيث صار برميل البصرة ورقة مساومة على موائد السياسة أكثر مما هو مصدر رزق لشعبه".

العراقي الذي كان يُفترض أن يعيش على ثرواته، عاش في طوابير الخبز. الذي حلم بالوحدة العربية وجد نفسه مطاردًا بالهوية الطائفية. الطفل الذي يشرب من

نهر دجلة، يرفع عينيه فيرى طائرة أمريكية تحلق فوقه، وتحت قدميه حقول نفط يسيطر عليها جنرال أجنبي.
العراق هو المرآة التي تعكس ازدواجية كل الأطراف:
صدام بطل حين يقاتل إيران، مجرم حين يغزو الكويت.
العرب إخوة في الخطب، خناجر في ظهر بعضهم حين تستدعيهم واشنطن.
الغرب دعاة ديمقراطية، لكنهم رعاة أبو غريب والقواعد العسكرية.
من مسلّة حمورابي إلى سجون أبو غريب، من حضارة الرافدين إلى حطام الاحتلال، من إصلاحات بوخوريس إلى خطب قتادة، يبقى العراقي البسيط هو الإنسان الوحيد الذي يخرج دائمًا إنسانًا بشرطة.

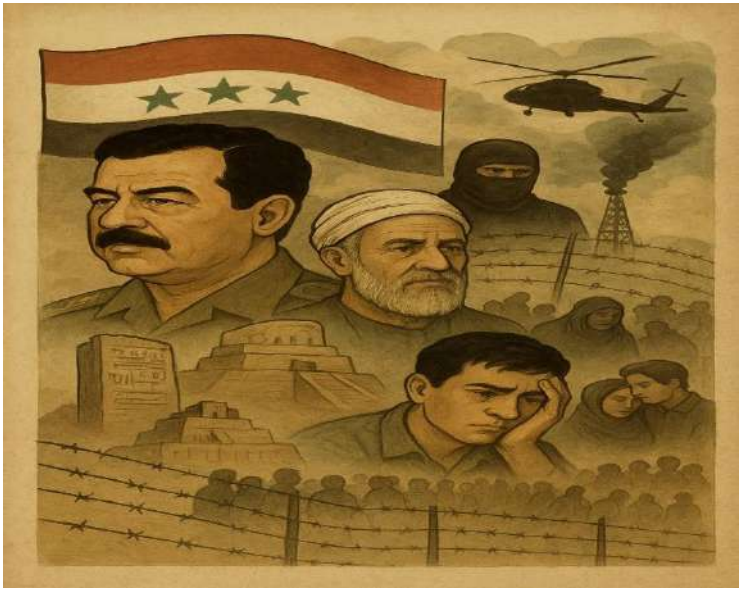

***كتب الجواهري يوما:***
*"سلامٌ على هضبات العراق، وشطّيه، والجرف، والمنحنى."*
لكن السلام لم يعرف طريقه إلى دجلة ولا الفرات

---

*"العراق لم يكن يومًا ساحة معركة فقط، بل مرآة لخيباتنا جميعًا".*

---

# إيران.. شعب أصيل وحضارة ممتدة

أول الكلام كلامنا عن إيران

ما لوش طبعًا مكان في إعلام الخيانة وصوت الأمريكان

" كلمات سمعتها في صغيري في مكان في زاوية من زوايا العالم المشتعلة من أول يوم فتحت فيه التلفزيون علي نشرة التاسعة

قورش الكبير وداريوس، الفرس الإمبراطورية اللي بتنافس الرومان واليونان. إيران مش مجرد دولة في الشرق الأوسط، دي أرض واحدة من أعرق الحضارات في التاريخ. حضارة عمرها آلاف السنين، سبقت غيرها في التنظيم، والدين، والفكر، والأدب.

ولما دخل الإسلام إيران في القرن السابع، حصل اللي ناس كتير مش واخدة بالها منه: الإيرانيين ما دابوش زي شعوب تانية، بالعكس، فضلوا محتفظين بهويتهم الخاصة. الإسلام دخل، اتجذّر، لكن الروح الفارسية فضلت موجودة. اللغة الفارسية ما اندثرتش زي القبطية في مصر مثلًا، ولا زي لغات تانية اتمسحت تحت ضغط الدين أو الغزاة. الإيرانيين عملوا حاجة مختلفة: دمجوا الإسلام بالثقافة الفارسية، وطلّعوا للعالم شعراء ومفكرين زي حافظ، وسعدي، وجلال الدين الرومي.

الجغرافيا نعمة تحفظ الأوطان وتصنع لها حصانة طبيعية؛ فأستراليا حماها البحر من الغزاة، والولايات المتحدة جعل من المحيط درعًا منيعًا، أما سويسرا فكانت جبالها سدًا حصينًا أمام الطامعين.

لكن يا صديقي القارئ في مجموعة دولٍ وُضعت في خانة "الدرجة الثانية"، الجغرافيا لم تكن لهم عونًا، بل تحولت إلى نقمة وسبب للبلاء؛ فطريق الحرير جعل من أفغانستان مطمعًا للمحتلين عبر القرون، وباب المندب كان بوابة الخراب على اليمن، وقناة السويس تحولت لعذرٍ دائمٍ لاحتلال مصر.

وهنا نصل إلى إيران يا صديقي، فمضيق هرمز والخليج الذي كان يفترض أن يكون مصدر خير ورخاء، صار لعنةً على الإيرانيين، وسببًا دائمًا لصراع القوى الدولية على أرضهم وبحارهم.

مضيق هرمز مش بس شريان نفط، ده واحد من أقدم وأخطر الممرات البحرية في التاريخ. من أيام طريق الحرير، السفن كانت بتعبر منه وهي جاية من الهند والصين في طريقها لبغداد، ودمشق، والقاهرة، وأوروبا.

المضيق كان دايمًا نقطة مراقبة وصراع: كل إمبراطورية سيطرت عليه كان ليها اليد العليا في التجارة العالمية. الفرس زمان فهموا ده، والبرتغاليين حاولوا يحتلوه في القرن السادس عشر، وبعدهم الإنجليز.

في العصر الحديث، أصبح المضيق ورقة ضغط سياسية واقتصادية. أي توتر فيه يوقف شحنات النفط والغاز للعالم كله. عشان كده الغرب دايمًا عنده هاجس: "إزاي نضمن إن المضيق ما يقعش بالكامل تحت 'دارة إيران؟". والمفارقة إن إيران مش محتاجة سلاح نووي عشان يرعب العالم، مجرد سيطرتها على الضفة الشمالية للمضيق كافية تخلي أي دولة كبرى تفكر ألف مرة قبل ما تواجهها مباشرة وده فاهماه إيران. كويس جدا

الخليج بقي يمتسمي عربي يتسمي فارسي مش قضتي المهم أنك تعرف أنه مش خليج ضخم جغرافيًا، لكنه بحر شبه مغلق بيمتد حوالي ١٠٠٠ كيلومتر بين إيران من الشمال الشرقي، والجزيرة العربية من الجنوب الغربي.

الخليج ده بيغذي العالم بالنفط والغاز: أكبر حقول الطاقة موجودة على ضفتيه. وبالتالي أي دولة بتسيطر على الخليج أو بتسميه باسمها بتحاول تقول "ده مجالي الحيوي، وهويتي."

الإيرانيين بيصروا يسموه "الخليج الفارسي"، باعتباره امتداد حضاري وتاريخي للفرس. العرب بيقولوا "الخليج العربي"، باعتباره جزء من هويتهم ومجالهم الاستراتيجي.
الغرب بقي، ماعندوش مشكلة يستخدم الاسم اللي يناسب اللحظة. ترامب بنفسه اعترف أنه بيبدّل بين "Persian Gulf" و "Arabian Gulf"عشان يداعب دول الخليج العربي اللي عندها الفلوس والنفط. والجملة دي مش هزار: هي بتلخص سياسة غربية كاملة، بتتعامل مع الجغرافيا والتاريخ كهدايا لفظية، هدفها إرضاء

الحليف والخروج بأكبر قدر من المكتسبات مش احترام ابدا الحقيقة أو حقوق الشعوب.

تفتكر أوروبا في العصور الوسطى؟ لما الكنيسة ماكانتش مجرد مكان عبادة، لكن سلطة مطلقة بتتحكم في الملوك، والناس، والعلم، والمال؟
رجال الدين وقتها كانوا بيملكوا حق "الغفران" و"اللعنة"، يحددوا مين يدخل الجنة ومين يُحرق في النار. أي حد اعترض على سلطتهم اتهموه بالهرطقة، واترمى في السجون أو اتعدم. وكانت النتيجة: جمود، قمع فكري، واستبداد باسم الدين.

إيران بعد ١٩٧٩ عملت نسخة حديثة من ده: "ولاية الفقيه". رجال الدين بقوا مش بس وعّاظ أو فقهاء، لكن حكام فعليين. ليهم الكلمة الأخيرة في السياسة والاقتصاد والإعلام وحتى الفنون.
زي ما الكنيسة كانت فوق الملوك، الفقيه في إيران فوق الرئيس والبرلمان والدستور.
لكن اللي مهم نفتكره إن الحكم الديني في أوروبا ما استمرش للأبد ، وانتهى بثورات دامية، أنهار دماء، إعدامات لعشرات الآلاف، وانقسامات دينية وحروب أهلية مدمّرة. وخليني أفكركم ببيت أبو العلاء المعري:
هُمُ جَلَبوا الهَمَّ الدُّنَيا علـى قَومِهِمْ.. فَما يَغنِينُهُمْ لا قُدِّسَتْ هَمَمُ
ومولانا الرومي لما قال لقد خلقنا لنُحب، لا لنُقيّد ونُحكّم فمن يرفع السوط باسم الله، لا يعرف الله.

تعالوا نعدي بسرعه كدة على الأوضاع السياسية التاريخ الحديث للأنظمة الإيرانية

الدولة القاجارية(1794–1925)
أسرة تركمانية أسست حكمها على أنقاض فوضى، مسكت السلطة بقوة السيف والعشيرة. أهم ميزة للعصر ده إن إيران تحولت ساحة نفوذ للقوى الكبرى: روسيا من الشمال وبريطانيا من الجنوب. اتنازلت عن أراضي وامتيازات بسهولة مقابل بقاء الأسرة في الحكم، حتى لو مات الشعب كله.

**المجتمع الدولي؟** الغرب مبسوط لأنه بيكسب امتيازات تجارية ونفطية، روسيا بتاخد أراضي، وحتى جيران إيران كانوا شايفينها دولة عاجزة. القمع والفساد مش مشكلة طول ما المصالح ماشية.
-الدولة البهلوية(1925–1979)

رضا شاه وبعده ابنه محمد رضا شاه قرروا "يعملوا إيران أوروبية". فرضوا تحديث قسري: نزع حجاب المرأة بالقوة، بناء جيش، سكك حديد، تعليم حديث. لكن ورا الشعار ده كان فيه جهاز قمع دموي اسمه "السافاك" يرعب أي معارض.

محمد مصدق لما حاول يحرر النفط سنة ١٩٥١ وينتزع استقلال القرار، اتشال بانقلاب أمريكي–بريطاني سنة ١٩٥٣ ورجع الشاه زي العريس.

**المجتمع الدولي؟** أمريكا وإسرائيل شايفينه حليف ذهبي، والاتحاد السوفيتي شايفه خصم لكنه متعايش. العرب منقسمين: في عهد عبد الناصر، الشاه عدو لأنه مع إسرائيل، لكن السادات بعد كده مد إيده للشاه في وقت كان النظام الإيراني بيمارس قمع رهيب داخليًا. العبرة: الحقوق والدم مش مهمة قد المصالح والتحالفات
وطبيعي التطرف الغربي يؤدي إلي رد فعل معاكس فالدولة اللي معملتش اعتبار لأراده الشعب ونزعت حجاب المرأة بقوة السلاح يكون رد الفعل التفاف الناس حول من يرفع الشعارات الدينية وده اللي وصلنا لل ثورة اللي بيسموها زورا بالثورة الإسلامية

الثورة الإسلامية كانت لحظة فاصلة في حياة الإيرانيين في اتهامات إنها كانت ثورة "مستوردة" من فرنسا عشان المرشد جه من هناك. لكن ده مش حقيقي. الخميني كان مناضل من زمان واتنفى سنين قبل ما يوصل فرنسا. هناك بس لقى منبر يوصل صوته. شرايط الكاسيت اللي كان بيسجلها ويوزعها جوه إيران كان تأثيرها أشبه – ويمكن أقوى – من تأثير السوشيال ميديا في ثورات الربيع العربي.

لكن مهم نفهم: الثورة ما كانتش بتاعته لوحده. شارك فيها تيارات يسارية، قومية، شعبية، كتير منهم كان مصيرهم بعد كده التصفية أو السجون.

أما برة إيران؟ الغرب والشرق كلهم حسب المصلحة: في الأول مباركة، بعدين قلق. والعرب نفس القصة. والسادات استقبل الشاه رغم اعتراضات شعبه، وده خلّى إيران ترد بخطوة رمزية جارحة: تسمية شارع باسم قاتل السادات. خطوة فضلت لحد شهور بسيطة فاتت عقبة في وجه أي مصالحة بين القاهرة وطهران.

ده النظام اللي العالم بيربطه بإيران النهارده. بعد ما استولت جماعة رجال الدين على الثورة وأقصت باقي الأطراف، أسس الخميني نظام فريد من نوعه سموه "ولاية الفقيه"، واللي معناه ببساطة إن الحكم والسيادة المطلقة بتكون في إيد رجل دين (المرشد)، فوق أي مؤسسة أو سلطة تانية. الرئيس، البرلمان، الحكومة، الجيش... كل دول مجرد درجات أقل في السلم، بينما المرشد بيملك الكلمة الأخيرة في كل صغيرة وكبيرة.

النظام ده ماكانش سهل يثبت نفسه. من أول يوم واجه معارضة داخلية شرسة من اليساريين، القوميين، وحتى رجال دين إصلاحيين رفضوا فكرة "الحكم المطلق للفقيه". لكن النظام استخدم سلاح "الثورة المستمرة" لتصفية خصومه: إعدامات، اعتقالات، قمع إعلامي، وتضييق سياسي ممنهج.

الغريب إن العالم الخارجي تعامل مع النظام الجديد بمنطق المصالح البحتة: الغرب اللي كان بيخوّف من "الخطر الأحمر" لسه شايف إيران حاجز قدام الاتحاد السوفيتي، فغضّ الطرف عن الإعدامات والمشانق. الاتحاد السوفيتي نفسه تعامل بحذر وسعى يستفيد. أما العرب، فكانوا في انقسام: دول الخليج شافت في إيران تهديد وجودي، ومصر كانت في قطيعة بسبب موضوع الشاه، بينما سوريا وليبيا حاولوا يتقاربوا.

وهنا نقدر نلمس أول ملامح ازدواجية المعايير الدولية: نفس القوى اللي بترفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، كانت بتتعامل مع "نظام الملالي" كأمر واقع، بل وأحيانًا كشريك تكتيكي ضد خصوم تانيين.

نظام الملالي شرعيته قائمة على حماية الثورة ومواجهة الخطر الخارجي تخيلوا لو الوضع استقر والخطر الخارجي انتهي وقتها هاينتهي معاها نظام المرشد وعشان كدة التوترات كان لازم تفضل قائمة وخلينا نشوف أبرز المحطات اللي اشتبك فيها نظام المرشد مع المخاطر وموقف المجتمع الدولي وتأثير التوترات على الشعب الإيراني

"حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠ أو "الحرب المنسية" زي ما بيسموها، بعد الثورة الإسلامية بسنة واحدة، لسه النظام الجديد مش متماسك، والداخل الإيراني مليان صراعات. هنا صدام حسين شافها فرصة: نظام ضعيف، جيش متفكك بعد تصفية قياداته، وإقليم الأهواز (المحاذي للعراق) فيه أقلية عربية ممكن يتم اللعب عليها.

صدام دخل الحرب بشعار "حماية العرب من الفرس" وبهدف يضمن للعراق دور القيادة الإقليمية ولينصب نفسه ثائدا علي مقعد قيادة جمال عبد الناصر الفارغ . لكن الحقيقة إن الحرب ماكنتش مجرد نزاع حدودي على شط العرب: دي كانت مواجهة أوسع بين مشروع قومي عربي بقيادة العراق، ومشروع ديني ثوري بقيادة إيران.

النظام الإيراني استغل الحرب لتثبيت نفسه: رفع شعار "الدفاع المقدس"، وصور نفسه إنه حامي الثورة والوطن، وبكده قدر يقمع أي معارضة داخلية تحت ذريعة "الخيانة" أو "العمالة للعدو". الحرب هنا لعبت دور الحامي الداخلي للنظام.

أما الموقف الدولي فكان قمة التناقض:
الغرب (أمريكا وفرنسا وألمانيا) دعموا العراق عسكريًا واقتصاديًا، وفي نفس الوقت باعوا سلاح لإيران سرًا (فضيحة إيران-كونترا مثلًا).

الاتحاد السوفيتي كان بيدّي السلاح للعراق لكن كمان بيحافظ على خيوط مع إيران.

أما العرب: دول الخليج ضخت مليارات لدعم صدام (خصوصًا السعودية والكويت) باعتباره "السد العربي ضد الثورة الإيرانية"، بينما سوريا وقفت مع إيران لمعاداة صدام.

الحرب استمرت ٨ سنين، راح ضحيتها أكتر من مليون إنسان، وانتهت بلا غالب ولا مغلوب، لكن بنتيجة واضحة:
النظام الإيراني خرج أقوى، لأنه استخدم الحرب كذريعة لتثبيت "ولاية الفقيه" وقمع الداخل.

العراق خرج منهك ومديون، وده اللي فتح الباب لغزو الكويت بعد سنتين بس.

المجتمع الدولي أثبت إن حياة البشر عنده أقل أهمية من المصالح: باع سلاح للطرفين، وغض النظر عن استخدام السلاح الكيماوي ضد المدنيين.

ومن عجائب القدر إننا وإحنا بنتكلم عن ازدواجية المعايير، نلاقي نفسنا مش بنتكلم عن الغرب ولا عن القوى الكبرى، لكن عن النظام نفسه اللي بيحكم إيران. الحقيقة إن ازدواجية المعايير هنا مش مسؤولية الشعب الإيراني ولا البلد العريق، لكن مسؤولية نظام الملالي اللي رفع شعارات "المقاومة" و"نصرة المستضعفين"، وفي نفس الوقت استخدمها كأدوات لتثبيت سلطته.

اللي لازم ناكد عليه تاني إن شرعية النظام في بدايتها كانت قايمة على الحرب مع العراق ومواجهة "العدو الخارجي"، وعلى دور "حُماة الثورة". لكن مع نهاية الحرب، استقرار الجبهة الداخلية والخارجية بقي خطر على وجود النظام، لأنه كان معناه إن مبررات القمع والتعبئة الدائمة ستتراجع. من هنا اخترع النظام مسار بديل سماه: تصدير الثورة.

وبدأت فكرة الأذرع:
في لبنان بإنشاء ودعم حزب الله،
في فلسطين بدعم حركات مقاومة مسلحة،
في اليمن عبر الحوثيين،
في العراق عبر الميليشيات الشيعية،
وفي سوريا من خلال التدخل المباشر لحماية نظام الأسد.

وهكذا تحولت المنطقة كلها لساحات مفتوحة يتنفس فيها النظام ويبرر وجوده داخليًا، ويصنع من خلالها أوراق ضغط في مواجهة العالم كله.

سنوات طويلة يتباهى النظام الإيراني بأنه يحكم أربع عواصم عربية: بيروت، دمشق، بغداد، وصنعاء. الشعار المتخيل: "إيران من المتوسط إلى باب المندب."
لكن "حرب الـ١٢ يوم" الأخيرة مع الكيان (بعد ٧ أكتوبر) كشفت هشاشة المشروع: حزب الله تلقى ضربات موجعة، الميليشيات العراقية انكشفت، الحوثيون تراجعوا، وسوريا غارقة في أزماتها. الأذرع اللي كانت رأس مال إيران الإقليمي، أصبحت عبء مالي وسياسي.

النظام الذي ادعى نصرة المستضعفين في الخارج، عجز عن نصرة شعبه في الداخل. مشروع "العواصم الأربعة" دخل مرحلة انكماش وانكشاف.
ولا ارغب في الاستطراد في هذه النقطة والحديث عن إنفاق نظام المرشد للمليارات علي هذه الأذرع في الوقت الذي تتضور فيه أمعاء المواطن الإيراني جوعا.

ولنتحدث أولا عن البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الدولية العصا الأكبر التي عذب بها المواطن الإيراني.

مع دخول التسعينات، بدأت إيران مشروعها النووي. الغرب شافه تهديد، وإيران شافته إثبات وجود. وفي الوقت اللي إسرائيل عندها سلاح نووي بلا مساءلة، بينما إيران مجرد تخصيب يورانيوم قلب العالم ضدها. والنظام كعادته استغل الملف ده: كل ضغط خارجي يتحول لشعار سيادة وكرامة، يعزز به سلطته.

العقوبات الاقتصادية خنقت الشعب: تضخم، انهيار العملة، بطالة. المواطن هو الضحية: أم تبحث عن دواء، شاب بلا عمل، أسرة بلا بيت. النظام من جهته استغل العقوبات كشماعة: "الغرب بيحاصرنا"، بينما الأموال تذهب للأذرع والميليشيات. في الداخل: قمع، إعدامات، سجون. في الخارج: شعارات "تحرير القدس" و"نصرة المستضعفين". الشعب الإيراني نفسه من أكتر المستضعفين، لكنه خارج حسابات النظام. ازدواجية عجيبة: مقاومة في الخطاب، استبداد في الممارسة.

بوش صنّف إيران "محور الشر"، أوباما وقع الاتفاق النووي، ترامب مزّقه وفرض "أقصى ضغط". الإدارات والأنظمة تغيّرت، لكن الشعب الإيراني هو الضحية الثابتة.

قبل ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، إيران اهتزت بمظاهرات مهسا أميني والتي دفعت حياتها فقط لانها لا ترتدي حجاب شعر إسلامي انفضت التظاهرات تحت شعار "المرأة، الحياة، الحرية". النظام قمع بعنف، والغرب استغل المشهد كورقة ضغط. نتنياهو نفسه وجه خطاب للشعب الإيراني، وكأنهم أدوات في صراع سياسي.

لكن كلما اقترب خطر خارجي، الشعب يلتف حول النظام رغم قمعه. مفارقة مريرة: شعب منهك، لكنه يفضّل حماية وطنه على الشماتة فيه.

في يونيو ٢٠٢٥، إسرائيل ضربت العمق الإيراني. النظام رفع راية "الدفاع عن السيادة"، والشعب رغم معاناته التف حول دولته. الغرب مارس ازدواجية المعايير: برر الضربة كدفاع عن النفس، بينما يهاجم إيران على كل صغيرة. العرب انقسموا، وروسيا والصين استغلوا الموقف. والضحية؟ الشعب الإيراني، الغارق في الفقر والقمع والعقوبات.

الضربة الإسرائيلية الأخيرة لم تكن نهاية، بل بداية لمرحلة جديدة من صراع مباشر. ونحن الآن في انتظار عودة "حرب الـ١٢ يوم" بعنف أكبر، وضياع أعظم للمواطن الإيراني – الذي يظل دائمًا الضحية الحقيقية في لعبة صراعات لا ترى الإنسان في أي مكان.

إيران مش مجرد نظام أو ملف نووي، إيران أولًا شعب أصيل وحضارة ممتدة. لكن هذا الشعب صار محاصرًا بين نظام يستنزفه ومجتمع دولي يستغله. مشروع "العواصم الأربعة" ينهار، الأذرع تتراجع، والداخل يغلي.

وبما أننا بنتكلم عن إيران خليني من غير سياق أنهي بأكثر كلام في خيالي حالا

حافظ الشيرازي:
لا الليلُ باقٍ، ولا السلاطين،
إنما الباقي أنينُ العاشقين

# مقاتلي هوليود.. أفغانستان

تخيل يا صديقي إنك نزلت بكاميرا وميكرفون في أي شارع وسألت عشرة أشخاص عن شكل أو ملامح الأفغان. تفكر كام واحد منهم ها يعرف؟ الأغلب ها يتخيلوا صورة من اثنين: إما صورة هوليوديه مصقولة لما كانت أمريكا راضية عنهم، أو صورة العربي الملتحي اللي اتصدر الشاشات بعد ١١ سبتمبر. ما بين الصورتين، ضاع الإنسان الأفغاني الحقيقي، وغاب عن مخيلة العالم.

أفغانستان مش بلد صغير تقدر تختصره في مشهد واحد. بلد تاريخها عرفها بـ "مقبرة الإمبراطوريات": البريطانيون خسروا ثلاثة حروب علي هذه الارض في القرن التاسع عشر، وانسحبوا بعد مذابح كابول وجلال آباد. السوفييت دخلوا بمدرعاتهم سنة ١٩٧٩ وخرجوا مهزومين سنة ١٩٨٩ بعدما فقدوا أكثر من ١٥ ألف جندي. والأمريكان كرروا المشهد سنة ٢٠٢١ بعد أطول حرب خاضوها في الخارج.

من طريق الحرير اللي ربط حضارات آسيا وأوروبا، لاحتلالات المغول والفرس والإنجليز، وصولًا للسوفييت ثم الأمريكيين. أرضا كانت دائمًا مسرح لصراع الكبار، والنتيجة إن أهلها عاشوا دايمًا في قلب العاصفة. طريق الحرير اتسمى كده لأنه حمل تجارة الحرير من الصين لأوروبا، لكن أهميته ما كانتش اقتصادية بس؛ كان شريان تواصل بين ثقافات وحضارات، جعل من أفغانستان حلقة وصل ومطمع للشرق والغرب في الوقت نفسه. والنهاردة، لما الصين بتحاول ترسم مشروع "الحزام والطريق"، بيرجع شبح الطريق القديم من جديد، وأفغانستان واقفة في النص... بس المرة دي مش كعقدة تجارة، إنما كعقدة سياسة وأمن.

في زمن الحرب الباردة. لما غزا السوفييت كابول، تحولت أفغانستان إلى ساحة تصفية حسابات وبدأت صفحة جديدة: الجهاد الأفغاني.

أمريكا رأت فيه فرصة ذهبية للانتقام من موسكو بعد فيتنام: "خليهم يغرقوا زي ما غرّقونا". عبر الـ CIAتدفقت الأسلحة والتدريب. السعودية ضخّت أموالًا وخطابًا دينيًا من المنابر: كل خطبة جمعة تحوّلت إلى حملة تعبئة، وكل زكاة أو تبرع صار رصاصًا وصواريخ. ا

الرئيس المصري أنور السادات، بعد كامب ديفيد، فتح الباب لرحلات "المتطوعين" المصريين كجزء من تحسين صورته عند واشنطن.

تخيّل معايا يا صديقي: شاب فقير في قرية بالصعيد، أو في أرياف باكستان واليمن، يسمع خطبة جمعة عن "الواجب المقدس". واحد تاني يلاقي شيخ بيحكيله عن الحور العين والمرتب الشهري. فجأة يلاقي نفسه من مسجد طيني صغير، شايل كلاشينكوف في جبال تورا بورا.
الأمريكان كسبوا الجولة... السوفييت خرجوا مهزومين. لكن البذرة اللي اتزرعت هناك، نبتت طالبان، وبعدها القاعدة... و١١ سبتمبر كان فاتورة متأخرة للحرب الباردة.

ومن رحم الفوضى ظهرت طالبان. مش حزب سياسي ولا حركة نخب مثقفة؛ دول طلبة مدارس دينية في باكستان ("المدارس الديوبندية")، اتعلموا نسخة متشددة من الإسلام، وخرجوا تحت شعار: "نطهر البلد من الفساد وننشر الشريعة". في البداية، الناس استقبلوهم بترحيب، لأنهم خلّصوهم من سطوة أمراء الحرب.

لكن... القوى العظمى ما كانتش بعيدة: باكستان رأت فيهم أداة لضمان عمق استراتيجي ضد الهند. أمريكا في البداية ما مانعتش، بالعكس، فيه تقارير إن

شركات أمريكية شافت فيهم فرصة لمد أنابيب غاز من آسيا الوسطى. السعودية اعترفت بيهم وساعدت بالدعم المالي والديني. وفي ظرف سنتين تقريبًا، طالبان سيطرت على معظم البلد. الرايات السوداء ارتفعت، وحلم الدولة العادلة تحول لنظام قاسي ، يجلد النساء، ويقصي أي اختلاف.

هل تعرف عملة أفغانستان ؟ هل سمعت يوما أن اسمها الأفغاني؟

قيمتها انهارت مع الحروب حتى صارت ورقًا بلا وزن. المدارس، ولما فتحت، كانت تفتقر لأبسط مقومات التعليم. النظام الصحي أشبه بخيام إسعاف طارئة. المرأة والطفل عاشوا دومًا رهائن في معركة لا صوت لهم فيها. والاقتصاد ظل أسير الزراعة التقليدية أو تجارة المخدرات اللي تحولت إلى "المنقذ الملعون" لفلاحين معدمين ودولة بلا موارد مستقرة.

المجتمع الدولي؟ لم يتعامل مع الأفغان يومًا كأصحاب أرض أصحاب حق، بل كوسيلة: مرة كأبطال مقاومة، مرة كإرهابيين، مرة كضحايا تستدرّ بهم عواطف العالم. لم يُسمح لهم يومًا أن يكونوا مجرد بشر عاديين.

وتبقى تجارة المخدرات أحد أكثر الأمثلة فجاجة. الأفيون صار عملة ظل، غذّى اقتصاد الحرب ومول الميليشيات، بينما غرق المواطن البسيط بين جوع وبنادق وسموم.

على مدار عقود، دفع الشعب ثمن كل لعبة سياسية. ملايين نازحين بين جبال لا ترحم، أطفال يموتون من الجوع أو البرد في مخيمات بلا تدفئة، نساء يقطعن مسافات طويلة بحثًا عن شربة ماء أو دواء بسيط. المدارس القليلة التي تبقت خاوية من الكتب والمعلمين، والعملة المحلية لا تكاد تسد رمق أسرة. الأفغاني العادي، الذي لا يقاتل ولا يساوم سياسيًا، صار غريبًا في وطنه وأشد غربة في العالم والدم الأفغاني كان أرخص الدماء كان أرخص حتى من أن يساوم عليه أحد.

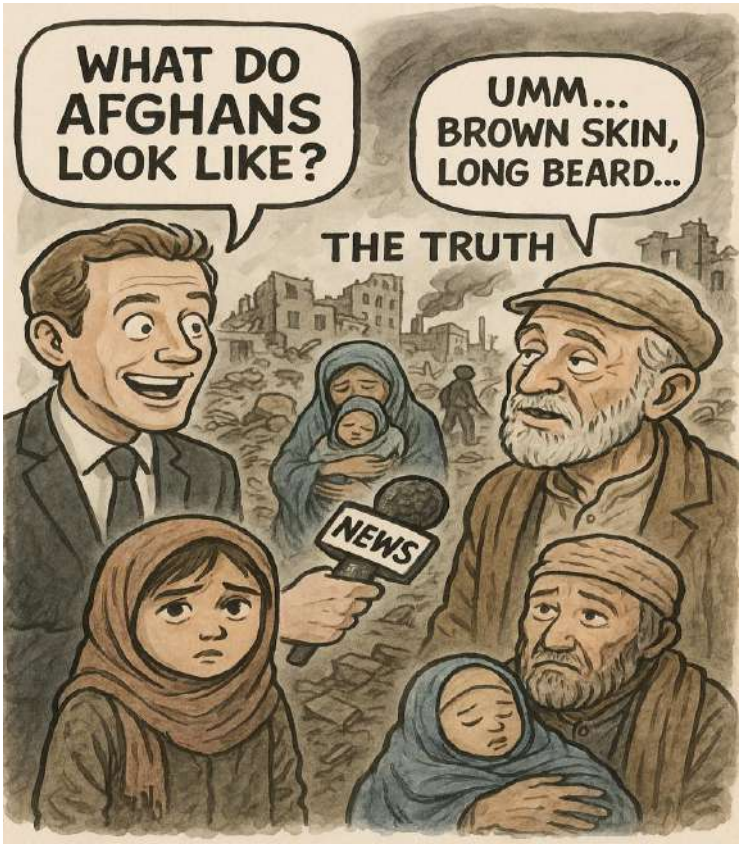

كان من المفترض أن أكتب لك، يا قارئي، فقرة تشرح ازدواج المعايير الغربية في التعامل مع الأفغان، باعتبار أن هذا المقال جزء من سلسلة إنسان بشرطة.. مواطن درجة تانية. لكن الحقيقة أن الأمر أعمق وأقسى: الأفغاني لم يُعتبر يومًا إنسانًا على رادار الغرب، لم يُعامل حتى ككائن يمكن أن يُرى أو يُذكر.

ولو طالبت بحقوقه، قد يُظن أنني أدافع عن صورة هوليوديه بلحية، لا عن إنسان من لحم ودم. لذلك أقول: إن كان لنا أن نتمنى للشعب الأفغاني شيئًا، فهو أولًا حق الوجود. أن يظهروا ولو نقطة صغيرة تحت الميكروسكوب خير من أن نظل نرى بديلاً عنهم في فيلم سينمائي، بينما يختفي الشعب نفسه من المشهد.

تخيل معي ياعزيزي هذا المشهد: لو انهارت عمارة في أوروبا، يهبّ العالم بالبث المباشر والتبرعات والمساعدات. ولو سقط جبل على قرية أفغانية، يمر الخبر عابرًا في شريط الأخبار أسفل الشاشة. الأفغاني ببساطة خارج "تعريف الإنسانية" الذي رسمه الغرب على مزاجه.

والازدواجية هنا فجّة وصارخة: حين قاتل "المجاهدون" السوفييت سُمّوا "أبطال الحرية". وحين انتهى الدور، صاروا "إرهابيين". حين احتاجهم الغرب كورقة ضد روسيا أو إيران، عادوا "حلفاء مؤقتين". ثم تركت أمريكا الأرض وانسحبت، لتترك وراءها بلدًا كاملاً يواجه قدره بلا سند.

حتى الاقتصاد لم يسلم من هذه اللعبة. الغرب وعظ العالم عن محاربة المخدرات، بينما هو المستفيد الأول من تجارة الأفيون. الفلاح الأفغاني المعدم يزرع الخشخاش ليطعم أبناءه، وشبكات غسيل الأموال العالمية تعيد تدوير المليارات بصمت ورضا.

ومع ذلك، وسط كل الركام ده ظهر أبطال النهضة. جمال الدين الأفغاني، المفكر اللي حلم بإصلاح شامل للأمة، خرج من قلب كابول برسالة وعي وفكر. من شوارعها خرج جلال الدين الرومي اللي هيخلّد في الغرب باسم"Rumi" ، وأبوه بهاء الدين وُلد هناك. يعني الأرض اللي صدّرت البوذية للصين، هي نفسها اللي أخرجت أعظم شاعر صوفي ملأ الدنيا بالحديث عن الحب الإلهي. ومعه شعراء زي رحمان بابا، اللي كتب:

"لا تبنِ القصور على جماجم الفقراء،
فالأرض كلها لله، والإنسان ضيف عابر".

الكلمات دي شهادة إن الأفغاني مش مجرد صورة على شاشة، بل إنسان له قلب وعقل وإرث حضاري عميق.

تمنَّ معي أن يرى العالم الأفغاني يومًا، ولو كنقطة تحت ميكروسكوب. فتلك النقطة أكرم وأصدق من نجم هوليوودي يُعرض بديلاً عن شعب كامل، لم ينل حتى "درجة ثانية" في سجلات إنسانيتهم.

# فأر تجارب العرب... تونس

*"بسم الله الرحمن الرحيم الإجابة تونس"*

لم تكن مجرد نكتة على لسان الفنان المصري أحمد حلمي في أحد أفلامه، وإنما كانت تجسيدًا حقيقيًا لواقع مرير جعل من تونس حقل تجارب، ومن المواطن التونسي فأرًا لهذه التجارب. ليكون فعلًا هو الإجابة، لكن ما لم يقله لنا فيلم "ظرف طارق" إذا كانت التجربة التي أنجبت هذه الإجابة قد أنهت حياة فأر التجارب أم ما زال حيًّا.

بعد عقود طويلة من الاستعمار الفرنسي، كانت تونس واحدة من الحقول التي جُرّبت فيها أبشع سياسات "الاحتلال الحضاري": نهب للأراضي الزراعية، توجيه الاقتصاد لخدمة باريس، وحرمان السكان من أبسط مقومات التنمية. المواطن التونسي كان يُعامَل كأجير في بلده، فيما تُهرَّب الثروات وتُستنزف الخيرات.

جاء الاستقلال عام ١٩٥٦ محمَّلًا بآمال كبيرة، وبرز الحبيب بورقيبة كـ "الأب المؤسس" للدولة الحديثة. الغرب احتفى به باعتباره زعيمًا تنويريًا قادرًا أن يحوّل تونس إلى نموذج عربي استثنائي. قوانين الأحوال الشخصية، تحرير المرأة، والتعليم المدني أقرب للنموذج الأوروبي، كلها أوراق بُرزت للإعلام الغربي باعتبارها علامات تقدم.

لكن خلف هذا البريق ظل الواقع مختلفًا: اقتصاد مرتهن لفرنسا، زراعة موجَّهة لتلبية السوق الأوروبية، وصناعة محدودة لم تنجح في استيعاب آلاف الشباب المتعلمين. الدعم الغربي لم يكن مرتبطًا بحقوق الإنسان أو العدالة الاجتماعية، بل بمدى التزام بورقيبة بخط "الولاء" للمعسكر الغربي.

النتيجة أن الديمقراطية كانت غائبة، والمعارضة محاصرة، والمواطن التونسي لم يذق طعم السيادة الحقيقية. لقد كانت تونس في عهد بورقيبة أول فأر في مختبر التجارب السياسية: صورة لامعة للتصدير إلى الخارج، وحياة صعبة ومكبلة بالقيود في الداخل .

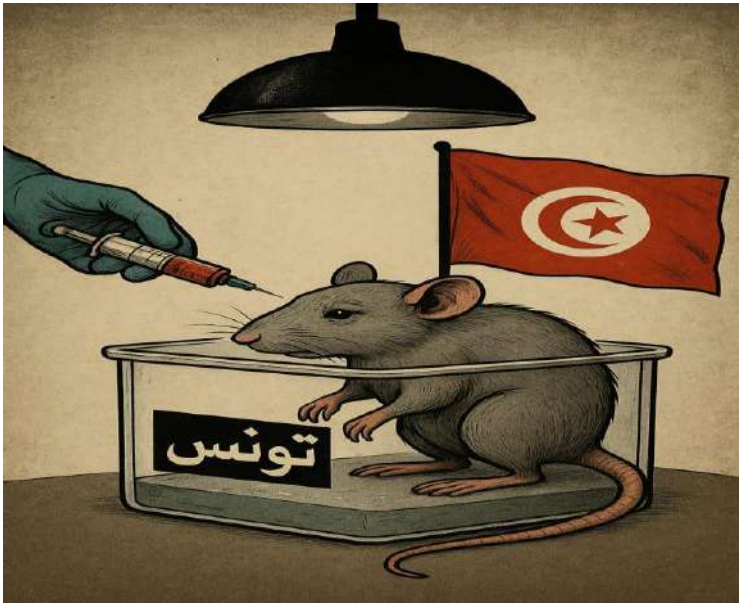

وفي ١٩٨٧، أُطيح بالحبيب بورقيبة تحت شعار "التغيير"، ليصعد زين العابدين بن علي. الغرب رحّب بالرجل الجديد باعتباره "براجماتي" و"رجل أمن قادر على ضبط البلاد"، وهو بالضبط ما كان مطلوبًا حينها: استقرار سياسي بأي ثمن، ولو كان الثمن هو القمع.

في عهد بن علي، دخلت تونس تجربة جديدة، لكن هذه المرة لم تكن في معمل "التحديث" مثل بورقيبة، بل في معمل الخصخصة والانفتاح الاقتصادي الموجّه. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دخلا المشهد بقوة، وتم تفكيك مؤسسات الدولة الاقتصادية، وبيع قطاعات كاملة بأبخس الأثمان لحلفاء السلطة أو لشركات أجنبية. الغرب كان سعيدًا: بلد صغير آمن ومستقر. استثمارات أوروبية مضمونة. سلطة حديدية تمنع أي "فوضى إسلامية" أو احتجاج اجتماعي.

لكن على الأرض، المواطن التونسي صار أكثر فقرًا، وأكثر إحباطًا. البطالة ارتفعت، خاصة بين المتعلمين، والفساد انتشر في أجهزة الدولة، وتحوّل جهاز الأمن إلى شرطي غليظ لا يرحم

في ديسمبر ٢٠١٠، لم يكن حرق محمد البوعزيزي لنفسه مجرد احتجاج فردي، بل كان إعلان انهيار عقد اجتماعي كاذب عاش عليه التونسيون لعقود. خرج الشعب إلى الشوارع، وظنّ العالم أنه أمام ميلاد ديمقراطية جديدة في قلب المنطقة.

:الغرب ارتبك في البداية

حليفهم "بن علي" الذي قدّم لهم الاستقرار الأمني وخضوع السوق يسقط فجأة.
لكنهم سرعان ما غيّروا خطابهم، وارتدوا ثوب "أنصار الديمقراطية"، فصفقوا للثورة من بعيد، بينما كانت شركاتهم ومؤسساتهم المالية تنتظر اللحظة المناسبة للانقضاض على اقتصاد هشّ.

ودول الجوار لم تكن أقل ارتباكًا:

مصر (في ظل الثورة ثم لاحقًا الثورة المضادة) رأت أن تونس تُهدد عدوى الحرية، فدعمت علنًا أو ضمنيًا كل مسار يُعيد الجيش والأجهزة الأمنية لمقدمة المشهد.

الإمارات وباقي دول الخليج ضخّوا أموالاً وإعلامًا لتشويه صورة "الربيع العربي" وتقديمه كفوضى يجب الخلاص منها.

بينما الجزائر وليبيا كانتا غارقتين في هواجسهما الأمنية، تخشيان من انتقال الحريق لداخلهما.

التيار الإسلامي كعادته انقض سريعًا على لحظة الفراغ، فوجد نفسه في السلطة عبر صناديق الاقتراع.

الغرب قبل بذلك مؤقتًا، باعتباره تجربة تستحق الدراسة وتونس معمل التجارب المفضل لهم:
هل يمكن أن يُروّض الإسلاميون داخل اللعبة الديمقراطية؟
هل يمكن أن يشاركوا في الحكم دون أن يهددوا مصالح الشركات والغرب؟
لكن حين فشلت التجربة السياسية في تحقيق الاستقرار، تحركت قوى الثورة المضادة:
دعم خارجي مباشر وغير مباشر لعزل الإسلاميين أو تقليص نفوذهم.
تغذية الانقسامات السياسية.
مؤسسات مالية دولية (كصندوق النقد) ترهن أي دعم اقتصادي بوصفات تقشف تؤلم المواطن لا النخب.

إن ازدواجية المعايير فكانت صارخة: الغرب الذي مجّد الثورة في خطابه الإعلامي، كان في الوقت نفسه يغضّ الطرف عن قمع الاحتجاجات الاجتماعية، ويستمر في نهب الثروات (الفوسفات، السياحة، الزراعة) دون أي اعتبار للمواطن التونسي.

وفي النهاية، وجد المواطن نفسه مرة أخرى فأر التجربة:
جرب "الديمقراطية الانتقالية"، ثم جرب "الإسلاميين في الحكم"، ثم جرب "الثورة المضادة."

وفي كل مرة كان الخاسر الوحيد هو لقمة عيشه وكرامته.

في ٢٠١٩، خرج التونسيون من صناديق الاقتراع بنتيجة صادمة للنخب التقليدية: انتخاب أستاذ قانون دستوري مغمور، بلا حزب قوي، ولا خبرة سياسية تُذكر، رئيسًا للجمهورية. قيس سعيّد جاء بشعبوية غريبة، خطاب "نقي" ضد الفساد، لغة فصحى جامدة أسرت جزءًا من الشباب الباحث عن نموذج "نظيف."

لكن ما لبث أن تحوّل هذا "النموذج النظيف" إلى ديكتاتور مقنّع. ففي يوليو ٢٠٢١، قرر تجميد البرلمان، إقالة الحكومة، السيطرة على القضاء، والحكم بالمراسيم. قدّم نفسه كمنقذ من الفوضى، بينما أعاد تونس إلى مربع الاستبداد بغطاء أكاديمي وقانوني.

الغرب صمت...الاتحاد الأوروبي وأمريكا اكتفوا ببيانات "قلق" باردة، وكأن ما يحدث مجرد تجربة جديدة لاختبار حدود الديمقراطية.
السبب بسيط: سعيّد وعدهم بالاستقرار الأمني وضبط الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط، وهذا بالنسبة لهم أهم من أي شعارات حرية أو ديمقراطية.
ازدواجية المعايير هنا فاضحة: ما اعتبروه انقلابًا في دول أخرى، احتفوا به كـ"تصحيح مسار" في تونس.

الإقليم كان أكثر وضوحًا:

مصر والإمارات دعمتا سعيّد سياسيًا وإعلاميًا وماليًا، باعتباره "الرجل الذي سينهي آخر بقايا الربيع العربي."

الجزائر تعاملت بحذر، لكنها وجدت في استقرار تونس أولوية أمنية، فقبلت بالأمر الواقع.

ليبيا المنقسمة كانت عاجزة عن التأثير أصلًا.
المواطن التونسي دفع الثمن: اقتصاد يترنح على وقع قروض صندوق النقد وشروط التقشف.
بطالة متفاقمة، شباب يركب قوارب الموت يوميًا نحو أوروبا.
احتجاجات اجتماعية تُقابل بالقمع، وحرية صحافة تتقلص.

وهكذا، صار قيس سعيّد أحدث نسخة من "الديكتاتور العصري": لا يرتدي بزّة عسكرية ولا يرفع شعارات قومية أو دينية، بل يتكلم بلغة أكاديمية قانونية، بينما يسحق أي معارضة أو بديل.
النتيجة:

الغرب مرتاح: تونس تضبط حدود المتوسط.
الإقليم مرتاح: لم تعد تونس "قدوة" قد تشجع شعوبهم.

المواطن التونسي، يقف في الطابور الطويل للخبز، أو يفتش عن قارب يوصله إلى الضفة الأخرى.

وهكذا، بين "إذا الشعب يوماً أراد الحياة" التي صدح بها أبو القاسم الشابي لتكون نشيدًا للأمل والحرية، وبين واقع اليوم حيث صار الشعب نفسه مجرد حقل تجارب بيد أنظمته وداعميها، تتجلى المفارقة القاسية.

الثورة التي ألهمت الملايين في العالم العربي صارت في نظر قوى الداخل والخارج خطرًا يجب عزله ومحاصرته، لا حلمًا يستحق الدعم.

وفيما المواطن التونسي يتأرجح بين انسداد الأفق السياسي، وضيق العيش الاقتصادي، ومرارة الهجرة أو البطالة، تبدو شعارات الكرامة والحرية وكأنها مجرد صدى بعيد لأيام مضت.

لكن الحقيقة الأعمق أن التجربة التونسية لم تفشل وحدها؛ بل فُشِّلت بتواطؤ واضح: من الداخل بالانقضاض على الثورة، ومن الجوار بدعم الثورة المضادة، ومن الغرب بازدواجية المعايير.

وبهذا، صار التونسي — مثل الأفغاني والإيراني وغيرهم — مجرد إنسان ضائع وسط صراعات كبرى لا ترى فيه سوى أداة أو ورقة ضغط.

واري أن أختم مقالي بما تغني به لطفي بوشناق

إن رمت تعرف كيف الشعب ينتصر ... أذهب لتونس فيها العلم والخبر.

# فئران تجارب النووي ... الشعب الباكستاني

منذ أن بزغ فجر ١٩٤٧، وُلدت باكستان على وقع دم وهجرة، كحلم لوطن للمسلمين بعد تقسيم الهند. ملايين البشر نزحوا، مدن فرغت من أهلها، ودماء لا تُنسى سالت على أرصفة جديدة كان يجب أن تُبنى. لم يكن الوليد الجديد سوى خريطة على الورق، لكنه سرعان ما أصبح ساحة لتجارب سياسية واجتماعية واقتصادية غير متناهية، حيث المواطن هو الحلقة الأضعف في كل التجارب.

الحكومات المدنية الأولى فشلت في بناء دولة مستقرة. الفساد كان كالسم في عروق المؤسسات، والصراعات الحزبية جعلت الدولة عاجزة عن وضع سياسة اقتصادية أو اجتماعية واضحة. الجيش كان يراقب، والشارع يعاني، والمواطن يئن تحت وطأة الفقر والهجرة القسرية.
جاء الانقلاب العسكري الأول، مؤكداً أن الجيش هو الضامن الوحيد "للسلامة

الوطنية". الحرب الأهلية في ١٩٧١ قسمت البلاد؛ أصبح الشرق الباكستاني بنغلاديش الجديدة، بينما بقيت باكستان الغربية لتواجه وحدها التحديات الاقتصادية والسياسية.

كل حكومة مدنية كانت تُقابل بتدخل الجيش، وكل تجربة ديمقراطية فشلت في تحقيق الاستقرار. هذه الحقبة أظهرت للمواطن أن الديمقراطية هنا مجرد واجهة، وأن الحكم العسكري هو القاعدة.

مع حكم برويز مشرف عام ١٩٩٩ وصعود أحزاب دينية وسياسية، أصبح التوازن هشاً، والسلطة مركزة بين الجيش والطبقة السياسية، بينما المواطن يبقى بين مطرقة الفساد وسندان الاقتصاد المتعثر.

المواطن يعيش في **دوامة لا تنتهي** من الضغوط:
**اقتصاد هش ومتقلب :**ديون خارجية، اعتمادية على المساعدات، بطالة واسعة، وفقر منتشر في المدن والريف على حد سواء.

**خدمات محدودة :**التعليم والصحة والبنية التحتية غير متوفرة بالشكل الكافي، مما يجعل المواطن في حالة مستمرة من التهميش.

**الضغط الاجتماعي :**تفاوت طبقي رهيب، قمع سياسي، وانتقادات لقوانين تقيد الحريات، خاصة للأقليات الدينية.

**التهديد اليومي :**من الأقليات الدينية إلى النساء والشباب، جميعهم يعيشون في خوف مستمر من العنف المجتمعي والديني.

الصراعات الداخلية والخارجية
**كشمير :**الجرح الذي لا يلتئم منذ ١٩٤٧. كل حرب أو اشتباك مسلح هنا ليست مجرد صراع حدودي، بل مختبر لتقنيات الأسلحة الغربية والأمريكية، وتدريب للقوات الباكستانية على أرض المعركة. المواطن، كالعادة، يدفع الثمن، بينما العالم يشاهد ويستمع.

**الصراعات الدينية والاجتماعية :**تصاعد العنف بين السنة والشيعة، ظهور طالبان والجماعات المتطرفة، تفشي التطرف الديني، وانتشار القوانين المتشددة التي تُقيّد حياة الناس.

**الحروب الأخيرة :**كانت حروبًا مكثفة في التجهيز العسكري والاختبار التكنولوجي، لكنها تركت المواطن في دائرة الخوف والفقر

في مايو ٢٠٢٥، شهدت الحدود الهندية الباكستانية تصعيدًا عسكريًا حادًا، حيث استخدم كلا البلدين أسلحة متقدمة، مما جعل الصراع ساحة لاختبار تقنيات عسكرية جديدة.

**الأسلحة الصينية في الميدان** اعتمدت باكستان بشكل كبير على الأسلحة الصينية، مثل صواريخ PL-15 بعيدة المدى، التي تم استخدامها ضد الطائرات الهندية .**الرد الهندي** من جهة أخرى، اختبرت الهند نظام الدفاع الجوي المتكامل (IADWS) الذي يتضمن سلاحًا ليزريًا عالي الطاقة، يُعرف باسم "مشروع سودارشان تشاكرا ."تم اختبار هذا النظام بنجاح قبالة سواحل أوديشا، ,وأصبحت أرض وسماء كل من الهند وباكستان ميدان تجارب وساحة للحرب الباردة بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

المجتمع الدولي والقوى العظمى:

باكستان ليست مجرد لاعب إقليمي، بل **أداة وتجربة للقوى الكبرى:**
**الولايات المتحدة :**دعم الجيش، تزويده بالأسلحة، تدريب القوات، واختبار المعدات العسكرية على أرض الصراع.

**الصين :**شريك اقتصادي واستراتيجي، استثمارات ضخمة في البنية التحتية، مشروع CPEC الذي يربط باكستان اقتصادياً بالصين، وتوازن مستمر في السياسة الدولية.

**المجتمع الدولي :**يراقب، يضغط، يهدئ النزاعات أحياناً، لكنه يترك المواطن يتحمل تبعات كل سياسات القوى الكبرى.
الاقتصاد والسياسة اليوم

**اقتصاد متأزم :**يعتمد على صادرات محدودة، دعم دولي متذبذب، فقر واسع، وديون مستمرة.

**سياسة هشّة :**الجيش هو الضامن الأساسي للأمن، والحكومة المدنية مجرد واجهة. التدخلات الدولية تجعل الدولة حائرة بين مصالحها الداخلية وضغوط القوى الكبرى.

**المجتمع :**المواطن يعيش تحت ضغط مزدوج، داخلي وخارجي، التعليم محدود، والشباب يهاجر للبحث عن حياة أفضل، بينما الدولة تظل مسرحًا للتجارب السياسية والعسكرية الدولية.

والنتيجة النهائية باكستان هي حقل تجارب متواصل؛ المواطن هو الحلقة الأضعف، الجيش هو الضامن الأقوى، والقوى الدولية تتناوب على التلاعب بالسياسة الداخلية والخارجية. كل حرب، كل أزمة اقتصادية، وكل تدخل خارجي، يجعل المواطن البسيط يدفع الثمن، بينما الدولة تبقى أداة اختبار للقوى العظمى والصراعات الإقليمية والدولية.

# مصر ..... الدولة التي كانت.... تتبع معي ظل المواطن

مصر، دائمًا كيانًا تاريخيًا يحلم العالم أن يكون مسرحًا للثقافة والحضارة، لكنها اليوم تحولت إلى "ميدان اقتصادي وسياسي"، ومجد الأجداد يُستعاد كذكرى للافتخار أو للتغطية على الواقع، لا كدرس يُعلّم المستقبل.

الجيش المصري ليس مجرد قوة عسكرية، بل أصبح مؤسسة اقتصادية عملاقة، تتحكم في كل شيء: من شركات الإنشاء، مرورًا بالزراعة، وصولًا إلى الاستيراد والتصدير. المواطن، في المقابل، يُسحل اقتصاديًا عبر برامج صندوق النقد الدولي، مع قروض تلتهم جيوبه اليوم وغدًا، بينما النظام يمارس رفاهية غير محدودة على حساب الشعب، كأن المواطن سيظل أداة دفع للأجيال القادمة.

مصر الدولة التي أثبتت أن ازدواجية المعايير الغربية لم تقف عند حدود الأنظمة الإمبريالية الغربية وإنما امتدت إلى الشعوب الغربية أيضا ولنا في أم جوليوا رجيني الشاب الإيطالي المقتول غدرا نتيجة التعذيب في مصر والتي وقفت أمام اعلام العالم وامام برلمان بلادها الغربي لتقول جملتها الخالدة

**"قتلوه كما لو كان مصريا"**

الدولة مفرخه وحاضنة التنظيمات الإسلامية وعلى رأسهم التنظيم الإسلامي الأقوى الاخوان المسلمين

الإخوان وغيرهم من الجماعات الإسلامية كان لهم دور محوري في المشهد السياسي المصري علي مدار أخر مئة عام لدولة تاريخها يمتد الاف السنين وكان محور الأحداث بعد ثورة يناير ٢٠١١ والأكثر تأثيرا، حتى وصول الرئيس مرسي للحكم إلى الإطاحة به، مرورًا بتعديلات الدستور المصممة على مقاس النظام الجديد.

الغرب، من جهته، يدعم بشكل انتقائي، يموّل المجتمع المدني إذا خدم مشروعه، ويتركه ليموت إذا لم يخدم مصالحه، بينما تمويله السري لبعض الجماعات المفروض أنها "معارضة" يعكس ازدواجية واضحة وخطط طويلة الأمد لإدارة الأزمات بدل حلها.

وسط كل هذا، المواطن المصري يعيش في توازن هش بين الخوف، الصمت، والاحتجاج الخفيف الذي لا يُسمع، محاصرًا بين جيش اقتصادي، نظام سياسي متجدد باستمرار، قروض خنّاقه، وازدواجية المعايير الدولية التي تحمي النظام بينما تخنق الشعب. المواطن هنا هو الشاهد على المسرحية، لكنه لا يملك صوتًا حقيقيًا إلا في الأوقات النادرة التي تُسمح له بالتظاهر.

مصر اليوم تشبه صرحًا قديمًا عظيمًا، لكنه أصبح ثقلًا على ساكنيه

دولة أسسها ثابتة، لكنها مُثقلة بالسياسات الخارجية، الاقتصادية، والداخلية الخانقة، بينما الشعب يتجول في أروقتها كظل، يبحث عن هواء حرية لن يأتي إلا إذا قرر التاريخ أن يكف عن اللعب بأقداره.

ولكن لنعود قليل للخلف وقبل توترات ثورة يناير وبالتحديد لحظة غزو صدام حسين بقواته لإراضي الكويت
شنت القوات العراقية حربها على الكويت ١٩٩٠، تحولت مصر إلى "حليف استراتيجي فوري" للغرب. الجنود المصريون قاتلوا في الصحراء تحت العلم الأمريكي، وضحوا بحياتهم في خدمة مصالح أكبر من حدودهم،

وفي المقابل، النظام السياسي في القاهرة حصل على إسقاط ديون ضخمة، وقروض اقتصادية ميسّرة، تُركت لتشكل شبكة أمان للنظام، بينما المواطن العادي ظل يدفع ثمن الاستقرار السياسي بالأعباء اليومية الثقيلة.

أما ملف حقوق الإنسان، فكان المشهد أكثر وضوحًا: مراكز التعذيب والسجون السياسية التي كانت تمارس عمليات قمع المعارضين، كثيرًا ما كانت تحت أو تغطية أمريكية، باعتبار أن النظام هو "الحارس الموثوق للمنطقة".

أي صوت يعارض السياسة الرسمية يُسحق، بينما الغرب يغض الطرف، ويعيد صياغة خطاب حقوق الإنسان بحسب المصلحة.

هذا المزيج من التعاون العسكري، إسقاط الديون، والتغاضي عن القمع الداخلي يظهر ازدواجية صارخة: المواطن المصري يعيش الواقع المرير،

بينما النظام والغرب يضحكان وراء الكواليس، مؤكدين أن مصالحهم أهم من أي شعارات عن الحرية أو العدالة.

الغرب مع مبارك كان مثل مُخرج مسرحية عبثية: في العلن يرفع شعارات الحرية والديمقراطية، وفي الخلفية يكتب النصوص التي تجعل المواطن المصري ضحية دائمة. الولايات المتحدة وفرنسا وأوروبا تعاملت مع النظام كضمانة لاستقرار إسرائيل والمنطقة، كأن الشعب المصري مجرد خلفية لتصوير المصالح الكبرى.

في الاقتصاد، المواطن يُسحق بالضرائب، التضخم، وديون صندوق النقد الدولي، بينما النظام يعيش في رفاهية، والجيش يسيطر على كل شيء: من الأراضي إلى المقاولات، في مسرحية مكتملة الأركان، فيها المواطن مجرد كومبارس.

كل حكاية عن "الديمقراطية الغربية" هنا تتحول إلى مزحة مرّة، حيث القيم تُرفع على الورق، لكن الواقع يصرخ بالصمت: الغرب يختار متى يغض الطرف ومتى يرفع الصوت، حسب مصالحه، والشعب المصري هو الضحية الدائمة لهذه الازدواجية.

قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مصر كانت نموذجًا "مثاليًا" للغرب: النظام يضمن استقرار المنطقة، يحارب ما يُسمى بالإرهاب حين يخدم المصالح الغربية، ويترك الفساد والقمع الداخلي يمارسه بحرية. المعارضون السياسيون، الإسلاميون أو

العلمانيون، كانوا يُسحقون داخل السجون، بينما الغرب يغمض عينيه، ويصف النظام بـ"الحليف الموثوق."

لكن بعد ١١ سبتمبر، تغير الخطاب الغربي فجأة: الإرهاب أصبح "أولوية قصوى"، والعلاقات أصبحت تُفحص وفق هذا البُعد الجديد. مصر، رغم أنها كانت متورطة في قمع معارضين في الداخل، صارت مثالًا على "مكافحة الإرهاب"، واستُخدمت سياستها الداخلية كغطاء لتبرير التدابير القمعية، بينما الدعم الاقتصادي والعسكري لم يتوقف، بل أصبح مرتبطًا مباشرة بالتصريحات حول الأمن ومكافحة الإرهاب.

الازدواجية واضحة: قبل ١١ سبتمبر، القمع الداخلي يُتجاهل طالما النظام مستقر؛ بعد ١١ سبتمبر، يُسوق القمع نفسه كإنجاز في مكافحة الإرهاب، ويُمدح النظام لالتزامه بمعايير الغرب، بينما المواطن المصري يظل ضحية مزدوجة، بين القمع الرسمي وبين الاستغلال السياسي العالمي لمأساته.

خلف ستار النظام، كان رجال أعمال مبارك يبنون إمبراطورياتهم الخاصة، ينهبون الدولة، ويستفيدون من القرب من السلطة. الشركات الكبرى، مشاريع البنية التحتية، الاستثمارات الأجنبية، كلها كانت تمر عبر أيديهم، بينما المواطن العادي يُسحق بالضرائب، التضخم، وفقر الخدمات.

الغرب، بدوره، كان يتعامل مع هؤلاء الأثرياء بلا أي تحفظ: استثماراتهم في أوروبا وأمريكا كانت تُقدّر وتُحترم، بينما الفساد الداخلي لا يُعتبر عائقًا أمام الصفقات الاقتصادية أو السياسية. المعايير مزدوجة: المواطن يُحاسب على أي مخالفة صغيرة، بينما رجال الأعمال المقربون من النظام يظلون محميين، مستفيدين من الحماية السياسية المباشرة وغير المباشرة للغرب.

العلاقات الغربية مع رجال الأعمال لم تقتصر على المال فقط، بل شملت النفوذ السياسي: الاستثمارات الغربية كانت تتطلب ضمانات النظام، والسياسة الاقتصادية كانت تُصمّم لخدمة هؤلاء القلائل، لا لخدمة الشعب. كل ذلك يعكس ازدواجية صارخة: الغرب يبارك النفوذ الداخلي طالما مصالحه محفوظة، والمواطن المصري يظل ضحية هذا النظام المزدوج.

مصر في عهد مبارك كانت تمتلك ثروة طبيعية هائلة، من الغاز الطبيعي إلى الموارد البترولية، لكنها لم تُستخدم لخدمة الشعب. عائدات تصدير الغاز ذهبت إلى دعم النظام، رجال أعماله، والجيش، بينما المواطن العادي يعاني من الكهرباء المكلفة، الأسعار المرتفعة، وانقطاع الخدمات الأساسية.

الغرب كان شريكًا مباشرًا في هذا التناقض: الشركات الأوروبية والأمريكية حصلت على عقود تصدير الغاز بأسعار مضمونة، واستثمارات ضخمة، بينما الانتقادات بشأن فقر المواطن المصري وتراجع جودة الحياة كانت تُسكت أو تُهمش.
ازدواجية المعايير هنا واضحة: المواطن يدفع ثمن الاستغلال، بينما النظام ومواليه يجنون الأرباح، والغرب يبارك هذا الوضع طالما مصالحه التجارية والسياسية محفوظة.
ثم اشتعلت يناير ٢٠١١ ثورة الشباب المتوقعة من الجميع الا رجال مبارك وحلفائه من الغرب

الغرب في أول أيام ثورة يناير كان مثل متفرج في شباك خلفي: يرفع شعارات الحرية وحقوق الإنسان بالكلام، ويغلق عينيه عن الواقع الفعلي. الاحتجاجات في الشوارع كانت تُسجل كل يوم، والمواطن المصري يصرخ طالبًا الكرامة، بينما الغرب يراقب، يقيس الأوضاع، ويخطط للتموضع حسب مصالحه. مصر بالنسبة لهم لم تكن مجرد دولة، بل حارس لإسرائيل، مفتاح قناة السويس، وحامي استقرار النفط والتجارة الدولية.

وعندما أطاحت الثورة بمبارك، لم يتغير المسرح إلا في اسم الممثلين: المجلس العسكري الجديد استُقبل بالتصفيق الغربي، وكأن الديمقراطية حدثت بين ليلة وضحاها، بينما الانتهاكات الحقوقية استمرت تحت غطاء "الاستقرار". الغرب اختار متى يرفع الصوت، ومتى يغض الطرف، متجاهلًا تمامًا المطالب الحقيقية للشعب، الذي بقي ضحية مزدوجة: بين قمع النظام وبين نفاق الحلفاء.

الغرب هنا لم يكن فقط متفرجًا، بل مخرج خفي: يقرر متى تُسكت الثورة، متى تُعطى فرصة للحديث عن الحرية، ومتى يُعاد تثبيت النظام على مقاس مصالحه، تاركًا الشعب المصري ككومبارس صامت في مسرحية مصالح الدول الكبرى، بينما الكاميرات العالمية تُظهر وجهًا مزيفًا للعدالة والديمقراطية.

بعد الثورة، أصبح الإخوان اللاعب السياسي الأبرز، وصعد مرسي إلى الرئاسة. الغرب، كالمخرج الخفي في الخلفية، كان في موقف محير: يبدو أنه يدعم الديمقراطية، لكنه في الواقع يراقب كل خطوة، يقرر من يُسمح له بالنجاح، ومن

يُترك للفشل. التمويل الانتقائي للمجتمع المدني والجماعات الإسلامية أصبح أداة لضبط المشهد: منظمات "مقبولة" تتلقى الدعم، وجماعات كانت يومًا معارضة قد تُموّل سرًا إذا خدم مشروع المصالح الغربية.

الازدواجية واضحة كالنهار: في العلن، الغرب يتحدث عن حقوق الإنسان والديمقراطية، بينما في السر، يوجه اللعبة السياسية، يوازن بين الإخوان والنظام، ويحدد المساحة المسموح بها للحرية، بحيث تبقى مصالحه فوق أي اعتبار. الشعب المصري، كالعادة، يتحول إلى كومبارس في مسرحية مكتوبة له مسبقًا، يصرخ في الشوارع، يرفع لافتات الحرية، بينما الكواليس الغربية تضحك، تموّل، وتتحكم في كل حركة، ليبقى المواطن ضحية مزدوجة: بين وعود الديمقراطية وواقع السيطرة الأجنبية.

حين أطاح الجيش بمرسي، لم تكن العملية مفاجئة للنظام الغربي، بل جاءت بعد مراقبة دقيقة لكل تحركات الإخوان. الغرب، الذي صرح بالديمقراطية وحقوق الإنسان، لم يرفع الصوت إلا بشكل رمزي، متجاوزًا الإطاحة الفعلية، حيث كان استمرار مصالحه في المنطقة أهم من أي اعتبارات ديمقراطية.

التعديلات الدستورية التي تبعتها الانقلابات على مقاس النظام لم تكن سوى حلقة جديدة في مسلسل التحكم السياسي: حقوق المواطن تُحدّ، توازن القوى يُعاد ترتيبُه، والقوانين تُكتب لتثبيت النفوذ الرسمي، بينما الغرب يبارك كل خطوة طالما أنها تحافظ على مصالحه. التمويل الخارجي انتقائي: يُقدّم لمنظمات المجتمع المدني

والجماعات التي تضمن استمرار الاستقرار، ويُحجب عن أي جهة تهدد مصالحه، سواء كانت إسلامية أو علمانية.

هنا يظهر مرة أخرى الشعب المصري ككومبارس دائم: يطالب بالحرية، ويصوت، ويشارك، بينما الكواليس تُدار من قوى خارجية وداخلية معًا، لتبقى السلطة مركزة، والحقوق محدودة، والمصالح الغربية فوق كل اعتبار. المشهد كامل: نظام قوي، شعب محدود الحرية، وغرب يبتسم صامتًا، يشاهد المسرحية ويتأكد أن كل شيء يسير وفق مصالحه.

الرئيس السيسي صعد إلى السلطة كما لو أنه مكتوب له أن يكون البطل الوحيد في مسرحية مصر الحديثة: دستور معدّل مرتين على مقاسه، انتخابات برلمانية ورئاسية مزورة تُعطي شرعية شكلية، وقمع ممنهج لكل صوت معارض. المواطن المصري، كالعادة، أصبح كومبارس صامت، يشاهد المسرحية من خلف الستار، بينما الغرب يراقب ويبتسم بحسب مصالحه.

ترامب الأول وصف السيسي بـ"الديكتاتور المفضل"، وصفق له على كل خطوة، بينما إدارة بايدن حاولت رفع شعارات شكليّة عن حقوق الإنسان والديمقراطية وهادن وتراجع وتعامل مع النظام الذي ادعي نبذه حين اقتضت مصلحة الغرب ذلك، قبل أن يعود ترامب مجددًا ليؤكد أن الدعم العملي للنظام أهم من أي شعارات. كل تغيير في الخطاب الغربي كان مجرد مزج للألوان، لتبقى اللوحة النهائية كما يريدها: مصالحهم محفوظة، والشعب المصري ضائع بين الصمت والقمع.

السياسة الإقليمية وضعت مصر في قلب اللعبة: صفقة القرن، سد النهضة، والتوازن مع الخليج كلها أوراق ضغط واستقرار لمصالح أمريكا وإسرائيل، بينما السيسي يوزع التصريحات والإجراءات بحسب اللحظة السياسية. أحداث ٧ أكتوبر، التهجير، رفض السفر، وتوتر العلاقات مع أمريكا، كلها أجزاء من نفس المسرحية الكبرى، حيث المواطن المصري مجرد خلفية لكل تحركات النظام والغرب معًا.

الغرب، متمثلًا بصندوق النقد الدولي، لم يمنح النظام المصري حبل حرية يُمدُّ به الشعب، بل على العكس، كل يوم يُمدُّ حبلًا أطول يخنق به المواطن جيلًا بعد جيل. كلما طال الحبل، زاد الصندوق تمويله للسياسات الاقتصادية للنظام، بينما استمر الأخير في رفع الدعم وفرض التقشف، ليجد المواطن نفسه يدفع فاتورة باهظة: ارتفاع الأسعار، انهيار العملة، وارتفاع نسبة الفقر إلى مستويات غير مسبوقة. في هذه اللعبة، المواطن لم يعد ضحية للنظام وحده، بل أصبح تحت قبضه الغرب نفسه قبل أي جهة محلية.

السيسي والغرب: المسرحية الكبرى للقمع والمصالح حيث صفقات السلاح الضخمة، القروض المرهقة، وحجم الدين الذي يلتهم المستقبل، كلها أدوات لإبقاء النظام مستمرًا ومسيطرًا، بينما المواطن يدفع الثمن. الغرب هنا ليس مجرد متفرج، بل مخرج خفي: يقرر متى يُرفع الصوت، متى يُسكت، ومتى يُصفق للنظام، تاركًا الشعب المصري ضحية مزدوجة بين قمع السلطة وتلاعب الحلفاء.

من مبارك إلى الثورة، مرورًا بالإخوان وصولًا للسيسي، مصر كانت دائمًا مسرحًا لألعاب القوة والمصالح، والشعب المصري هو المشاهد الدائم والمقهور. مبارك حصل على دعم الغرب العسكري والاقتصادي، وتغاضوا عن القمع والفساد طالما كانت المصالح مضمونة. الثورة جاءت بصخب الحرية، لكن الغرب تعامل معها

كخلفية لصقل مصالحه، يدعم أو يراقب بحسب مصالحه، بينما الإخوان صارت أدوات مراقبة المشهد وتمويل انتقائي للجماعات التي تخدم مصالح الخارج.

مع السيسي، المسرحية اكتملت: تعديل الدستور، انتخابات مزورة، قمع ممنهج، صفقة القرن، سد النهضة، وقرارات اقتصادية تقضم جيوب المواطنين، بينما الغرب يصفق أو يهدد أو يغيّر الخطاب وفق مصالحه، دون أي اعتبار حقيقي للحقوق أو الديمقراطية. الجيش والجيوب والمجتمع المدني جميعها أدوات في لعبة أكبر، حيث المواطن المصري يظل ضحية مزدوجة: بين القمع الداخلي وبين ازدواجية المعايير الدولية.

مصر اليوم كصرح من خيال ، لكن بمخالفة أغنية أم كلثوم الخالدة الشعب هو من هوي وأصبح مجرد ظل في أروقته، يصرخ بلا تأثير، ويشاهد المسرحية الكبرى تتحرك وفق نصوص خارجية وداخلية، معبّأة بالفساد، القمع، والازدواجية. كل وعود الحرية والديمقراطية هي مسرحية مصممة لتغطية مصالح الكبار، بينما المواطن يدفع الثمن يوميًا، جيلًا بعد جيل، وسط صمت رسمي ودولي متواطئ.

# الخليج العربي.... الثراء الفاحش الهشاشة السياسية

هل رأيت يوماً سيارة مطلية بالذهب؟
هل رأيت يوماً هاتفاً مرصعاً بالألماس؟
هل رأيت جراج فيلا لا نراه مدد البصر، بين الحدائق والسيارات الفارهة والحيوانات المفترسة النادرة؟

رأيت سيارة طائرة. ناطحة سحاب خيالية. مجوهرات تُباع بالكيلو.
أبنية سكنية تقدر بمئات الملايين من الدولارات... أهلاً بك في الخليج العربي.

قد يظن القارئ أن هذه السلسلة تتحدث عن دول العالم الثالث أو الدول النامية، لكن الواقع أصعب وأعمق: ازدواجية المعايير الغربية لا تفرق بين غني وفقير، أبيض أو أسود،
في الغرب، لا فرق بين عربي ولا أعجمي إلا بالمصلحة.

الخليج بتنوع حدوده، وبالأخص المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين الخليج: ثراء ظاهر، هشاشة سياسية

هذه دول ليست فقيرة ولا تحتاج دعم مالي... لكن واقعها السياسي هش، بنى نظمها على أساس دعم غربي مستمر، وهذا لم يبدأ اليوم، بل منذ التأسيس.

السعودية: من دعم بريطانيا إلى تحالفات استراتيجية تعود جذور المملكة العربية السعودية الحديثة إلى بداية القرن العشرين، حيث دعم البريطانيون الملك عبد العزيز آل سعود في توحيد المملكة. في عام ١٩١٥، وقّع آل سعود مع البريطانيين اتفاقية تعترف بسيادته على نجد، مما مكّنه من توسيع سلطته. هذا الدعم كان حاسمًا في مواجهة التحديات المحلية والإقليمية.

في عام ١٩٣٣، اكتُشف النفط في المملكة، مما جذب اهتمام الولايات المتحدة. في عام ١٩٤٥، التقى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت بالملك عبد العزيز على متن السفينة يو إس إس كوينسي في قناة السويس، مؤكدًا على أهمية التعاون بين البلدين. هذا اللقاء أسس لعلاقة استراتيجية قائمة على النفط والأمن الإقليمي.

الإمارات العربية المتحدة: من حماية بريطانية إلى شراكة أمريكية

قبل تأسيس الإمارات، كانت المنطقة تحت حماية بريطانية. في عام ١٩٧١، اجتمع حكام الإمارات السبع لتشكيل الاتحاد، بدعم ضمني من بريطانيا. تجسد هذا الدعم في اتفاقيات دفاعية واقتصادية، مما ساعد في استقرار الاتحاد الجديد.

البحرين: من الاستعمار البريطاني إلى العلاقات الأمريكية

كانت البحرين تحت الحماية البريطانية حتى عام ١٩٧١، حيث حصلت على استقلالها. خلال فترة الحماية، كانت بريطانيا تسيطر على الشؤون الدفاعية والخارجية، مما ساعد في استقرار النظام السياسي.

بعد الاستقلال، أقامت البحرين علاقات قوية مع الولايات المتحدة، خاصة في المجالات العسكرية والأمنية. تستضيف البحرين الأسطول الخامس الأمريكي، مما يعزز من موقعها الاستراتيجي في المنطقة.

مع مرور الوقت، تحولت العلاقات إلى شراكات استراتيجية مع الولايات المتحدة. دعمت الإمارات العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق، واستخدمت قواعدها الجوية مثل قاعدة الظفرة لدعم العمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة.
والخلاصة تُظهر هذه الأمثلة كيف ساهمت القوى الغربية في تأسيس وتشكيل الدول الخليجية الحديثة. من خلال الدعم العسكري والاقتصادي، ساعدت هذه القوى في استقرار الأنظمة السياسية وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. ومع مرور الوقت، تطورت هذه العلاقات إلى شراكات استراتيجية قائمة على المصالح المشتركة.

الغرب يضحي بالمواطن الخليجي في صفقات مبطنة للحصول على النفط والموارد.
يستغل توترات المنطقة لإبقاء دول الخليج مرتهنة، وخلق حالة من الخوف والسيطرة، حتى تظل معتمدة على الحماية الأمريكية والوجود الغربي.
ازدواجية المعايير وصلت إلى أبشع صورها في اغتيال الصحفي السعودي-الأمريكي جمال خاشقجي، وقطع أوصاله بمنشار.

الغرب تجاهل أو قلل من المسألة، بينما العلاقات المالية والسياسية استمرت بلا أي أثر حقيقي على دعم الأنظمة الخليجية

في الوقت الذي كانت فيه السجون السعودية تحضن آلاف المعتقلين ظلماً، وكانت الرقاب تُقطع في الميادين العامة تنفيذًا لأحكام قضائية في محاكمات لا يُسمح لنا حتى بالاقتراب منها لمراقبتها أو التعليق عليها، صُدم العالم بانتخاب السعودية عضوًا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

هذا الحدث يوضح بجلاء ازدواجية المعايير الغربية والدولية: المصلحة والسياسة تتقدم على الحقوق والعدالة، والمال والقوة السياسية يغطيان على الانتهاكات الصارخة.
حقوق الإنسان هنا مجرد شعار يُرفع في المؤتمرات، بينما المواطن والمعتقل لا قيمة لهم إلا كأرقام في سجلات القضاء أو كضحايا في الميادين العامة.

لا أحد أوضح هذه الازدواجية مثل خطاب ترامب في دورته الأولى، بعد زيارته الخليجية، حين تحدث عن حماية الخليج مقابل المال الطائل الذي أخذته الولايات المتحدة.

والشيء بالشيء يذكر المزاد الإعلامي والسياسي بعد عودة ترامب للبيت الأبيض فتحت مزاداً إعلامياً، يسأل فيه كل طرف: "من سيدفع أكثر؟" هذا المزاد كان كاشفا لطريقة تعامل أمريكا مع الخليج: الثروة والسياسة تُقاس بالمال، والحقوق الإنسانية لا قيمة لها أمام المصالح النفطية.

الخليج يبدو كجنة من الذهب والفخامة، لكن خلف هذه الصورة يختبئ واقع هش، حيث المواطن في كثير من الأحيان مجرد أداة، والسيادة الوطنية مجرد مسرح للصفقات الكبرى.

في الواقع، الغرب يحاول جاهدًا إخفاء ازدواجية معاييره مع الدول الفقيرة.
يُجمل خطابه، ويستعرض حقوق الإنسان بين الحين والآخر كأداة ضغط، لكن كل ذلك يبقى شكليًا، مجرد دعاية، بينما المواطن في هذه الدول يدفع الثمن باهظًا من حرمان وفقر وقمع.

أما الخليج، فالأمر مختلف تمامًا: ازدواجية المعايير هنا تظهر في أبشع صورها.
حقوق الإنسان؟ لا حديث عنها إلا في الصور الفوتوغرافية أو التصريحات الرسمية.
المصلحة؟ علانية. الظلم؟ علني. والحديث الوحيد الذي يثير الغرب هو الفلووووس، الفلووووس، الفلووووس...

في الخليج، المال يذهب بالإنسان إلى الهاوية، والسطحية في القيم السياسية والإنسانية تكشف بوضوح مدى وحشية هذه الازدواجية.

ازدواجية الغرب ليست مجرد نظرية، بل واقع ملموس يُمارس يومياً على الأرض، في السياسة، الاقتصاد، وحتى في دماء الأبرياء.

"الحقيقة لا تحتاج إلى تزيين، بل إلى شجاعة في قولها."
كما قال نجيب محفوظ: "الحق يعلو ولا يُعلى عليه."
وأيضًا مثل شعبي: "المال يشتري الكثير... إلا الضمير."

كتابة هذا المقال كانت، بلا شك، أسهل مهمة في سلسلة "إنسان بشرطة".
وأعتقد أن ما زال مقال الختام، عن فلسطين، سيكون أصعب بكثير من هذه المهمة.

صديقي القارئ، لا تحتاج إلى الكثير من التأمل في الواقع الخليجي لاكتشاف ازدواجية معايير الغرب.
صديقي، أنت وأنا، والعالم كله، نرى ونعلم.
وهذا المقال لم يكن تحليلاً علميًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا، بل كان تذكيرًا صارخًا للواقع، لن يفهمه إلا من له قلب يرى، وعقل يعترف بالحقيقة.

# أنهم **بشر**.... فسلطين

## "نحن لا نقتل بشرا أنهم حيوانات بشرية"

هذه الكلمات ليست لاستفزاز القارئ لاستكمال باقي المقال
هذه كلمات قيلت بالفعل ولم تكن بهدف السب أو التقليل من الخصم وإنما كانت وصف مقصود للإنسان على أراضي فلسطين الطاهرة

صديقي هذه الكلمات لم تخرج من صهيوني أو مجرد مستوطن وإنما من مسؤول ووزير فاعل في حكومة الاحتلال الإسرائيلي هذا التصريح ليس مجرد هراء، بل انعكاس حقيقي لكيفية رؤية العالم للفلسطينيين: شعب بلا حق، دولة بلا اعتراف، وأرض تُسلب أمام مرأى ومسمع المجتمع الدولي.

فلسطين لم تكن يومًا مجرد قطعة أرض على خريطة، بل كانت موطنًا لشعب له حضارة وتاريخ. مع وعد بلفور عام ١٩١٧ وقيام النكبة عام ١٩٤٨، بدأت حملات التهجير، والقتل، والسحل، والتدمير. شعار "أرض بلا شعب" لم يكن مجرد كلام،

بل خطة ممنهجة لإخفاء وجود الفلسطينيين وطمس حقوقهم الأساسية. منذ البداية، كان العالم يشاهد، لكنه لم يتحرك، وكأن الدم الفلسطيني ليس دمًا.
العناصر الأساسية الثلاثة لأي دولة في ظل القانون الدولي – الأرض، الشعب، السلطة – كانت حاضرة في فلسطين، لكن بإشراف وتخطيط غربي. الأراضي تقلصت يوميًا لصالح المستوطنين، الشعب ناضل لعقود ليُعترف به كإنسان له حقوق، والسلطة الفلسطينية نفسها وُجدت بترتيب خارجي، لتكون تحت سيطرة الاحتلال. وحتى مع توفر هذه العناصر الثلاثة لم تُعامل كدولة حقيقية، ويظل الانسان الفلسطيني يسعي جاهدا للاعتراف به انسان لا للحصول على حقوقه.
مجلس الأمن الدولي وقراراته لم تمنع الاحتلال. مجازر متكررة على مدار السنوات الأخيرة، لم تتحرك ضمائر الغرب لمواجهتها. في الوقت نفسه، يُوزع السلاح علنًا على عصابات المستوطنين بأيدي وزراء ومسؤولين إسرائيليين، فيما العالم يتفرج صامتًا.

الأساطير التي يروجها الاحتلال عن اغتصاب وقتل الأطفال تُساق أمام الرؤساء الأمريكيين وكأنها حقائق، بينما المؤسسات الصهيونية والأمريكية نفسها تنفيها. الحقيقة معروفة للعالم، لكنه يفضل الكلام العام عن "الإنسانية" بدل الإجراءات العملية. في الوقت نفسه، يموت عشرات آلاف الفلسطينيين جوعًا وقهرًا، وكأنهم غير موجودين على خريطة الإنسانية.

الدول العربية المجاورة، رغم امتلاكها أدوات ضغط فعلية مثل قطع العلاقات، الحصار الاقتصادي، وحتى الجلوس على طاولة واحدة، فضلت "الكلام الموزون" خوفًا من تهديد مصالحها. كل هذا حدث بينما رئيس وزراء الكيان المحتل يعلن خارطة إسرائيل الكبرى للعالم دون خوف أو رادع.

الفصائل الفلسطينية لم تُخلق بمعزل عن القوى الدولية. تم تمويل بعضها، تسليح آخر، وإعادة إشعال صراعاتهم الداخلية بطرق سرية، بهدف خدمة أجندة الاحتلال والغرب. الحروب الداخلية لم تكن فقط نزاعًا سياسيًا، بل جزء من خطة لإضعاف الفلسطينيين، لتسهيل السيطرة على الأرض ومحو أي تهديد مستقبلي.

على مدار السنوات، استغلت إيران القضية الفلسطينية لتعزيز نفوذها في الصراع الدولي، وتحويل حركة المقاومة حماس من كيان مقاوم إلى ذراع في لعبة جيوسياسية أكبر. هذا الاستغلال قلل مساحة التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية، وجعل خطاب الإعلام الغربي يصف حماس بـ "الإرهاب" و"أذرع

الشر"، متجاهلين أن جذور النضال الفلسطيني هي الدفاع عن الأرض والحق، وليس أداة لتحقيق أجندات خارجية.

ليس المقصود من ذلك أن تتوقف حماس عن المقاومة، بل المطلوب أن يظل النضال فلسطينيًا خالصًا، يحمِي الحقوق ويعكس الشرعية الوطنية للشعب الفلسطيني، بعيدًا عن أي صبغات خارجية قد تضر بالقضية أو تضعها في مصاف الصراعات الدولية بدل قضية حق وإنسانية.

الحقيقة المؤلمة: العالم لا يعاني من ازدواجية المعايير، بل لا يرى الفلسطينيين بشرًا من الأساس. فلسطين ليست قضية سياسية فقط، بل اختبار عالمي للضمير الإنساني، والنتيجة: إخفاق مطلق. الفلسطينيون لم يُقتلوا فقط بأيدي المحتل، بل بتجاهل العالم وصمته، وبخيانة أولئك الذين يملكون القدرة على الوقوف أمام الظلم.

ربما كانت هذه الكلمات صادمة، لكنها الحقيقة التي يجب أن يعرفها كل من يتابع هذا الصراع: الشعب الفلسطيني لم يكن يومًا في مرمى الإنسانية، لأنه ببساطة، لم يُنظر إليه أبدًا كبشر.

# أحفاد نوح...جنوب الصحراء ..... أفريقيا المنهوبة

صديقي القارئ إن كنت تعتقد أن الغرب يكره العرب فالواقع أن ذلك غير صحيح وإن كنت تظن الغرب يكره الشرق الأوسط فهذا أيضا غير دقيق أسمح لي أن اذهب معك لرحلة حول العالم قد تكون أهم نتائجها التأكد أن الغرب لا يكرهنا

الغرب لا يمارس ازدواجيته في المعايير وتلاعبه بالمصطلحات لا كرهنا فينا ولا حبا في عدو لنا

هذه الرحلة تثبت أنه لا مكان للقانون في ظل النظام العالمي القائم وأن العالم بأثره قد يكون ضحية ازدواج المعايير إذا رأي الغرب مصلحة مباشرة أو غير مباشرة له ولو سيحصل عليها بعد الاف السنوات وحتى لو مات الملايين الأهم هي

المصلحة ولا مجال للحديث عن شيء غير المصلحة هيا إلى رحلتنا في محطتها الأولي جنوب الصحراء (أفريقيا)

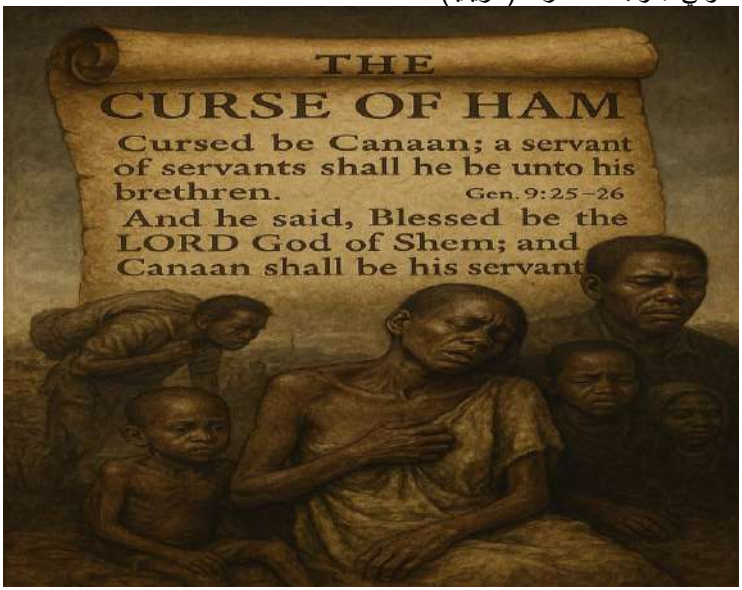


هل قرأت يوما عن لعنه نوح تلك الخرافة التي يرددها الصهاينة دعنا نتحدث عنها قليلا جاء في سفر التكوين، الإصحاح ٩، الآيات ٢٠–٢٧.

بعد أن نزل نوح عليه السلام من السفينة، زرع كرمة وسقى نفسه بالنبيذ. وفي أحد الأيام، سكر نوح ونام عارياً في خيمته حام، أحد أبناء نوح الأربعة رأى والده عارياً. حام أخبر إخوته شيث، سام، ويافث، الذين قاموا بتغطية نوح دون النظر إليه مباشرة.

وعندماا استيقظ نوح وعلم ما حدث، لعن حام قائلاً: «ملعون كوش ابن حام، ليكن عبدًا لعباد إخوته.(Genesis 9:25–27) « وكوس أبن حام كام أسود البشرة وحسب اللعنة فقد حكم الله علي نسل حام (كوشيين) الذين كانوا أصحاب بشره سوداء بالعبودية حتى يوم البعث وهذا هو المبرر الذي ساقة الأوربي الأبيض قديما لاستعبادا صحاب البشرة السوداء في القرون السابقة.

قديمًا، كان يُستعبد صاحب البشرة السوداء ليُكبّل ويُجبر على المخاطرة في البحار للعمل في مزرعة الأبيض الأوروبي، ليجني الأخير أرباحه من جهده. أما اليوم، فإن الاستغلال مستمر، لكن بوسائل أكثر "تحضرًا": لا حاجة للسفر بعيدًا، فالشعب يُجبر على العمل في أرضه، بينما يظل الربح في يد الغني واستبدلت صك العبودية بالاستعمار واستبدل الاستعمار بالاستقلال الشكلي لكن تظل النظرة واحدة.
جنوب الصحراء، في جوهره، مجرد بشر يُنظر إليهم على أنهم "أولاد حام"، وموارده ملك للغرب، كما لو أن التاريخ والقدر خصصه ليكون مادة استغلالية مستمرة، تحت شعارات الاستعمار المباشر أو الاستقلال الشكلي، بينما الحقيقة على الأرض لم تتغير: الحرمان، الفقر، الاستغلال، والهيمنة على الموارد.

حين يصف مسؤول غربي النزاعات في إفريقيا بأنها "مشاكل محلية"، وكأنها بعيدة عن الضمير الإنساني العالمي، يجب أن نتوقف عند هذا الكلام. هذا التصريح ليس مجرد هراء، بل انعكاس حقيقي لكيفية نظر العالم للشعوب الإفريقية: ضحايا يُهملون، حقوق تُسلب، ومأساة يُنظر إليها بعين التجاهل.

الكونغو الديمقراطية: حرب المعادن والنزاعات المسلحة لعقود، استغلال الشركات الدولية للثروات، آلاف المدنيين يموتون كل سنة بلا أي تحرك دولي حقيقي.

السودان (دارفور وجنوب السودان): هل سمعت يوما عن مليشيا تحمد أسلحة دفاع جوي أهلا بك في السودان مجازر قبلية وإثنية، تدخلات سياسية وإقليمية، صمت الأمم المتحدة، ومجتمع دولي يكتفي بالبيانات العامة دون إجراءات عملية.

القوى الدولية استغلت النزاعات الإفريقية لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية: شركات التعدين والنفط، أسلحة، تحالفات سياسية. التدخلات غالبًا تزيد الأزمة بدل حلها، وتحول النزاعات المحلية إلى ساحة لتجارب سياسية واستراتيجية، بينما يظل السكان المحليون يكدحون من أجل أرباح الآخرين.

إثيوبيا (تيغراي): حرب حديثة، حصار إنساني، آلاف بلا مأوى أو طعام، وغرب العالم بالكاد يتحرك بالإضافة إلي محاولة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يستخدم الصراعات هناك وملف سد النهضة ليساوم به مصر لقبولها التهجير في ملف فلسطين وبغض النظر عن أزمة سد النهضة وحقوق الشعوب سواء في الاستغلال المنصف للموارد المائية وحقوق الشعوب في التنمية ما يعنيني الان هو كيفية استغلال الغرب لهذا الملف دون وضع أي اعتبار ولو شكلي لحقوق الشعوب وتعامل باستغلالية واضحة دون أي تكليف.

نيجيريا: صراعات بوكو حرام، استغلال النفط، فساد الدولة، المدنيون يدفعون الثمن الأكبر.

مالي وبلدان الساحل: الإرهاب، تدخلات فرنسية وغربية تحت شعار "مكافحة الإرهاب"، تهجير السكان، واستمرار معاناة الشعوب البسيطة.

جنوب الصحراء ليس فقط أرضًا للصراعات المسلحة، بل هو مسرح لتحويل النضال المحلي إلى أداة استغلال للقوى الخارجية. الفصائل المسلحة غالبًا ما تكون أداة تنفيذية لمصالح الآخرين، سواء دولًا غربية، شركات متعددة الجنسيات، أو جيرانًا إقليميين يسعون للسيطرة على الموارد.

الفصائل المسلحة أحيانًا تُمول من جهات خارجية لتحقيق أجندات لا علاقة لها بحقوق الشعوب. المدنيون يدفعون الثمن الأكبر: تهجير، موت، فقدان موارد،

ومساحة التعاطف الدولي تقل بسبب الربط الإعلامي بين الفصائل و"الإرهاب". المشكلة ليست في المقاومة نفسها، بل في الطريقة التي يُستغل بها الصراع.

تمويل وتسليح الفصائل: بعض الفصائل تُموّل أو تُسلح من جهات خارجية لتخدم مصالح سياسية واقتصادية بعيدة عن السكان المحليين.
تضليل المدنيين والسيطرة على السكان: الفصائل تستخدم العنف لتخويف المدنيين وفرض السيطرة على الأرض والموارد، بينما يظل المواطن البسيط رهينة في النزاع.
الارتباط الإعلامي بالإرهاب: الإعلام الدولي غالبًا يصور النزاعات على أنها إرهاب أو صراع قبلي فقط، متجاهلًا السياق الكامل لاستغلال القوى الخارجية للفصائل.
أثر مباشر على الفقر والحرمان: كل تدخل أو صراع جديد يزيد الفقر، يقلل فرص التعليم، ويعمق الجوع والمرض، والأطفال يدفعون الثمن الأكبر.
التلاعب بالسيادة الوطنية: حتى الحكومات المحلية أحيانًا تُستغل لإضفاء شرعية على تدخلات خارجية أو دعم فصائل معينة، فتظل السيطرة الحقيقية خارج أيدي السكان.

جنوب الصحراء لم يُستغل فقط من الغرب، بل كان له جيران استغلوا النزاعات لتحقيق مصالحهم:

الإمارات العربية المتحدة: تدخلت عبر دعم فصائل أو حكومات محددة، وتمويل وتسليح مرتبط بشروط تجعل النفوذ الإماراتي أداة ضغط دائم، وتزيد الاستقطاب المحلي.

القذافي سابقًا: استخدم ليبيا للتأثير السياسي في غرب وجنوب إفريقيا، عبر دعم فصائل مسلحة وتمويل سياسي وعسكري، وتأجيج الصراعات لتحقيق مصالحه الشخصية.

الأثر على المدنيين واحد: العنف يزداد، السكان يُهجّرون، الموارد تُسلب، والفصائل تتحول إلى أدوات تنفيذية لمصالح الخارج.

إذا حدثت أي مجزرة أو صراع في أوروبا أو الشرق الأوسط، كانت ستلقى تدخلًا دوليًا أكبر، عقوبات، وحملات إعلامية ضخمة. بينما نفس الأحداث في إفريقيا تُترك كما هي، يُصدر المجتمع الدولي بيانات شجب فقط، وكأن القوانين والأخلاق لا تنطبق إلا على بعض البشر دون الآخرين.

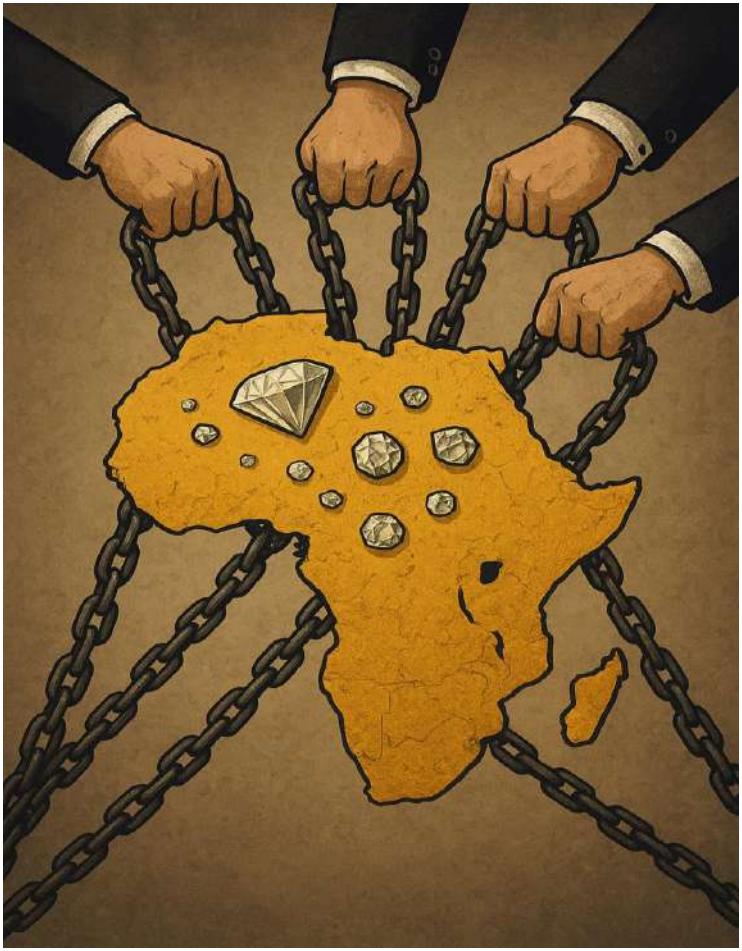

القوى الدولية استغلت النزاعات الأفريقية لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية: شركات التعدين والنفط، أسلحة، تحالفات سياسية. التدخلات غالبًا تزيد من الأزمة بدل حلها، وتحول النزاعات المحلية إلى ساحة لتجارب سياسية واستراتيجية.

جنوب الصحراء لم يُستغل فقط عبر النزاعات، بل كان هدفًا مباشرًا لنهب ثرواته الطبيعية. فرنسا سيطرت على الذهب، النفط، المعادن والزراعة، مستغلة القوانين والسيطرة العسكرية لتجني أرباحًا طائلة على حساب السكان المحليين.
حتى بعد الاستقلال الرسمي، كثير من الشعوب لم تنل الحرية الاقتصادية والسياسية الحقيقية. الاستقلال شكلي في كثير من الحالات، حيث بقيت الشركات الفرنسية الكبرى تسيطر على الموارد، بينما الحكومات المحلية غالبًا تصبح أداة لتسيير مصالح القوى الأجنبية.

الشعوب حاولت مقاومة هذا الاستغلال: ثورات، حركات تحرير، مقاومة سياسية واقتصادية، لكن القوة الخارجية لم تتخلَ عن أسلوبها في الهيمنة، واستبدلت الاستعمار المباشر بالاستقلال الشكلي، ليظل الواقع كما هو: الشعوب تعمل في أرضها، لكن الثروات والقرار في يد الغير.

جنوب الصحراء اليوم يثبت أن التاريخ لا ينسى، وأن "لعنة حام" لم تنتهِ، بل تحولت من أسطورة إلى واقع سياسي واجتماعي: الصمت الدولي، ازدواجية المعايير، استغلال النزاعات من القوى الكبرى ودول الجوار، ونهب الثروات، جعل معاناة الشعوب مستمرة بلا توقف. لفهم الأزمة حقًا، يجب النظر إلى التاريخ والسياسة واستراتيجيات القوى الدولية، لا إلى التصريحات الإعلامية أو البيانات العامة فقط.

# كانوا بشرا.... قراءة في جريمة اكتشاف العالم الجديد "الأميركتين"

في كتب التاريخ الغربية: كولومبوس "اكتشف" العالم الجديد.
لكن في الواقع: هو اكتشف طريقة جديدة لقتل ملايين البشر وسرقة ذهبهم ثم تسميته حضارة.
الغرب يصرّ أن يذكّرك كل يوم بالمحرقة النازية (وهو حق طبعًا)، لكنه لا يذكّرك أبدًا بالمحرقة الأمريكية اللاتينية. لماذا؟ ببساطة... لأن هتلر خسر الحرب، أما الإسبان والبرتغاليون فقد ربحوا وكتبوا التاريخ.

قبل الغزو الإسباني والبرتغالي، كانت القارة تعج بحضارات مزدهرة:

الأزتك: بَنوا عاصمة تِنوتشتيتلان (المكسيك) على بحيرة، بنظام صرف ومياه لم تعرفه أوروبا حينها.

المايا: علماء الفلك والرياضيات، أصحاب تقويم أدق من الأوروبي.

الإنكا: شبكة طرق هائلة عبر جبال الأنديز، وإدارة اقتصادية معقدة.

لكن كل ذلك انهار خلال عقود.
في المكسيك، قُتل مئات الآلاف من الأزتك في مذابح متتالية.
في بيرو، أُعدم آخر ملوك الإنكا، أتاهوالبا، بعد أن خدعه الإسبان.
في غواتيمالا والبرازيل، أبادت الأمراض المستوردة شعوبًا كاملة.

واليوم:

في بوليفيا، ٤٠٪ من السكان ينتمون للسكان الأصليين، لكنهم الأفقر، الأقل تعليمًا، والأكثر عرضة للتمييز.

في المكسيك، مجتمعات كاملة من "الزاباتيستا" في تشياباس تعيش على الهامش، ترفع سلاحها فقط لتقول "نحن موجودون."
في البرازيل، قبائل الأمازون تُطرد يوميًا من أراضيها لصالح شركات الأخشاب وفول الصويا.

الغرب يحتفي بـ"التنوع الثقافي"، لكنه يغض الطرف عن قارات كاملة سُحقت ثقافاتها وحُولت إلى كُتيبات سياحية.

في بوليفيا، يقف جبل بوتوسي شاهدًا على أكبر جريمة اقتصادية في التاريخ.
من منتصف القرن السادس عشر، كان يُقال إن الفضة المستخرجة من بوتوسي تكفي لبناء جسر من المعدن يصل حتى إسبانيا. لكن الحقيقة الأشد قسوة: يمكن بناء جسر آخر من عظام العبيد الذين ماتوا داخله.

ملايين من السكان الأصليين، ثم الأفارقة الذين جُلبوا لاحقًا، عملوا في المناجم حتى الموت.
إسبانيا بنت قصورًا وكنائس فخمة في مدريد، بينما بوليفيا اليوم واحدة من أفقر دول العالم.

إسبانيا والبرتغال لم تأتيا لبناء قارة جديدة، بل لتحويلها إلى منجم مفتوح.
أطنان الذهب والفضة التي ملأت خزائن مدريد ولشبونة لم تُنتج سوى قلاع من الرخام في أوروبا، مقابل مقابر جماعية في جبال الأنديز.

لم تكن هناك "تنمية"، بل كان هناك تدمير: تدمير للاقتصاد المحلي، وفرض تبعية اقتصادية قائمة حتى اليوم.

الأثر حتى اليوم: اقتصادات أحادية: كل بلد يعيش على محصول أو معدن (بن، موز، نحاس، نفط).
تفاوت طبقي حاد: قلة بيضاء أو مختلطة تحتكر السلطة والمال، بينما الأغلبية الأصلية تعيش في فقر مدقع.

تبعية مزمنة: ما زالت دول القارة تصدر المواد الخام وتستورد التكنولوجيا والغذاء المصنَّع.

"مدريد بنيت بالفضة... وبوتوسي دُفنت بالعظام".

هنا مات الملايين من السكان الأصليين والعبيد الأفارقة تحت الأرض وهم يحفرون فضة لم يروها في حياتهم.

الغرب بنى كنائس مكسوة بالذهب، بينما أطفال بوليفيا ما زالوا يموتون جوعًا حتى اليوم.

الاستعمار لم يخرج، هو فقط بدّل ملابسه:
من السيوف الإسبانية إلى عقود صندوق النقد.
من قساوسة "التنصير" إلى موظفي البنك الدولي.
من نهب الذهب إلى تصدير البن والكاكاو بسعر بخس ثم استيراد الشوكولاتة بضعف الثمن.

في العالم الغربي، المواطن هو مركز الحقوق: حياته غالية، صوته مسموع، وسيادته خط أحمر.

أما المواطن اللاتيني، فكان دائمًا "درجة ثانية": أرضه مباحة، ثرواته متاحة، وحياته لا تستحق التوقف عندها.

لم يكن أحد ليسمح بانتهاك سيادة كندا أو أمريكا الشمالية مثلًا، لكن غزو غواتيمالا أو هايتي أو استغلال مناجم بوليفيا كان مجرد خبر عابر.

حتى اليوم، كلما نُهبت غابة في الأمازون أو سُرقت ثروة نفطية في فنزويلا، يخرج الغرب بخطاب أخلاقي عن "التنمية المستدامة"، بينما الحقيقة أنه المستفيد الأول والأخير.

الزراعة أُعيد تنظيمها لخدمة السوق الأوروبي: مزارع ضخمة للسكر والقطن والبن، مملوكة لطبقة صغيرة.
الصناعة المحلية حُطمت عمدًا، لتحصر القارة في دور المورّد.
القرن العشرون جاء ومعه "أزمة الديون": صندوق النقد الدولي فرض على الحكومات تقليص دعم الصحة والتعليم – بينما كانت البنوك الغربية تحصد مليارات من الفوائد.

والمفارقة: الولايات المتحدة دعمت مزارعيها بالمنح والدعم، بينما أجبرت البرازيل والمكسيك على رفع الدعم عن الفقراء. النتيجة: المزارع الأمريكي محمي، واللاتيني مكسور.

ازدواجية المعايير تتجلي في أوضح صورها الإنسان لدي الغرب درجات

على الحدود الأمريكية، آلاف من المهاجرين يمشون آلاف الكيلومترات من هندوراس وغواتيمالا والمكسيك. كثير منهم يموت في الصحراء.
طفل صغير من قافلة مهاجرين سُئل: لماذا تخاطر بحياتك؟ فأجاب: "لأني أريد أن آكل".
الإعلام الغربي يتعامل مع تلك القصص كأرقام، بينما حياة مواطن أمريكي واحد تُشعل أزمات دبلوماسية.
حين تحترق غابات الأمازون، تُرفع شعارات "البيئة"، لكن الشركات الأوروبية لا تتوقف عن شراء الخشب الرخيص.
حين يقع انقلاب عسكري بدعم غربي، تُسمى العملية "تصحيح مسار"، أما لو ثار اللاتينيون بأنفسهم فتُسمى "فوضى."

الغرب يكتب اللافتة: "حقوق الإنسان". لكن على بابها كُتب بخط صغير: تنطبق على مواطنينا فقط.
لو مات أمريكي واحد في الخارج: حالة طوارئ.
لو مات ألف لاتيني في منجم أو قارب مهاجرين: "حادث مؤسف."
لو قطعوا شجرة في الأمازون: أزمة مناخ عالمية.
لو قُتل شعب كامل في غواتيمالا: "نزاع محلي."

الفرق الوحيد؟ الجنسيّة. المواطن عندهم "إنسان"، وغيرهم"إنسان بشرطة."
أمريكا اللاتينية ما زالت تدفع فواتير إبادة لم ترتكبها هي.
منذ أول سفينة رست على شواطئها، كان قدر شعوبها أن تُعامل كموارد طبيعية: تُستهلك، ثم تُرمى.
الاستعمار غيّر اسمَه فقط: من "غزو" إلى "تنمية"، من "نهب" إلى "تجارة"، من "إبادة" إلى "اكتشاف."

وفي كتب التاريخ الغربية، المجازر تتحول إلى "اكتشاف"، والنهب يُسمى "تجارة"، والإبادة تُعاد تسميتها "التنصير."
أمريكا اللاتينية ليست مجرد ضحية ماضي، بل أسيرة حاضر.
في كتب التاريخ الغربية، يسمون ذلك "الاكتشاف العظيم". لكن الحقيقة؟ لم يُكتشَف شيء، بل دُفن كل ما كان موجودًا تحت طبقات من النهب، الدم، والنفاق الأخلاقي.

الحقيقة أبسط من كل التجميل:

***هذه القارة لم تُكتشف... هذه القارة قُتلت.***

# جار السوء ..... قراءة في مأساة الشعوب اللاتينية

*المثل العربي بيقول: "قرب الجار ولا بعد الدار".*

لكن إذا كنت في أمريكا اللاتينية، الجار وكان الجار الولايات المتحدة الأمريكية... فده جار ثقيل مش ها يسيب دارك في حاله، ها يتدخل في طعامك، يقرر شكل بيتك، وأحيانًا يغيّر بابك كله بانقلاب عسكري.

منذ القرن التاسع عشر، أعلنت واشنطن أن القارة "حديقتها الخلفية". أي محاولة استقلال حقيقي = تهديد مباشر.

في ١٩٥٤، أطاحت وكالة الاستخبارات الأمريكية بحكومة غواتيمالا المنتخبة ديمقراطيًا لأنها جرؤت على توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين. النتيجة؟ عقود من الحرب الأهلية، ومئات الآلاف من القتلى.
في تشيلي ١٩٧٣، أطاحوا بسلفادور أليندي لأنه أراد تأميم مناجم النحاس. جاؤوا بالجنرال بينوشيه، فامتلأت الملاعب بالمساجين، والبحر بالجثث.
ازدواجية المعايير: الديمقراطية مقدسة في واشنطن... إلا إذا جاءت برئيس لا يرضي مصالحها.

كوبا تعيش حصارًا أمريكيًا منذ أكثر من نصف قرن، فقط لأنها اختارت طريقًا مختلفًا.
طفل كوبي يقول: "لم أرَ في حياتي زبدة الفول السوداني إلا في التلفاز الأمريكي".

هايتي، أول دولة سوداء تعلن استقلالها في العالم، عُوقبت منذ لحظة ولادتها: فرنسا طالبتها بتعويضات عن "فقدان العبيد"!، وأمريكا عاملتها كجمهورية منبوذة.

ازدواجية المعايير: الحرية عندهم حق مقدس، وعند غيرهم جريمة تستحق العقاب.

كولومبيا، تحولت حرب الدولة على المخدرات إلى حرب على الفلاحين. آلاف من العائلات أُجبرت على ترك أراضيها بحجة مكافحة زراعة الكوكا.
امرأة من الأرياف تقول: "قالوا إنهم يدمرون المخدرات، لكنهم دمروا حياتنا. الأرض لم تعد صالحة للزراعة".

المكسيك، حرب العصابات صارت موازية للدولة نفسها. القتل الجماعي، المقابر الجماعية، آلاف المفقودين. ومع ذلك، المخدرات تعبر الحدود إلى أمريكا بسلاسة.
ازدواجية المعايير: أمريكا هي أكبر سوق للمخدرات في العالم، لكنها تتعامل مع المكسيك وكولومبيا كأنهما وحدهما المذنبان. المشتري يرفع إصبعه في وجه البائع ويقول له: "عيب"!

أهلا بكم دول الجوار الأعزاء كنتم خير وقود للحلم الأمريكي.
أهلا بالدول التي سلمت مصيرها لصندوق النقد الدولي

في التسعينات، وُصفت الأرجنتين بأنها "التلميذ النموذجي" لصندوق النقد. بعد سنوات، انهار الاقتصاد، وخرج الناس في مظاهرات يصرخون Que se" : – "vayan todos! ارحلوا جميعًا.

في البرازيل، فرضت سياسات الخصخصة بيع شركات وطنية، ليجد المواطن نفسه يدفع ثمن الماء والكهرباء أضعافًا.

ازدواجية المعايير: الدعم الزراعي والصناعي في أمريكا وأوروبا "سياسة اقتصادية مشروعة"، أما لو طبّقته أمريكا اللاتينية فاسمه "تشويه للسوق."

على الحدود بين المكسيك وأمريكا، كل يوم تُكتشف جثث مهاجرين في الصحراء.
أب من هندوراس قال قبل موته: "أفضل أن أموت وأنا أحاول عبور الحدود، على أن أموت جائعًا في وطني".
أطفال يُحتجزون في أقفاص حديدية، صورهم هزّت العالم... ثم نسيها العالم بعد أسبوع.

ازدواجية المعايير: الغرب يفتح ذراعيه للاجئين من أوكرانيا، بينما يقفل أبوابه بالحديد في وجه أطفال غواتيمالا والمكسيك.

أمريكا اللاتينية اليوم ليست مجرد ضحية ماضٍ استعماري، بل مختبر دائم لسياسات النفاق الغربي:
الديمقراطية هنا مجرد ديكور ما لم تَخدم مصالح واشنطن.
محاربة المخدرات هنا تعني تدمير حياة الفقراء، بينما المستهلك في نيويورك في أمان.

الاقتصاد هنا يُدار بالديون، بينما الشركات الأمريكية تجني الأرباح.

الهجرة هنا جريمة، بينما حركات البشر من أوروبا إلى أمريكا سُميت يومًا "حرية."

لا أستطيع أن انهي مقالي قبل الحديث عن أكثر ما علق في ذهني بخصوص هذه القارة المبتلاه

في سبتمبر ٢٠٢٤، وخلال المناظرة الرئاسية، تفوّه ترامب أمام الكاميرات بكلماتٍ تبدو كما كتبت في درب مشهد درامي مفكّر:

"في سبرينغفيلد، بياكلوا الكلاب... بيأكلوا القطط... بيأكلوا حيوانات أهل المدينة".

كلام مرعب، حتى لو جاي من شخص اعتاد استخدام الكلمات كرذاذ مسموم... لكنه هذه المرة أطلق تصريحات علنية أثارت العالم. واضح أنها كانت محاولة لربط الهجرة بصور وحشية، وتزيح عن الطرف الآخر إنسانيته أمام الجمهور الأميركي المتشدد.

لكن الحقيقة؟ دحض كامل. مدير مدينة سبرينغفيلد قال صراحة دون تحفظ أن ما فيش أي تقارير موثوقة أو حوادث موثقة لاستيلاء المهاجرين على الحيوانات الأليفة وقتلها.

ثقتها؟ حتى مسؤول هايتي في الأمم المتحدة قالها بصراحة: الكلام كذبة و"سم دي مو يزعل حتى"، لكن صورته لبقية العالم أحدث سيل من الكراهية تجاه مجتمعات بأكملها.

الكلمة كسلاح: لو استُخدمت كلمات مثل "خراب" أو "زومبي"، لتسبب الرعب، فماذا بحق "التهام الكلاب والقطط"؟ صورة مرعبة تستخدم لتصوير المهاجر كوحش، ولو كان مجرد إنسان جائع يحلم بحياة كريمة.

ازدواجية المعايير: الغرب الذي يدّعي حماية حقوق الإنسان، يسمح لليمين المتطرف بتغذية مشاعر الكراهية وتصوير البشرية الأخرى على أنها أقل — حتى لو قتل ذلك الآخر أو جعله خائفًا من أصله.

الترخيص الاجتماعي للتمييز: تصريحات مثل هذه صُنعت لتُلقى في قلب جمهور معين. فمتى خلقت بيئة سياسية يسمح فيها لصيغة كهذه أن تُقال علنًا، والتأثير الفعلي وارد (تهديدات للمهاجرين، حوادث كره، تشويه السرد حول اللاجئين).

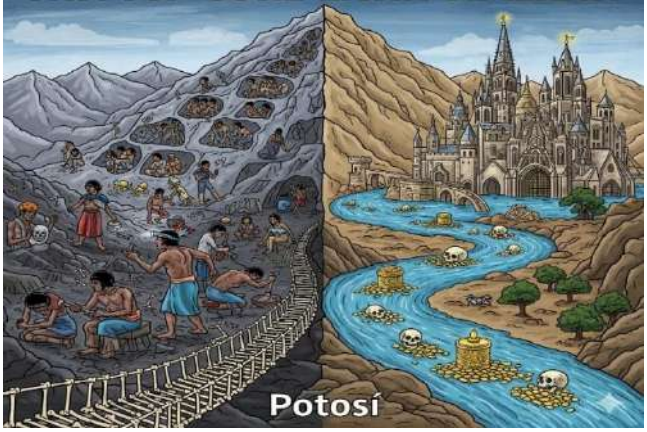


في النهاية، ليست المأساة أن شعوبًا أُبيدت من كتب التاريخ، ولا أن ثرواتًا نهبت، ولا أن دماءً سالت في صمت. المأساة الحقيقية أن من ارتكبوا هذه الجرائم صاروا هم "حماة الديمقراطية"، بينما الضحايا وذريتهم يُصوَّرون في إعلامهم كـ"خطر" أو "عبء" أو حتى كـ"وحوش تأكل حيواناتهم الأليفة". ازدواجيةٌ لا تحتاج إلى تحليل أكاديمي معقد؛ بل إلى ضمير يرى أن الطفل في هايتي أو الأمازون ليس أقل إنسانية من الطفل في نيويورك أو أوتاوا.

لكن يبدو أن الضمير الغربي اختار أن يعيش بإعاقةٍ أخلاقية دائمة، يُدين هنا ويُصفّق هناك، حتى صار العالم كله مسرحًا تُعرض عليه رواية واحدة: رواية السيد الأبيض المنتصر، مهما تغيّرت الفصول أو تبدّلت أسماء الممثلين.

وكما قال إدواردو غاليانو، ابن هذه القارة الموجوعة: "التاريخ يكتب دائمًا من طرف القاتل، أما الضحية فلا يملك إلا الصمت... حتى يجد من يروي حكايته".

لكننا، نحن أبناء الجنوب الكبير من هاييتي حتى فلسطين، نعرف أن الصمت ليس قدرًا. وكما صاح مظفر النواب:

"*جوعان... والعالم كله عنده أكل*"
وكما كتب محمود درويش:
"*على هذه الأرض ما يستحق الحياة*".
لتلتقي أصوات المقهورين في الأمازون وغزة، في كيتو وبغداد، في هاييتي والقاهرة، لتقول للعالم إن الدم واحد، والوجع واحد، والازدواجية... هي العدو الأكبر للإنسانية.

# المنظمات الدولية والعدالة الانتقائية

كان أجدادنا عايشين في زمن القتل الوسطي الجميل في نظام عالمي بدائي، قائم على القوة وحدها. حدودك كانت آخر موضع قدم وصل له جندي من جيشك.

دخول جيش بلد تانية بالقوة؟ ده ماكانش خبر عاجل ولا فضيحة، ده كان الطبيعي.

لكن لما قامت الحربين العالميتين، والعالم شاف مدينة كاملة بتتبخر بزرار واحد في هيروشيما ونجازاكي، اتلطم الضمير البشري.

فجأة الناس فهمت أن السيف والدبابة مش آخر المطاف... في حاجة اسمها قنبلة تشيل العالم كله.

وهنا ظهر النظام الدولي الجديد، مبني على التعاون. بس زي أي نظام، طلع فيه باب خلفي لكبار الزوار: مجلس الأمن والفيتو. خمس كراسي محجوزة، والباقي... "استنى دورك."

التعاون ده كان محتاج "رشوة سياسية" للكبار. خمس دول بس اتميزوا عن باقي البشر: أمريكا، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا. دول عندهم امتياز خاص: أي قرار عالمي مهما كان مهم، يقدروا يعطلوه بكلمة واحدة.

سمعت قبل كده عن حق الفيتو؟
الفيتو ده، رغم إنه يبدو ظلم فادح، لكنه كان واحدة من أحسن الأفكار اللي حمت العالم من حرب عالمية تالتة.
الفيتو: تجسيد واضح لمعني الحماية بلا عدالة

<u>لماذا أعطي حق الفيتو؟</u>

لما اجتمع الحلفاء المنتصرون في مؤتمر يالطا (١٩٤٥)، كان الهدف تأسيس منظمة تضمن السلم العالمي: الأمم المتحدة.

القوى الكبرى (خصوصًا أمريكا، الاتحاد السوفيتي وقتها، بريطانيا) كانت متخوفة من أن تدخل في منظمة تفقد فيها سيادتها.

لو لم تُمنح الدول العظمى امتيازًا خاصًا، لن تنضم ولن تلتزم بالمنظمة، وبالتالي ستفشل من لحظتها الأولى.

حق الفيتو كان "إغراءً سياسيًا" لجذب الكبار:
أنتم أصحاب القرار النهائي.
أنتم ضامنون للنظام الجديد.
الفيتو = أداة استقرار تمنع أن يُفرض على دولة كبرى قرار ضد إرادتها، فيؤدي ذلك إلى انسحابها أو إشعال حرب جديدة.
مثلًا: لو قرر مجلس الأمن إرسال قوات ضد أمريكا أو روسيا، سترفض بالقوة، وبالتالي المنظمة كلها تنهار.

إذن: الفيتو كان ضرورة تاريخية لـ"إغراء" الكبار والانتقال من نظام القوة العارية إلى نظام التعاون الدولي.

لكن في الواقع:
تحوّل الفيتو إلى أداة ابتزاز دولي.
الكبار يستخدمونه لحماية حلفائهم وجرائمهم:
أمريكا تحمي إسرائيل.
روسيا تحمي النظام السوري.
الصين تحمي كوريا الشمالية.

النتيجة: العدالة الدولية ليست عدالة، بل لعبة نفوذ.

الفيتو مش شر مطلق... هو "شر لازم" وُضع لتجنب الكارثة الكبرى (الحروب العالمية).
لكنه في الواقع جعل العدالة الدولية مشلولة: النظام قادر يحمينا من حرب، لكنه مش قادر يرجع حق.

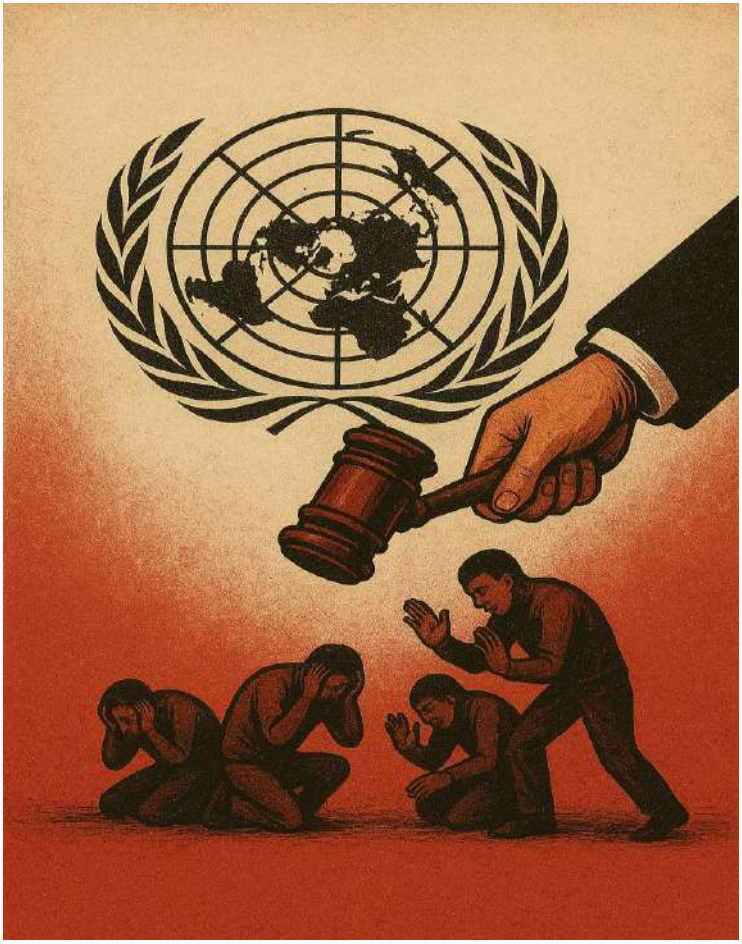

إذن باختصار:
نظريًا: الفيتو كان شرطًا لإنجاح الأمم المتحدة وضمان انضمام الكبار لها، حمايةً للعالم من جروب دموية جديدة.
عمليًا: صار الفيتو سيفًا مسلطًا على رقاب الضعفاء، وأداة لتعطيل أي قرار لا يوافق مصالح القوى الكبرى.

ومن هنا تبدأ الحكاية الحقيقية للازدواجية...

من المفترض أن تكون المنظمات الدولية مؤسسات حيادية، تنظم العلاقات بين الدول، وتضمن احترام القوانين الدولية، وتحافظ على السلم والأمن، وتدافع عن حقوق الإنسان. لكن الواقع يكشف لنا وجهًا آخر؛ هذه المنظمات كثيرًا ما تتحول إلى أدوات شرعية لتمرير مصالح القوى الكبرى، فتمارس ازدواجية المعايير: تدين هنا وتغض الطرف هناك، تتحرك سريعًا في ملف وتتعمد البطء في ملف آخر.

مجلس أمن: بشرعية انتقائية
بيتحرك بسرعة لما مصالح الكبار في خطر (العراق ١٩٩٠، ليبيا ٢٠١١).
بيصمت لما المظلوم طرف ضعيف (فلسطين، رواندا، البوسنة).
حق الفيتو بقي مش بس أداة توازن، لكن أداة تعطيل للعدالة نفسها.

محكمة عدل دولية: بعدالة مع إيقاف التنفيذ
أحكام تُنفذ إذا كانت ضد دول صغيرة وضعيفة.
أحكام تُركن على الرف إذا لمست الكبار أو حلفاءهم.
قضايا تخص إسرائيل أو أمريكا غالبًا بلا أثر عملي.

وكالة دولية للطاقة الذرية: ونووي حسب الهوى

تشدد رقابتها على إيران وكوريا الشمالية.
تتجاهل الترسانة النووية الإسرائيلية بالكامل.
نفس المعاهدة (منع الانتشار) بس معايير مزدوجة حسب الحليف والخصم.

مؤسسات اقتصادية: ووصفات للضعفاء فقط واقتصاد للتأديب مش للتنمية

صندوق النقد والبنك الدولي يفرضان روشتة محفوظة فشلت في كل تجاربها
برامج تقشف وخصخصة على دول الجنوب.
بينما الكبار يخالفون نفس القواعد (زي خطة إنقاذ أمريكا بعد أزمة ٢٠٠٨) بلا محاسبة.
العدالة الاقتصادية هنا مجرد واجهة لإبقاء التبعية.

منظمات إنسانية: مساعدات تحت الابتزاز إنسانية مشروطة

حتى مؤسسات إنسانية زي برنامج الأغذية أو اليونيسف، تمويلها أحيانًا مرتبط بمواقف سياسية.
المساعدات توصل لدول بسرعة، وتتأخر أو تتعطل لدول أخرى، حسب مزاج الممولين.

في الواقع المنظمات الدولية وُلدت لتكون أداة لحماية القانون الدولي، لكنها كثيرًا ما تحولت إلى شاهد زور على الجرائم الكبرى. ازدواجية المعايير مش مجرد "أخطاء"، دي بقت جزء من البنية الأساسية للنظام الدولي.
وهنا يفضل السؤال اللي لازم يتسأل:
هل إحنا أمام عدالة دولية فعلًا؟
ولا مجرد شرعية انتقائية بتخدم الأقوياء وتترك الضعفاء عُراة في وجه العالم؟

الواقع ان النظام الدولي اللي اتبنى عشان يمنع قيام حرب جديدة. نجح في ده، لكنه فشل في إنه يرجّع حق واحد من الملايين.
ازدواجية المعايير مش عَرَض جانبي، دي جزء من جينات النظام.
يبقى السؤال ليك يا صديقي القارئ:
هل شايف إن العالم محتاج ينتقل لنظام عالمي جديد بفلسفة جديدة فعلًا؟
ولا لسه البشرية مش مستعدة، وشبح العودة لمنطق الغزو والحرب العالمية الثالثة لسه بيراودنا؟
هل هنفضل نرضى بـ "التعاون الدولي المعلّب"، ولا ممكن نبتكر فلسفة ثالثة... فلسفة تعيد للضعيف حقه، من غير ما تدفع العالم للانتحار؟

# حين تصبح المنظمات الإنسانية ضحية ازدواجية المعايير الغربية

في عالم يُفترض فيه أن تكون الإنسانية هي المعيار، تُظهر الوقائع أن هناك منظمات تُعامل كرموز مقدسة، وأخرى تُترك لتصارع من أجل البقاء. التمييز هنا ليس عشوائيًا، بل هو سياسة ممنهجة تُحدد من يستحق الدعم ومن يُترك في الظل، بناءً على الهوية السياسية، الانتماءات الجغرافية، والرمزية التي تمثلها المنظمة في الخريطة الدولية.

**الأونروا والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين(UNRWA vs UNHCR)**

الفرق بين المنظمتين ليس فقط في التمويل، بل في النظرة الدولية التي تحدد "من يستحق أن يُسمع ومن يُترك في الظل."

**UNHCR:** تُعتبر رمزًا عالميًا للإنسانية. على الرغم من الأزمات المستمرة في مناطق مثل سوريا وأفغانستان، تتدفق الأموال بلا قيود، وتُصنَّف نشاطاتها على أنه نموذج للتدخل الإنساني الناجح. الدعم الغربي يجعلها تتمتع بقدرة على التأثير المباشر في السياسات الدولية، ويمنحها شرعية غير قابلة للطعن.

**UNRWA:** تواجه الأونروا تضييقًا ماليًا وسياسيًا مستمرًا. ملايين اللاجئين الفلسطينيين يواجهون نقص الخدمات الأساسية بسبب قرارات سياسية غربية لا علاقة لها بكفاءة المنظمة أو حجم الاحتياج. تمويلها يُستخدم أحيانًا كورقة ضغط سياسي، وكأن حياة اللاجئين مرتبطة بعلاقات القوى الكبرى، لا بالمعايير

الإنسانية.

**مثال صارخ :**في ٢٠١٨، الولايات المتحدة قطعت تمويلًا بقيمة ٣٠٠ مليون دولار عن الأونروا، رغم ازدياد عدد اللاجئين الفلسطينيين، في حين استمرت الدول الغربية في ضخ الدعم إلى UNHCR بلا أي تردد.

## الصليب الأحمر والهلال الأحمر(Red Cross vs Red Crescent)

الفرق بين المنظمتين يكشف ازدواجية النظرة الدولية تجاه "الرمزية" أكثر من العمل الفعلي:

**الصليب الأحمر الدولي :**يُعامل كرمز عالمي للإنسانية، جميع تحركاته تُغطى إعلاميًا وتُقدَّم كمعيار للحيادية والمهنية.

**الهلال الأحمر :**رغم أداء مماثل في عمليات الإغاثة، يُختزل دوره إلى مجرد منظمة محلية، لا يُحسب لها حساب دولي. الدعم المالي والمصداقية الإعلامية أقل بكثير، وكأن شعار الهلال الأحمر يقلل من قيمة الإنسانية التي ينفذها.

**مثال واقعي :**أثناء كارثة الزلزال في تركيا وسوريا ٢٠٢٣، توافد دعم هائل للصليب الأحمر، بينما الهلال الأحمر السوري خاض صراعًا مستمرًا لتأمين مواد الإغاثة، رغم أن عدد المستفيدين كانوا مماثلين.

**<u>الناتو والاتحاد الإفريقي(NATO vs African Union)</u>**

التمويل والدعم هنا يظهران بوضوح كيف تُمنح بعض المنظمات القوة للتدخل عالميًا، بينما تُترَك الأخرى عاجزة حتى عن معالجة أزمات قارّتها:

**الناتو :**ميزانية هائلة، دعم مستمر، وشرعية شبه مطلقة تمكنه من التدخل العسكري والسياسي، أحيانًا بشكل يتجاوز أي إطار قانوني دولي، مع التغطية الإعلامية الغربية الكاملة.

**الاتحاد الإفريقي :**رغم دوره الأساسي في محاولة حل النزاعات القارية، يُواجه قيودًا مالية وسياسية كبيرة، وغالبًا يُترك ليعالج الأزمات بنفسه مع موارد محدودة.

**مثال واقعي :**تدخل الناتو في ليبيا ٢٠١١ جاء بغطاء سياسي وتمويل واسع، بينما الاتحاد الإفريقي لم يتمكن من التدخل في نزاع جنوب السودان بنفس الفاعلية بسبب قيود الموارد والدعم الدولي.

**التمويل كسلاح سياسي**

التمويل لا يُستخدم فقط لدعم العمل، بل لتحديد من يمتلك "الشرعية" ومن يُترك خارج اللعبة:

الأموال تُغدَق على منظمات تتوافق مع مصالح القوى الكبرى، مما يزيد نفوذها وسمعتها.

في المقابل، يُحرم الآخرون من الموارد، رغم أنهم يقومون بنفس المهام، مما يحولهم إلى منظمات ضعيفة، عاجزة عن حماية المستفيدين.

**مثال واقعي :**أثناء أزمات اللاجئين الفلسطينيين، قرارات تقليص تمويل الأونروا لم تُتخذ لأسباب إدارية، بل لأسباب سياسية بحتة، بينما لم تتأثر UNHCR بتقليصات مماثلة، بل على العكس، زاد الدعم لها مع كل أزمة.
**إن** الازدواجية هنا ليست مجرد خلل إداري، بل سياسة ممنهجة تحدد من يستحق الوجود ومن يُترك للضياع. المنظمات ليست مجرد أدوات مساعدة، بل أدوات سياسية، والتمويل أصبح سلاحًا لتشكيل الشرعية أو لتدميرها. في النهاية، الإنسانية في العالم الدولي ليست معيارًا، بل مسرحية تُعرض حسب مصالح الأقوى، ورمزيتها أكثر أهمية من الفعل نفسه.

# " المنظمات الدولية " ضحية وجلاّد"

قالوا لنا إن المنظمات الدولية خلقت لتكون "ضمير العالم". لكن الواقع بيقول إنها ساعات بتفقد بوصلة الضمير نفسه، وتتأرجح بين إنها تبقى أداة بيد القوى الكبرى... أو مجرد **كبش فداء** وقت الأزمات.

الواقع أن المنظمات هاده ما تكون كبش الفداء وضحية بشكل غير مباشر عبر بالالتفات عن توصياتها أو قرارتها أو حتى ضحية بشكل مباشر كما سنري

## الصحة العالمية: بين مطرقة ترامب وسندان بكين

في بداية جائحة كورونا، كان العالم محتاج كلمة واحدة، شفافة، واضحة. لكن اللي حصل إن **منظمة الصحة العالمية** نفسها اتجرّت لحلبة المصارعة بين أمريكا والصين.
ترامب اتهمها إنها "تخدم الصين"، وهدد وسحب التمويل. النتيجة؟ منظمة الصحة تاهت بين حسابات السياسة والتمويل، بدل ما تركز على إنقاذ الأرواح.
هنا المنظمة كانت ضحية، لكن في عيون كتير بقت متهمة.

## اليونسكو والأونروا وتسيس الثقافة واللاجئين

**اليونسكو** :منظمة للعلم والثقافة، لكنها تعرضت للتلاعب عندما انسحبت أمريكا وإسرائيل اعتراضًا على قراراتها المتعلقة بفلسطين. وفجأة أصبحت الثقافة نفسها ورقة ضغط.

**الأونروا** :مثال أكثر فجاجة. المنظمة التي أسست لحماية اللاجئين الفلسطينيين، تحولت لميدان مساومات سياسية. مرة يُقطع عنها التمويل (كما فعل ترامب)، ومرة تُستغل للتلاعب بملف اللاجئين ككل. الأونروا هنا مش بس ضحية... لكن وجودها نفسه بيتحوّل أداة ضغط على اللاجئ اللي لا يملك إلا بطاقة التموين والانتظار.

## المنظمات المالية: إنقاذ الأغنياء وخنق الفقراء

الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ فضحت المنظومة .**صندوق النقد الدولي** و**البنك الدولي** تحركوا بسرعة لإنقاذ البنوك الكبرى واقتصادات الشمال الغني، بينما تركوا الجنوب الغارق في الديون يواجه مصيره وحده.

والأغرب؟ عند تولي ترامب رئاسة البيت الأبيض وبدأ بفرض رسومه الحمائية، نفس المؤسسات التي كانت تتغني بخطاب عن "حرية التجارة" و"الأسواق المفتوحة"... لم نسمع لها صوتا!

**العراق: البرادعي والإبراهيمي بين مطرقة الحرب**

**محمد البرادعي**، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كان صوته واضح: "لا توجد أسلحة دمار شامل في العراق". لكن صوته لم يكن كافيًا لإيقاف الغزو. هنا الوكالة نفسها اتعرّت: صوتها موجود لكن لا يُسمع أمام الفيتو والآلة العسكرية.

**الأخضر الإبراهيمي**، المبعوث الأممي، وجد نفسه يدير فوضى الاحتلال، وكأن المنظمة الدولية بتُستغل لإضفاء شرعية على الخراب بدل منعه.

المنظمات الدولية وُجدت لتكون صوت المظلوم، لكنها أحيانًا بتتحول لمجرد ميكروفون بيد الأقوياء. مرة تكون حائط صد يحمي الأقوياء، ومرة أخري تكون هي نفسها أداة الهدم.

السؤال دلوقتي:
هل نعتبرها "أدوات ناقصة بس مفيدة"؟
ولا نؤمن إن النظام كله محتاج إعادة صياغة بفلسفة جديدة؟
ولا ببساطة هنفضل نتفرج لحد ما تنهار المنظومة ونرجع لزمن "القوة هي الحق"؟

## وحش وثلاث رؤوس.. منظمة القروض العالمية

الاستعمار لم يمت، هو فقط غيّر بدلته. خلع الزي العسكري وارتدى بدلة رسمية وربطة عنق، وبدل البندقية بـ "اتفاق قرض" يطلب منك توقيعه. وفي كل مرة يقول لك بابتسامة: "نحن هنا لمساعدتك"، ثم يثبت لك أن المساعدة تعني أن تفعل ما لم يفعله هو يومًا.

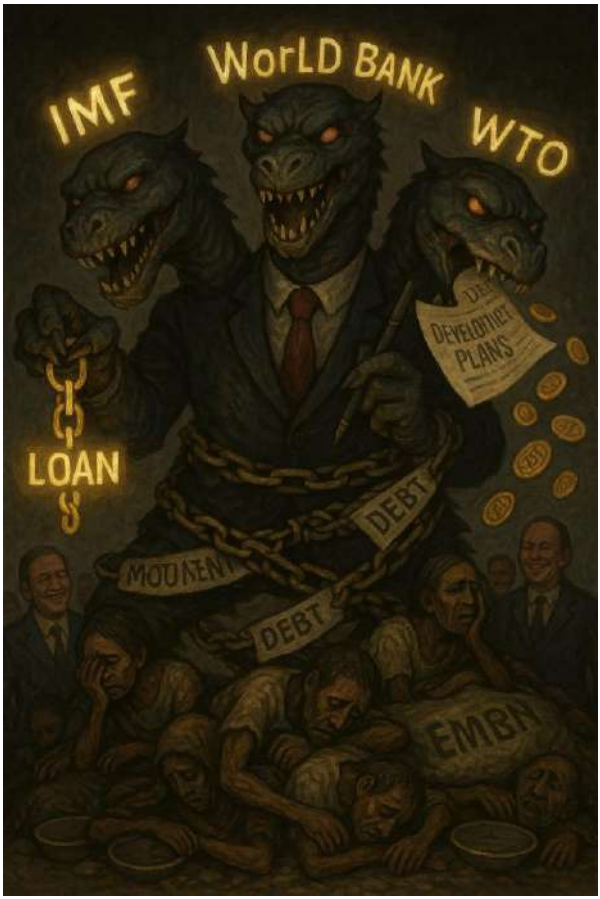

## الرأس الأول: القرض.. السلسلة الذهبية

صندوق النقد يمد يده ليمنحك قرضًا، لكن يده الأخرى تخنقك بالشروط. يطلب منك رفع الدعم، تعويم العملة، وبيع مؤسساتك. هذا هو "الإصلاح الاقتصادي" في نظرهم.

لكن قارن ذلك بما يفعلونه في بلدانهم: حين تنهار شركاتهم، يضخون المليارات لإنقاذها. لا أحد يفرض عليهم تقشفًا ولا رفع دعم. عندهم، القرض وسادة أمان؛ عندنا، القرض سلسلة ذهبية تلمع أمام الحاكم بينما تسحق عنق الشعب.

مصر ٢٠١٦: قرض بـ ١٢ مليار دولار مقابل رفع الدعم وتعويم الجنيه ← الأسعار تضاعفت والعملة فقدت أكثر من نصف قيمتها.

أمريكا ٢٠٠٨: خطة إنقاذ البنوك بـ ٧٠٠ مليار دولار ← لم يطلب أحد من المواطن الأمريكي "شد الحزام."

## الرأس الثاني: التنمية على الطريقة الغربية

البنك الدولي يرسم لك خطط "تنمية". على الورق: جداول ورسوم بيانية. في الواقع: مدارس بلا معلمين، مستشفيات بلا دواء، ومشاريع تنتهي عند أسوار القصور.

غانا كانت "التلميذ المثالي": التزمت بكل الشروط، وحصلت على قروض متتالية، حتى وصلت ديونها إلى أكثر من ٣٠ مليار دولار. ومع ذلك اضطرت عام ٢٠٢٢ للعودة إلى صندوق النقد لإنقاذ اقتصادها المنهك.

أما في أوروبا، حين واجهت اليونان أزمتها، ضُخّت عشرات المليارات من الاتحاد الأوروبي لإنقاذها، ومع ذلك بقيت في قلب "النادي الأوروبي". عندهم "أزمة" تعني إنقاذًا، عندنا "أزمة" تعني المزيد من القيود.

هنا تظهر ازدواجية المعايير بوضوح: التنمية عندهم تعني رفاهية مواطنيهم، أما عندنا فتعني تقارير دعائية وصور في المؤتمرات. والنتيجة أن المواطن الجنوبي يزداد فقرًا، بينما تقارير البنك تتحدث عن "قصص نجاح". نجاح لمن؟ لهم أم لنا؟

## الرأس الثالث: التجارة الحرة.. حرية للأقوى

منظمة التجارة العالمية لا تقول سوي: "افتح أسواقك للجميع". تفعل ذلك، لتكتشف أن "الجميع" يعني منتجات الغرب. وعندما تحاول حماية صناعتك، تتهم بأنك ضد "حرية السوق."

لكن انظر إليهم: أمريكا تفرض رسومًا على الفولاذ والألومنيوم، أوروبا تحمي مزارعيها بالدعم، ولا أحد يجرؤ على اتهامهم بقتل التجارة الحرة. ازدواجية مكشوفة: الحرية لهم، والانضباط لنا.

تونس اضطرت لفتح أسواقها أمام المنتجات الأوروبية عبر اتفاقية الشراكة، فانهارت صناعات محلية، بينما بقيت أوروبا تدعم مزارعيها سنويًا بأكثر من ٥٠ مليار يورو في إطار "السياسة الزراعية المشتركة."

أما أمريكا، فقد فرضت في عهد ترامب رسومًا جمركية على واردات الصلب والألومنيوم بقيمة مليارات الدولارات. لم يقل أحد إن واشنطن "تقتل التجارة الحرة"، بل اعتُبر ذلك "حماية للمصالح الوطنية". الحرية عندهم مرنة، عندنا مقدسة مفروضة بالقوة.

كأن الحرية لعبة ورق، يوزعونها على الطاولة ثم يخفون الأوراق الرابحة في جيوبهم

وتكون النهاية توقيع على وثيقة التبعية

الوحش بثلاثة رؤوس لا يقتلك بالسيف، بل يضع القلم في يدك لتوقّع بنفسك على وثيقة عبوديتك. الفرق الوحيد بين الاستعمار القديم والجديد هو أن الاستعمار اليوم أكثر أناقة، وأكثر قدرة على إقناعك أن القيود "خيارك الحر."

ازدواجية المعايير ليست تفصيلة عابرة في قصتهم، بل هي جوهر اللعبة: ما يُحرَّم على الجنوب يُمارس في الشمال، وما يُفرض علينا بالتهديد يلغونه لأنفسهم بقرار.

لكن لا تقلق، فهذا مجرد المشهد الاقتصادي. المشهد القادم سيكون أكثر فجاجة: الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث تتحول الانتقائية إلى "شرعية دولية"، والفيتو إلى ختم حياة أو موت.

أزمة ٢٠٠٨ كانت لحظة سقوط الأقنعة والمشهد الكاشف للوجه الحقيقي للمنظمات المالية الدولية. حين انهارت بنوك الغرب، لم يطالبهم أحد بالتقشف. بالعكس، ضخّوا تريليونات لإنقاذ رأسماليتهم. أما نحن، فأي أزمة صغيرة تُواجَه بعبارات جاهزة: "شدوا الحزام"، "إجراءات مؤلمة"، "إصلاح لا مفر منه."
غانا، مصر، الأرجنتين... كلها طُلب منها أن "تشد الحزام" حتى الجوع. بينما في نيويورك ولندن وباريس، الحزام لم يُشد أبدًا، بل فُك أكثر ليُدخل مليارات الدولارات إلى بطون البنوك.

هم ينجون بالمال العام، نحن نموت به. هم يخرقون قواعدهم، نحن نموت ملتزمين بها.

# المأساة الثانية
# كود بشري... كوبري حديدي

هذه السلسلة تكتب عن الإنسان حين يُختزل إلى ترس في آلة، أو إلى "كود" في جدول وظائف، أو إلى "كوبري حديدي" يُبنى عليه كل شيء إلا إنسانيته. في عالم تُقاس فيه قيمة البشر بما ينتجون، لا بما يحملون من أحلام وحقوق، يصبح الإنسان مجرد وسيلة لا غاية.
هنا لا نكتب عن الاقتصاد ولا عن السياسات ولا عن الخطط الكبرى، بل عن ذلك العامل الذي صار رقمًا، والموظف الذي تحول إلى ملف، والمواطن الذي لم يعد يُرى إلا بقدر ما يؤديه من وظيفة.
إنها شهادة احتجاج على منطق يجعل البشر "بنى تحتية بشرية" تُستهلك، بدل أن يكونوا أحرارًا تُصان كرامتهم. محاولة لاستعادة الفكرة البسيطة التي نسيتها أنظمة الإنتاج والسياسة: أن الإنتاج خُلق من أجل الإنسان، وليس الإنسان من أجل الإنتاج.

# اقتصاد الطاعة: العيش كأدوات لا كبشر

المواطن في الدولة الشمولية ليس إنسانًا له رغبات وأحلام، بل وحدة إنتاجية، ترس في ماكينة كبرى اسمها "الدولة". لا يُقاس بكرامته أو حريته أو رفاهيته، بل بمدى قدرته على خدمة أهداف النظام، حتى لو سحقته عجلة التنمية الزائفة. في هذا النموذج، يتحول الاستهلاك نفسه إلى جزء من الولاء: أنت لا تستهلك لتسعد، بل لتثبت أنك جندي مطيع في جيش الاقتصاد.

الصين: تنمية بلا رفاهية

مشاريع الصين العملاقة: ناطحات السحاب، المصانع المتوهجة ليلًا، شبكة السكك الحديدية الأسرع في العالم. لكن خلف هذه الصورة "المبهرة"، ملايين العمال الذين لا يحصلون إلا على فتات.

الأجور بالكاد تكفي الطعام والسكن في مساكن ضيقة أشبه بصناديق حديدية. لا تأمين صحي شامل، لا ضمان اجتماعي حقيقي، بل "خدمة التنمية."

دراسة للبنك الدولي (٢٠٢٠) أشارت إلى أن أكثر من ٦٠٠ مليون صيني يعيشون على أقل من ١٥٠ دولارًا في الشهر، في بلد يُعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

الدولة تهتم بمؤشرات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي، لكنها تتجاهل مؤشرات جودة الحياة: السعادة، الصحة النفسية، أو الحرية الشخصية.

الاتحاد السوفيتي: الاستهلاك وفق الأهداف لا الرغبات

المواطن السوفيتي لم يكن يشتري ما يشتهي، بل ما تسمح به خطة الدولة.

رفوف المتاجر كانت مليئة بأحذية متشابهة، لكنها فارغة من الفواكه أو السلع البسيطة التي يتوق لها الناس.

الدولة قررت أن الأولوية للصناعة الثقيلة لا للحاجات اليومية: الدبابات قبل الأحذية، الصواريخ قبل السلع الغذائية.

كانت الطوابير الطويلة أمام المخابز والسوبرماركت مشهدًا يوميًا، حيث يقف المواطن ساعات ليشتري رغيف خبز أو قطعة لحم.

حتى الاستهلاك كان جزءًا من الرقابة: تُمنحك الدولة ما تريدك أن تستهلكه، لا ما تحتاجه أنت.

الإنسان يُسحق بين صورتين متناقضتين: خطاب رسمي يتحدث عن "التنمية العظيمة"، وواقع شخصي مليء بالحرمان.

المواطن يشعر أنه مجرد وسيلة لإظهار نجاح الدولة على الورق، بينما يعيش هو حياة باهتة بلا رفاهية.

هذه الفجوة ولّدت مجتمعات تعاني من الإحباط، من فقدان المعنى، من الشعور بأن الحياة كلها مجرد خدمة لنظام لا يعترف بالإنسان إلا كرقم.

في الشرق: يُجبر الإنسان على الاستهلاك بما يخدم الدولة.

في الغرب: يُجبر الإنسان على الاستهلاك بما يخدم السوق.

هنا الطوابير أمام مخبز، وهناك الطوابير أمام متجر "آيفون."

في الحالتين، الحرية الحقيقية مغيبة: الإنسان لا يستهلك ليعيش أفضل، بل ليخدم منظومة أكبر منه.

في بكين، عامل يعود إلى غرفة مكتظة بعد ١٢ ساعة عمل، يفتح هاتفًا رخيصًا ليرى دعايات الدولة عن "الحلم الصيني."
في موسكو القديمة، امرأة تقف ثلاث ساعات في الطابور لتشتري قطعة زبدة، بينما التلفزيون يبث صورًا عن "إنجازات الصناعة الثقيلة."
في نيويورك، شاب يغرق في ديون بطاقة الائتمان لأنه اشترى ما لا يحتاجه ليشعر أنه جزء من "الحلم الأمريكي."

في النهاية، حين يتحول الإنسان إلى مستهلك مفروض عليه، لا إلى كائن حر، تصبح حياته مجرد انعكاس لشعار واحد:
"أنت موجود لتخدم، لا لتعيش".

# الأسرة والمجتمع تحت ضغط الدولة – حين تُخنق الروابط الإنسانية

الأسرة هي الملجأ الأخير للإنسان، المكان الذي يُفترض أن يكون بعيدًا عن عيون الدولة وأسلاكها الشائكة. لكن في أنظمة قمعية، حتى هذا الملجأ يُقتحم: تُفرض القوانين على غرفة النوم، وتُراقَب قرارات الإنجاب، ويُعاد تشكيل المجتمع وفق ما تريده السلطة لا وفق ما يريده الناس.
حينها، لا يبقى البيت بيتًا، ولا الأسرة أسرة، بل نسخة مصغرة من الدولة، خاضعة للرقابة والتوجيه.
منذ ١٩٧٩ وحتى ٢٠١٥، فرضت الصين سياسة "الطفل الواحد". النتيجة: ملايين الأمهات والأسر وقعن تحت أقسى أشكال التدخل في حياتهن الخاصة.
تشير تقديرات رسمية صينية إلى أن أكثر من 400 مليون ولادة تم منعها بسبب هذه السياسة.
ما بين الثمانينيات والتسعينيات، كانت تُسجَّل سنويًا مئات الآلاف من حالات الإجهاض القسري.
بحلول عام ٢٠٢٠، أصبح في الصين 30 مليون رجل أكثر من النساء بسبب تفضيل الذكور والتخلص من الإناث.
نسبة الشيخوخة ارتفعت بشكل مخيف: حوالي 18% من السكان فوق ٦٠ عامًا، ما جعل المجتمع يشيخ أسرع من أي اقتصاد نامٍ آخر.
شهادة إحدى النساء تقول:
*"كان في داخلي طفل يتحرك... أخذوني إلى المستشفى، وأجبَروني على إنهاء الحمل. خرجتُ بلا جنين، بلا صوت، بلا روح".*
هذه السياسة لم تترك ندوبًا في الأجساد فقط، بل حفرت هوة اجتماعية عميقة: جيل من الأطفال الوحيدين يُلقَّبون في الصين بـ" الأمراء الصغار"، يكبرون وسط عزلة وضغط نفسي، حاملين عبء والديهم وجدّيهم وحدهم.

في الاتحاد السوفيتي، لم تكن الأسرة حرة في تنظيم نفسها أيضًا. الدولة أرادت تشكيل "المواطن الجديد" منذ الطفولة:
الأطفال يُرسَلون إلى معسكرات "الرواد" حيث يتعلمون الولاء للحزب قبل أي شيء.

العمال يُكدَّسون في مساكن جماعية تابعة للمصانع: جدران رقيقة، مطابخ مشتركة، وغياب كامل للخصوصية.
الزواج والطلاق لم يكونا شأنًا شخصيًا، بل ورقة بيروقراطية يمر عبرها قرار الحزب.

بحلول منتصف القرن العشرين، كان أكثر من 50% من سكان المدن يعيشون في شقق جماعية) كومونالكا.(
هذه المساكن ضمت أحيانًا 5 إلى ٧ أسر في شقة واحدة، لكل منها غرفة ضيقة، بينما المطبخ والحمام مشترك.

أحد أبناء تلك الفترة كتب لاحقًا:

*"كبرتُ وأنا أنادي باسم الحزب أكثر مما أنادي باسم أبي. كان بيتي مجرد محطة نوم، وحياتي الحقيقية في معسكر الرواد".*
وفي كوريا الشمالية اليوم، يقدَّر أن أكثر من 3 ملايين طفل يخضعون لبرامج تلقين سياسي صارمة، تُعلّمهم أن الزعيم أهم من الأب والأم.
في ألمانيا الشرقية (قبل سقوط الجدار)، كان جهاز "الشتازي" يمتلك حوالي 180 ألف مخبر، كثير منهم زرعوا داخل البيوت، مما جعل الأسرة نفسها مسرحًا للخوف والريبة.
أن سياسة الطفل الواحد تركت وراءها مجتمعًا مُختل التوازن: شيخوخة متسارعة، عجز عن تعويض قوة العمل، ووباء من الوحدة النفسية.
المساكن الجماعية في الاتحاد السوفيتي قتلت الخصوصية، وأضعفت الروابط الأسرية حتى صار "البيت" أقرب إلى معسكر.
في كوريا الشمالية وألمانيا الشرقية، الخوف من أن يكون الأقربون جواسيس زرع انعدام ثقة داخل الأسرة نفسها، فصار الحب مرهونًا بالصمت.
الشرق يُمزق الأسرة بالقوانين القسرية، والغرب يُضعفها بيد السوق والاستهلاك والإعلام. في الحالتين، النتيجة متشابهة: إنسان بلا حرية حقيقية في بناء بيته أو اختيار شكل حياته.
في ضواحي بكين، تجلس أم أمام صورة جنين لم يُولد، تبكيه كأنه عاش عمرًا كاملًا.
في موسكو القديمة، رجل يتقاسم مطبخًا جماعيًا مع غرباء، بينما ابنه يهتف باسم الحزب في معسكر بعيد.

في بيونغ يانغ، ينام أب مرتجفًا، يتساءل إن كان ابنه الصغير سيشي به غدًا.
البيت، الذي خُلق ليكون أدفأ مكان في العالم، صار زنزانة خفية.
وحين تُخنق الأسرة، لا ينهار جدار منزل واحد، بل ينهار جدار الإنسانية كلها.

# الاقتصاد المخطط – الإنسان بين الإنتاج والتجويع

الاقتصاد في جوهره يجب أن يكون أداة لخدمة الإنسان: لإطعامه، لإسكانه، لتأمين حياته وكرامته. لكن حين يُمسك النظام الشمولي بزمام الاقتصاد، يتحول من وسيلة إلى غاية، ومن خادم للإنسان إلى سيد عليه. يُعاد رسم الإنتاج وفق خطط خمسية صارمة، لا بحسب احتياجات الناس، بل بحسب أهداف الدولة ومؤشرات القوة.
النتيجة: وفرة في الحديد والفحم، مقابل جوع في البيوت، أرقام مشرفة على الورق، مقابل بطون خاوية في الواقع.
في الاتحاد السوفيتي شعارا واضحا الخطة أولًا، الإنسان آخرًا
في الثلاثينيات، فرض ستالين خططًا خمسية ركزت على التصنيع الثقيل: مصانع الصلب والفحم والجرارات. لكن ملايين الفلاحين أُجبروا على ترك أراضيهم، وتم تجميعهم قسرًا في "الكولخوزات."

المجاعة الكبرى في أوكرانيا (الهولودومور ١٩٣٢-١٩٣٣) كانت نتيجة مباشرة لهذه السياسات؛ ملايين ماتوا جوعًا بينما مخازن الحبوب تُصادر لصالح الدولة.

المواطن كان مجرد رقم في معادلة، وإذا مات الجسد، استمر الجدول، وكأن شيئًا لم يكن.

وفي الصين عام ١٩٥٨، أعلن ماو تسي تونغ "القفزة الكبرى للأمام"، خطة لتسريع الإنتاج وتحويل الصين إلى قوة صناعية.
أُجبر الفلاحون على العمل في كومونات ضخمة، وصُنعت أفران حديد بدائية في القرى بدل الحقول.
النتيجة: أكبر مجاعة في القرن العشرين، حيث مات ما بين ٣٠ إلى ٤٥ مليون إنسان.
كان شعار الدولة: "الإنتاج قبل كل شيء"، لكن الثمن كان حياة ملايين البشر الذين لم يجدوا لقمة عيش.

وفي كوريا الشمالية: الاقتصاد موجه بالكامل للجيش ("سياسة الجيش أولًا")، ما ترك الشعب في فقر مدقع. تقارير أممية تشير إلى أن ثلث السكان يعانون من سوء التغذية المزمن.

وفي ألمانيا الشرقية: رغم التنظيم الصارم، عانى الناس من نقص مستمر في السلع الأساسية، من القهوة إلى الملابس، بينما الدولة تفتخر بمعدلات إنتاج صناعي عالية.

حين يُحرم الإنسان من أبسط احتياجاته، يتولد شعور عميق بالمهانة.

الخبز لم يعد طعامًا فقط، بل رمزًا للصراع بين حياة المواطن ومؤشرات الدولة.

مجتمعات بأكملها نشأت على "ثقافة الطوابير": الانتظار لساعات أمام المخابز أو المتاجر، كجزء يومي من الحياة.

هذه الطوابير لم تكن مجرد نقص سلعي، بل درس عملي للناس: حياتكم ليست أولوية، أنتم في خدمة الخطة، لا العكس.

في الشرق: الدولة تقتل إنسانها باسم الخطة والإنتاج.

في الغرب: السوق يقتل إنسانه باسم الربح والمنافسة.

هناك يموت الناس جوعًا لأن القمح صادر للدولة، وهنا يموتون جوعًا لأن ثمن القمح أغلى من قدرتهم.

في الحالتين، الاقتصاد لم يعد وسيلة لخدمة الإنسان، بل أداة لتدميره.

في أوكرانيا الثلاثينيات، أم تبحث عن كسرة خبز لأطفالها، بينما عربات الدولة تنقل الحبوب إلى المصانع.
في الصين الستينيات، فلاح يسقط ميتًا في الحقل، بينما المسؤول المحلي يرفع تقريرًا بارتفاع الإنتاج بنسبة ٢٠٠.%
في عالم اليوم، ملايين يتضورون جوعًا بينما الأسواق العالمية تتفاخر بارتفاع أرباح شركات الغذاء.

حين يتحول الاقتصاد إلى صنم، يُذبح الإنسان قربانًا له. والاقتصاد بلا إنسان ليس خطة ولا إنجازًا، بل جريمة بحجم أمة كاملة.

## حين تتحول الكلمات إلى سلاسل - اللغة تحت الحصار

اللغة ليست مجرد كلمات نتبادلها؛ إنها الهواء الذي نتنفسه، مرآة الروح، ومخزن الذاكرة. لكن حين تتحكم السلطة في اللغة، فإنها لا تصادر الحروف فقط، بل تصادر الفكر نفسه. يصبح الإنسان سجينًا حتى وهو يتكلم، لأن الكلمات التي تخرج من فمه لا تخصه، بل تخص من وضع القاموس.

في الاتحاد السوفيتي وُلدت ما يُعرف بـ "اللغة الخشبية": كلمات جامدة لا حياة فيها، تكرار لا ينتهي للشعارات.

العامل في المصنع حين يسأله أحد عن يومه لا يقول: "تعبت"، بل يردد: "سعيد لأنني أساهم في بناء الاشتراكية."

الطالب لا يكتب عن أحلامه، بل عن "مجد الحزب."

الكلمات لم تعد تعكس المشاعر، بل الأوامر، حتى صارت الحياة اليومية مسرحًا كبيرًا للخطابة الفارغة.

أما الصين صاحبة قاموس الثورة في زمن ماو، كان كتابه الأحمر بمثابة إنجيل لغوي: ملايين الصينيين يحفظونه عن ظهر قلب.

من يخطئ في اختيار كلمة قد يُتهم بالخيانة.

طفل يقول لأبيه: "أحبك"؛ فيرد الأب مذعورًا: "قل أحب القائد أولًا"!

الكلمات الطبيعية – الحب، الفرح، الشكوى – صارت خيانة، بينما الكلمات المقبولة هي: "نضال"، "تضحية"، "ثورة."

الإنسان لم يعد يملك لسانه، بل لسان الحزب.

أما كوريا الشمالية فذهبت لأبعد من ذلك بكثير اللغة كصلاة يومي
هناك، كل اسم للقائد يُذكر بقداسة، لا يكتب دون ألقاب، ولا يُلفظ دون وقفة احترام.
المواطن يكرر عبارات الولاء كما يكرر المؤمن صلاته، لكن الفرق أن صلاته ليست لله، بل للبشر.
حتى الرسائل العائلية لا تخلو من تمجيد الزعيم، وكأن الحب نفسه يحتاج ختم الدولة ليكون مسموحًا.
المواطن يتعلم أن يقول ما لا يشعر، وأن يبتسم وهو يبكي من الداخل.

حين تُصادر اللغة، يصير الصمت لغة أخرى، لغة المقاومة.
جيلٌ كامل نشأ وهو يتكلم كثيرًا لكنه لا يقول شيئًا.
اللغة حين تُفرغ من المعنى، تفرغ الروح نفسها من معناها.
والأسوأ: أن الناس يبدأون في فقدان القدرة على التفكير الحر، لأن التفكير بلا كلمات صادقة مستحيل.
في الشرق: الدولة وضعت قاموسًا جديدًا لتمجيد الحزب والقائد.

في الغرب: السوق وضع قاموسًا جديدًا لتمجيد الإعلان والسلعة.

هنا المواطن أسير الشعار، وهناك المستهلك أسير الإعلان.

كلاهما يتكلم بلغة ليست لغته، ويفقد القدرة على قول جملة بسيطة بصدق: "أنا موجود."

في موسكو، رجل عجوز يهمس لابنه بحكاية قديمة لكنه يتوقف فجأة، يبحث عن الكلمة ولا يجدها.
في بكين، طفلة ترفع الكتاب الأحمر وتردد ما لا تفهم، كلمات أكبر من عمرها.
في بيونغ يانغ، شاب يكتب رسالة حب سرية، لكن يده ترتعش خوفًا من أن ينسى كلمة تمجيد للقائد.

اللغة، التي كانت وطن الإنسان الأول، تحولت إلى سجن.
وحين تسقط الكلمة، يسقط معها المعنى، ويضيع الإنسان بلا صوت، بلا اسم، بلا حق حتى أن يقول: "أنا إنسان".

# التعليم أداة للسيطرة – حين تتحول المدرسة إلى مصنع طاعة

التعليم هو المفتاح الذي يفتح أبواب الوعي والحرية، وهو الطريق الذي يُفترض أن يُحرر الإنسان من الجهل. لكن حين تمسك به الدولة الشمولية، يتحول المفتاح إلى قيد، والباب إلى جدار. المدرسة لا تعود مكانًا لتشكيل العقل الحر، بل مصنعًا لإنتاج نسخ متشابهة من المواطن "المطيع"، الذي يردد ما يُطلب منه ويخاف أن يسأل "لماذا؟"

الصين حولت المدرسة لذراع للحزب
المناهج الدراسية خُصصت لتعليم الولاء قبل تعليم التفكير. صورة الزعيم على الجدار أهم من أي معادلة رياضية.
الأطفال يُجبرون على ترديد الشعارات يوميًا: "الحزب هو الأب، الحزب هو الأم."
في الجامعات، أي صوت معارض يُطرد أو يُسجن. حتى الأبحاث العلمية تخضع للرقابة، لا مكان لأسئلة تهدد "السردية الرسمية."
التعليم هنا ليس من أجل المعرفة، بل من أجل الطاعة.

وفي الاتحاد السوفيتي أصبح العقل تحت وصاية الأيديولوجيا

كل كتاب، كل درس، كل مادة مدرسية كانت تُعيد تكرار الفكرة ذاتها: "الاشتراكية هي الحقيقة المطلقة."
تاريخ روسيا أُعيدت كتابته ليمجد الثورة والقيادة، والفن والأدب أُعيد إنتاجهما كأدوات بروباغندا.
الطلاب تعلموا أن يسيروا في طوابير، أن يرددوا أناشيد، أن ينظروا إلى القائد كأنه ظل الإله على الأرض.
من يخرج عن هذا الإطار يُنبذ، أو يُتهم بأنه "عدو الشعب."

وفي كوريا الشمالية الأطفال يدرسون تاريخ عائلة كيم أكثر مما يدرسون علوم العالم. كتب الرياضيات نفسها تُضمن أمثلة تمجّد القائد.

أما ألمانيا الشرقية كانت حصص التربية الاشتراكية كانت إلزامية، حيث يُراقب الطلاب بعضهم بعضًا، ويتعلمون أن الولاء للدولة أعلى من الولاء للأسرة.
وأصبحنا أمام جيل كامل نشأ وهو يظن أن التفكير الحر خيانة.

قتل الفضول في الطفولة يجعل البالغين عاجزين عن الإبداع، لأنهم اعتادوا التكرار لا السؤال.
التعليم حين يصبح أداة للسيطرة، يُخرج إنسانًا "مطيعًا" لكنه فارغ من الداخل، يعيش كظل بلا روح.

في الشرق: التعليم أداة شمولية لصناعة الطاعة وإلغاء الفرد.
في الغرب: التعليم أحيانًا أداة سوق، حيث تتحول المدارس والجامعات إلى مصانع لإنتاج موظفين للشركات، لا عقول حرة.

هناك، الطاعة للحزب. وهنا، الطاعة للسوق. والنتيجة واحدة: إنسان محروم من أن يكون سيد نفسه.

في بكين، طفل يرفع يده ليجيب، فيُصححه المعلم: "لا تفكر خارج الدرس."
في موسكو القديمة، طالب يكتب قصيدة عن الحرية، فيُمزق دفتره ويُستدعى والداه للتحقيق.

في الغرب، شاب يتخرج من الجامعة مثقلًا بالديون، لا يعرف ماذا يريد من الحياة سوى وظيفة تسد القرض.

حين تتحول المدرسة إلى مصنع، يُسحق العقل، وتُختطف الطفولة. التعليم الحقيقي لا يُخرج مواطنًا مطيعًا، بل إنسانًا حرًا. وإذا فُقدت هذه الحرية، ضاع معنى أن نتعلم أصلًا.

# الطفولة المسروقة – أن تُولد في حضن الدولة لا في حضن الأسرة

الطفل يولد عادةً ليجد حضنًا يحميه، أسرة تربيه، ومجتمعًا يحتضن براءته. لكن في الأنظمة الشمولية، يولد الطفل ليجد الدولة بديلاً عن الأسرة. منذ اللحظة الأولى يُعامل كـ"مشروع مواطن صالح"، لا كإنسان صغير يبحث عن الحنان. الطفولة تتحول إلى مرحلة إعداد عسكري–إيديولوجي، يُسرق منها الفرح ليُستبدل بالولاء.

في الاتحاد السوفيتي: الطفولة في معسكرات الدولة
منذ السنوات الأولى، كان الأطفال يُزجّ بهم في منظمات مثل "الكومسومول" و"الرواد."

اللعب لم يكن حرًا، بل موجَّهًا: الأناشيد، الزي الموحد، الطوابير.
الأسرة تفقد دورها التربوي الأساسي، فالمربي الحقيقي هو الحزب، والمثل الأعلى هو "الرفيق ستالين."

ملايين الأطفال كبروا وهم يعتقدون أن الولاء أهم من الحب، وأن الجدول أهم من الحرية.

وفي الصين: جيل الثورة الثقافية – أطفال يراقبون آباءهم
أثناء الثورة الثقافية (١٩٦٦-١٩٧٦)، استُخدم الأطفال كأدوات تجسس على أسرهم.
قصص كثيرة عن أطفال أبلغوا عن آبائهم لأنهم "يتحدثون ضد ماو"، والنتيجة كانت السجن أو الموت.
الطفولة تحولت إلى ساحة صراع بين الولاء للحزب والحب للعائلة، وغالبًا ما كانت الدولة تكسب.
الطفل الصغير لم يعد يرى في أبيه "الأمان"، بل مشروع خطر يجب الإبلاغ عنه.

وفي كوريا الشمالية: الطفولة كسلاح في يد الدولة
المدارس هناك لا تُعلم الحساب والعلوم أولًا، بل "تمجيد القائد."
الألعاب نفسها ذات طابع عسكري: البنادق البلاستيكية أكثر انتشارًا من الدمى.
كل طفل يُربى على أن حياته ليست له، بل "للقائد وللوطن."
حتى الغناء والرقص يُستخدمان كوسيلة دعاية، في عروض جماعية ضخمة تُظهر الأطفال كـ"جنود صغار" قبل أن يكونوا بشرًا.

ونتيجة لذلك الطفل الذي يُسرق منه اللعب والخيال، يكبر وهو مشوه داخليًا.
انعدام الثقة بين الأبناء والآباء يُحوّل الأسرة إلى مجرد "خلايا مراقبة."
الطفولة المسروقة تخلق جيلًا مطيعًا، لكنه بلا روح، بلا خيال، وبلا قدرة على الحلم.
في الشرق: الدولة قتلت الطفولة باسم "المستقبل العظيم."
في الغرب: السوق قتل الطفولة باسم "الربح"، حين حوّل الطفل إلى مستهلك صغير قبل أن يكون طفلًا.
في الحالتين، ضاع المعنى الحقيقي: أن يكون الطفل طفلًا فقط.
في موسكو القديمة، طفل صغير يرفع يده بالتحية الحزبية بدلًا من أن يلعب بالكرة.
في بكين، فتاة صغيرة تبلغ عن أبيها لأنها تعلمت أن الحزب أهم من الأب.
في بيونغ يانغ، آلاف الأطفال يرقصون على المدرجات بنفس الخطوات، بنفس الابتسامة، بلا أي اختلاف.
الطفولة، التي كان يفترض أن تكون زمن الحلم والخيال، تُختزل إلى برنامج دولة.
وحين يُسلب الطفل حقه في أن يكون طفلًا، فإن المستقبل كله يُسرق معه.

# الرقابة والسيطرة على الفكر

في مدن الكتلة الشرقية، لم يكن القمع فكرة نظرية، بل تفاصيل يومية مرئية. الطالب الصغير يبدأ يومه بتحية صورة الزعيم المعلّقة في كل فصل، قبل أن يقرأ في كتابه كلمات الحزب، لا دروس الرياضيات. في طابور الصباح، لا يُردَّد نشيد الوطن، بل شعارات الحزب. الطفل لا يتعلم كيف يسأل، بل كيف يُصفّق.

المكتبة العامة لم تكن ملاذًا للعقل، بل مسرحًا للصوت الواحد: رفوف طويلة مليئة بنشرات دعائية عن العامل البطل والجندي المقدام. أما الكتب التي تسأل أو تُشكّك، فقد اختفت كأنها لم تُكتب. الفنان الذي جرّب أن يرسم لوحة عن الوحدة أو أن يكتب نصًا عن الحب، وجد نفسه إما محذوفًا أو مُجبَرًا على تحويل لوحته إلى ملصق تمجيد، ومسرحيته إلى أوبريت عن المصانع.

الفنان في مسرح صغير يجرّب أن يكتب نصًا عن الحب أو الوحدة، لكن المسرحية لا ترى النور إلا إذا انقلبت إلى حكاية عن "بطولات المصانع" أو "تضحيات الجنود". اللوحات على الجدران كلها لوجه واحد: الزعيم يبتسم. التمثال في الميدان ليد واحدة مرفوعة: يد الحزب.

في الشارع، الناس يقفون في طوابير طويلة لشراء الخبز، واللافتات فوق رؤوسهم تقول: "الإنسان الجديد يولد هنا". أي إنسان جديد؟ الإنسان الذي يبتلع جوعه ويبتسم للكاميرا خوفًا من العيون.

حتى داخل البيت، الراديو لا يُغلق. ليس لأنه مسلٍّ، بل لأنه يُشعِر العائلة بالأمان: "نحن نسمعكم ونطيع". الأم تخفض صوتها حين تريد أن تهمس لابنها: "لا تكرر هذا في المدرسة."

وفي روسيا السوفيتية، كل صحيفة نسخة من الأخرى، كل خبر نسخة من الكذبة السابقة. كل مفكر مستقل كان يُعامل كقنبلة موقوتة: يُنفى، أو يُسجن، أو يُدفن صوته في صمتٍ ثقيل.
وفي روسيا السوفيتية، الصحافة كلها نسخة واحدة، كأن آلاف الصحفيين يكتبون بقلم واحد. أما المفكرون والمستقلون فكانوا بين منفى بارد، أو زنزانة ضيقة، أو صمتٍ خانق.

لكن القمع لم يختفِ بانهيار الجدار. لقد لبس ثوبًا جديدًا.
في الصين الحديثة، لا حاجة لشرطي يفتش مكتبتك: هناك خوارزمية تفتش هاتفك. الإنترنت، الذي كان يومًا أفقًا بلا حدود، صار سورًا أعظم جديدًا. كل كلمة تُكتب تُرصد، كل صورة تُرسل تُخزن، كل محادثة خاصة تُقرأ. في روسيا اليوم، الإعلام "الحر" لا يختلف كثيرًا عن الصحافة السوفيتية القديمة، فقط غيّروا شعار الحزب إلى اسم القناة.

والغرب؟ لم يكن أبدًا مختلفًا كما يدّعي. عندهم الرقابة ليست بهراوة، بل بخوارزمية تُقرر ما يظهر على شاشتك وما يُدفن. شركات التكنولوجيا تحوّلت إلى وزارات حقيقة للرأي العام. القمع هنا لا يقتل الأسئلة، بل يغرقها في سيلٍ من الضجيج حتى تختفي.

وهكذا، سواء في موسكو أو بكين أو واشنطن، يظل الإنسان أداة:

في الشرق يُساق ليُنتج.
في الغرب يُساق ليستهلك.

والإنسان نفسه، بين المطرقة والسندان، لم يعد غايةً، بل وسيلة.
والقاعدة التي لا تسقط: الشرق يعني الإنسان من أجل الإنتاج، والغرب يعني الإنتاج من أجل الربح... والإنسان ضائع بين الاثنين.

# صناعة الوعي الرسمي - الإعلام

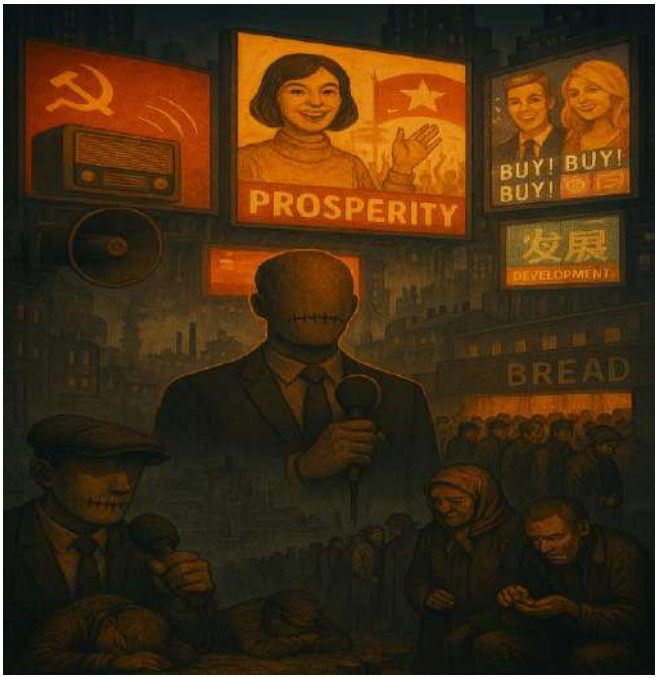


الكلمة في يد السلطة تصبح سلاحًا أخطر من الرصاص. الإعلام في الأنظمة الشمولية ليس وسيلة لنقل الحقيقة، بل أداة لإعادة تشكيل العقول. المواطن لا يُترك ليرى الواقع كما هو، بل يُجبر على أن يراه كما تريده الدولة: صورة مصقولة بالإنجازات والانتصارات، خالية من أي صدع أو وجع. وهكذا تُصنع أمة كاملة من "المشاهدين المطيعين"، الذين يرددون ما يبثه التلفزيون، حتى لو كانت حياتهم اليومية تكذب كل كلمة.

الصين: آلة دعائية بحجم قارة الإعلام الرسمي في الصين يقدّم صورة زاهية دائمًا: الشعب سعيد، الاقتصاد صاعد، الحزب حامي.
الصحف والتلفزيون لا يتحدثون عن الانتحار الجماعي بسبب ضغوط العمل، أو عن التلوث القاتل في المدن الصناعية، بل عن "نجاحات التنمية."

الإنترنت نفسه مراقب ومحاصر: مواقع محجوبة، كلمات ممنوعة، وخوارزميات ترفع الأخبار التي تمجّد النظام وتدفن كل ما سواها.
في جائحة كورونا، انتشرت صور "الأبطال" الذين يحاربون الفيروس، بينما أُخفيت أخبار الأطباء الذين حذروا مبكرًا وتم إسكاتهم.

والاتحاد السوفيتي كانت الحقيقة تُختزل في صوت واحد
الإعلام السوفيتي كان يكرر دائمًا: "الغرب ينهار، الاشتراكية تنتصر". لكن في الواقع، كانت المتاجر فارغة والناس يقفون في طوابير.
الصحف كانت تُطبع بالملايين، لكن كل كلمة فيها خاضعة للرقابة. لا نقد، لا معارضة، لا صوت خارج الحزب.
حتى الكوارث الطبيعية أو النووية كانت تُخفى: كارثة تشيرنوبيل (١٩٨٦) لم تُعلن تفاصيلها إلا بعد أيام، بينما استمر التلفزيون في بث صور الحقول المزهرة والمصانع المنتجة.
المواطن كان يعرف أن الإعلام يكذب، لكنه كان مضطرًا للتظاهر بالتصديق، خوفًا من أن يكون عدم التصديق جريمة.
نحن أمام إعلام شمولي يخلق ازدواجية قاتلة: الإنسان يرى بعينيه الحقيقة، ويسمع بأذنه الكذب الرسمي، فيعيش في انفصام دائم.
هذا الانفصام يولد مجتمعات مشبعة باللامبالاة، حيث لا أحد يثق فيما يُقال، ولا أحد يجرؤ على قول ما يفكر فيه.

الحقيقة تصبح سلعة نادرة، يبحث عنها الناس في الشائعات، في إذاعات أجنبية، أو في أحاديث سرية بين الأصدقاء.
في الشرق، الإعلام يُدار بالعصا: رقابة ومنع وحجب.
في الغرب، الإعلام يُدار بالجزرة: تدفق هائل من الترفيه والإعلانات يغرق الحقيقة وسط الضوضاء.

هنا الحقيقة ممنوعة، وهناك الحقيقة مُخفية وسط ألف صورة و"ترند."
والنتيجة في الحالتين واحدة: المواطن لا يصل إلى واقع حرّ وصافٍ، بل إلى نسخة مشوهة تُفصّل على مقاس السلطة أو السوق.

في بكين، شاشة عملاقة تعرض صور "التنمية العظيمة"، بينما العامل ينام منهكًا على الرصيف.

في موسكو القديمة، إذاعة تبث نشيدًا حماسيًا عن "الأمة السوفيتية العظيمة"، بينما امرأة تقف في طابور الخبز.

في نيويورك، قنوات إخبارية تتصارع على نسب المشاهدة، تحوّل الخبر إلى سلعة، والحقيقة إلى إعلان.
الإعلام الذي لا ينقل الواقع، لا يكتفي بالكذب على الناس، بل يسرق منهم أعز ما يملكون: حقهم في أن يفهموا حياتهم كما هي، لا كما يريدها الآخرون أن تُروى.

# الترس البشري

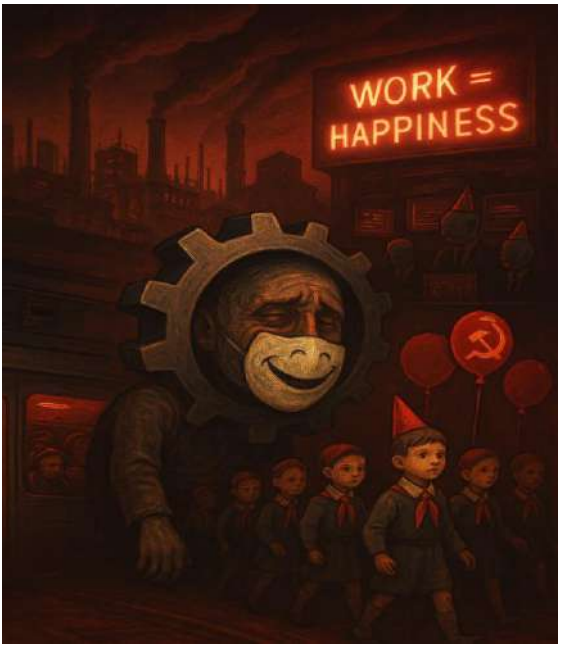


في روسيا والصين، وفي معظم دول الكتلة الشرقية، الإنسان لم يعد كائنًا له إرادته وحقوقه. صار تروسًا في آلة ضخمة، كل حركة فيها محسوبة، كل فكرة مراقبة، وكل لحظة حياة خاضعة للآلة التي تسمى الدولة. لا حياة للإنسان بحد ذاتها، بل حياة مصممة للإنتاج فقط، لرفع مؤشرات التنمية أو تعزيز قوة الدولة، دون أن يسأل أحد: ماذا عن الإنسان نفسه؟

إذا ساقك قدرك التعس يومًا أن تركب مترو الأنفاق في بكين، فلن يكون غريبًا أن ترى أكثر من نصف الركاب نائمين على المقاعد وفي الممرات. وجوه مرهقة، أعين نصف مفتوحة، أجساد تتأرجح على وقع حركة القطار، وكل ذلك وسط صمت مكتوم من التعب. في الصين، **لا وقت للراحة**: الإنسان يُستنزف من أجل الإنتاج، موعد العمل هو المقدس الوحيد، بينما الراحة والإنسانية يمكن استقطاعها فقط في لحظات الفراغ القصيرة، إن وُجدت.

في شنتشن وشانغهاي، العمال يعملون أكثر من ١٢ ساعة يوميًا، غالبًا بلا عطلات مناسبة. الكاميرات وأنظمة المراقبة تحصي كل حركة، وكل ثانية، وكل خطأ يعرض الشخص لعقوبات صارمة.
في الطابور صباحًا لتدريبات جماعية حزبية، يقف العمال كجنود، أذرعهم متناسقة، وجوههم لا تعكس إلا الانضباط، والابتسامة تكاد تكون ممنوعة. الولاء للنظام ليس خيارًا، بل واجب مفروض منذ الصغر.

اما عن الأطفال فيتعلمون الإبلاغ عن زملائهم أو مخالفي القواعد، بحيث يصبح الولاء للدولة عادة منذ الصغر. لا ألعاب حقيقية، ولا فضاءات للخيال، فقط **تدريب مستمر على الانضباط والسيطرة**.

ساعات المدرسة تمتد لتشمل برامج حزبية وأنشطة جماعية، وغالبًا يُفرض عليهم إنجاز المهام الإنتاجية، حتى لو كانت خارج نطاق قدراتهم الطبيعية.

وفي زاوية أخري للعالم نجد روسيا حيث الموظفون في المصانع والشركات الحكومية يخضعون لساعات عمل طويلة، وأي خطأ أو تأخير يُحاسب عليه الشخص شخصيًا، كأنهم مجرد ترس في آلة ضخمة.
الأحياء السكنية في المدن الصناعية تُنظم وفق قوانين صارمة: الناس لا يختارون أسلوب حياتهم أو منازلهم، وكل تفصيل من حياتهم اليومية مراقب.
الإعلام والفن يخضعان للرقابة، وكل رأي مخالف قد يؤدي إلى فقدان العمل أو حتى السجن. هنا **الحرية الشخصية مرتبطة مباشرة بالالتزام بالإنتاج وليس بالحقوق الإنسانية**.

وفي كوريا الشمالية: برامج العمل القسري الزراعي والصناعي تجعل المواطن أداة إنتاج، مع غياب كامل للحقوق الشخصية والراحة.

فيتنام: المزارع والأحياء الصناعية المنظمة بالدولة تُظهر نفس الفكر: الفرد خاضع للآلة الإنتاجية، بلا حرية في اختيار مهنته أو أسلوب حياته.

إن معدلات الانتحار في روسيا تصل إلى ٢٥-٣١ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، مرتبطة بالاكتئاب الناتج عن ضغوط العمل، بيروقراطية الدولة، وانعدام الحرية (BMC Geriatrics).

في الصين، حوالي ٦٠٪ من العمال المهاجرين يعانون من الاكتئاب بدرجات متفاوتة، مع مستويات مرتفعة من التفكير في الانتحار نتيجة إرهاق العمل الطويل والرقابة المستمرة.(PMC)
في كوريا الشمالية، العمل القسري، المراقبة الصارمة، وانعدام الحرية يزيد من التوتر النفسي والاكتئاب بين العمال.

في هذه الأنظمة، الإنسان **ليس محور التنمية، بل مجرد وسيلة للإنتاج** .كل نفس، كل حركة، تُحسب ضمن آلة ضخمة لا تعرف الرحمة. الحياة اليومية تتحول إلى سلسلة من الواجبات التي لا تترك مساحة للإنسانية أو الرفاهية.

حتى في الغرب، على الرغم من شعارات الحرية وحقوق الإنسان، كثيرًا ما تكون هذه الحقوق مشروطة أو غير متاحة للجميع، ما يسلط الضوء على **ازدواجية المعايير** .الفرق الحقيقي يكمن في أن النظام الشرقي لا يخفي قمعه، بينما الغرب غالبًا ما يُخفي التناقضات خلف شعارات براقة.

الإنسان في روسيا والصين وكوريا الشمالية وكافة دول الكتلة الشرقية **محوّل إلى رقم، وعُرضة لضغوط لا تنتهي** .معدلات الانتحار والاكتئاب نتيجة إرهاق العمل والرقابة المستمرة تؤكد ثمن هذا النظام: الإنسان ضحّى بحياته النفسية والجسدية لخدمة آلة الدولة.

يبقى السؤال: هل يمكن للبشرية أن تحقق التنمية دون التضحية بالإنسانية، وهل يمكن للشرق والغرب أن يتعلما من أخطاء بعضهما لتحقيق نظام يحترم الإنسان قبل أن يحترم الإنتاج؟

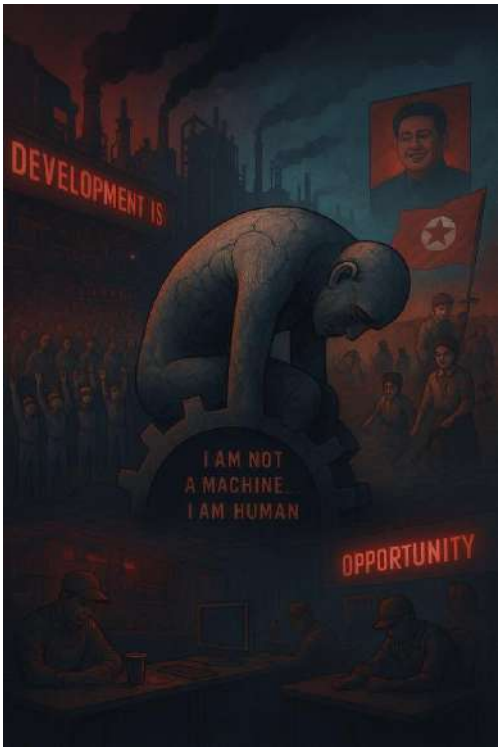

# حين يصبح اليوم ملكًا للدولة لا للإنسان

الوقت هو أثمن ما يملكه الإنسان. هو المساحة التي يقرر فيها كيف يعيش، كيف يعمل، كيف يرتاح، وكيف يحلم. لكن حين تتحول الدولة إلى "مالك للزمن"، يُسلب الإنسان جوهر حريته. لا يعود يملك يومه ولا ليلته، بل يعيش وفق جدول أُعد مسبقًا لخدمة أهداف عليا لا مكان فيها لرغباته الخاصة.

في جمهورية ألمانيا الديمقراطية(GDR) ، لم يكن اليوم يبدأ باختيار الفرد، بل بما تخططه الدولة:
ساعات العمل اليومية كانت تُنظم بدقة، والغياب أو التأخر ليس مجرد خطأ، بل "جريمة اجتماعية" قد تُسجل في السجلات الرسمية وتؤثر على مستقبل الفرد.
النشاطات الثقافية لم تكن اختيارًا حرًا، بل جزءًا من خطة الدولة لصياغة الإنسان الجديد: مسرحيات تمجد الحزب، حفلات موسيقية مؤدلجة، وحتى الرياضة تُدار وفق رؤية الدولة.

جداول الحياة اليومية خضعت لمنطق "الزمن المنتج": كل ساعة يجب أن تُستثمر في عمل، أو تعليم، أو نشاط جماعي، بحيث يختفي وقت الفراغ كمساحة شخصية.

وكوريا الشمالية برنامج "الإرشاد اليومي" – مصادرة الحاضر والمستقبل
في بيونغ يانغ، الدولة لا تكتفي بتحديد ساعات العمل، بل تدير حتى تفاصيل الحياة الصغيرة:
برنامج "الإرشاد اليومي" يُفرض على المواطنين جداول دقيقة تشمل العمل، الدراسة، الأنشطة الأيديولوجية، وحتى أوقات الراحة.
كل شخص مُلزم بحضور "جلسات الإرشاد المسائي"، حيث يناقش المواطنون سلوكهم اليومي، ويعترفون بأي "تقصير" أمام المجموعة.
يوم الأحد، الذي قد يكون في أماكن أخرى وقتًا للراحة أو الأسرة، يتحول إلى يوم "خدمة جماعية"، حيث يشارك الجميع في تنظيف الشوارع، أو العمل الزراعي القسري.
إحدى الشهادات من منشق كوري شمالي تقول:
"لم أتعلم أبدًا معنى كلمة فراغ. حتى لو جلست في غرفتي، كنت أعلم أن عليّ التفكير فيما سأقوله في جلسة المساء، أو ما قد يُسأل عنه زملائي. الوقت كان ملكًا للزعيم، لا لي".

في الاتحاد السوفيتي، المصانع والجامعات كانت تفرض "خطة زمنية خماسية"، حيث لا يُقاس الزمن بالأيام أو الساعات، بل بالأهداف الإنتاجية الكبرى.

في الصين الماوية، أيام الفلاحين كانت تُسجَّل بدقة: من العمل في الحقول، إلى حضور الاجتماعات الحزبية الليلية، فلا يبقى وقت للراحة أو الحياة الخاصة.
إن ضياع حرية الفرد في إدارة وقته حوّل الإنسان إلى آلة تعمل بلا توقف، مما أدى إلى معدلات مرتفعة من الإرهاق المزمن والاكتئاب.

في ألمانيا الشرقية، أظهرت الدراسات بعد سقوط الجدار أن حوالي ٤٠٪ من المواطنين السابقين شعروا بأنهم "لم يملكوا حياتهم الخاصة أبدًا."

في كوريا الشمالية، تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن أكثر من ٨٠٪ من العمال يعيشون تحت أنظمة عمل قسري مرتبطة بجداول زمنية قاسية.

إذا كان الشرق يسرق الوقت بالرقابة والخطط الشمولية، فإن الغرب غالبًا ما يسرقه بسوق لا يرحم: ساعات عمل طويلة، ضغوط استهلاكية، وأوقات فراغ مستلبة بالشاشات والدعاية.
النتيجة متشابهة: إنسان بلا وقت حقيقي لنفسه، بلا مساحة يقرر فيها كيف يعيش يومه.

في برلين الشرقية، رجل يعود من عمله إلى نشاط حزبي إلزامي، فلا يجد ساعة يخصصها لطفله.

في بيونغ يانغ، امرأة تجلس في جلسة نقد ذاتي مسائية، تتحدث عن "تقصيرها" في تنظيف الشارع، بينما قلبها يحترق لأنها لم تجد وقتًا لتحكي لطفلها قصة قبل النوم.

في موسكو القديمة، عامل يكتب على ورقة سرية: "الوقت يمر، لكن ليس لي".
حين تستولي الدولة على الزمن، لا يبقى للإنسان سوى جسد متعب وعقل مستهلك.
الوقت هو الحرية، وحين يُصادر الوقت، تُصادر الإنسانية كلها.

# العبودية الحديثة

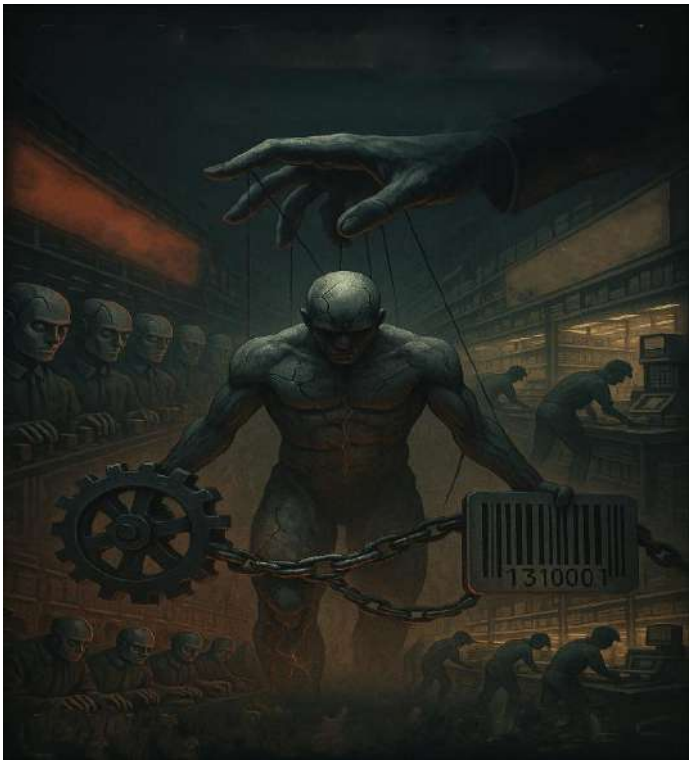


أخبرونا في الصغر إن العبودية انتهت، وإن الحديد انكسر، وإن السلاسل ذابت مع شمس الحرية. لكن الحقيقة في الشرق الحديد لم ينكسر، بل أُعيدت صياغته في شكل شعارات وطنية، وقوانين عمل "حديثة"، وأحلام زائفة بالتنمية. صار الإنسان مجرد ترس، يُدار بالدقيقة ويُستهلك بالساعة، حتى يفنى.

في قلب الصين شنتشن، لا تسمع إلا هدير الماكينات، كأن المدينة نفسها ماكينة هائلة لا تتوقف. العمال لا يعيشون حياتهم، بل يؤجّرونها للشركة.

المهاجع أشبه بصناديق صفيح: أسرّة ثلاثية، هواء خانق، ضوء نيون بارد لا يعرف الليل ولا النهار. ليست أماكن للنوم، بل غرف انتظار للورديات القادمة.

على خط الإنتاج، يقف العامل كظل لآلة. صفارة البداية تذكره أنه لا يملك وقته، وأن الثانية التي تمرّ دون إنتاج تُسجَّل كخطيئة. ١٢ ساعة متواصلة يرفع فيها يديه ويخفضها، يركّب ويثبت، كأنه جزء من ذراع آلي. لكن الفرق أن الآلة تُزيّت وتصان، أما هو فمصيره الإرهاق والانهيار.

إحصائيات منظمة الصحة العالمية (WHO) تشير إلى أن الصين تشهد أكثر من ٧٠٠ ألف حالة انتحار سنويًا، كثير منها مرتبط بالضغط النفسي والإرهاق المزمن الناتج عن ظروف العمل القاسية. دراسة في مجلة Frontiers in Psychiatry (2023)وجدت أن حوالي ٦٠٪ من العمال المهاجرين يعانون من أعراض اكتئاب بدرجات متفاوتة.

في حقول كوريا الشمالية، المشهد يبدو للوهلة الأولى لوحة زراعية: رجال ونساء وأطفال يعملون معًا. لكن الحقيقة أنها ليست لوحة، بل معسكر.

الفلاحون لا يزرعون لأجل بطونهم، بل لأجل الدولة. ما يُحصد لا يصل إلى أيديهم، وما يُزرع لا يُقاس بالشبع، بل بالولاء. الشعارات تقول: "العمل هو حب الوطن". لكن أي وطن هذا الذي يبتلع جوعى أبناءه؟

الأطفال يُساقون من المدارس إلى الحقول، يتعلمون منذ الصغر أن الطفولة ليست حقًا، بل مرحلة تدريب لعضلاتهم كي يتحملوا "جيش العمال". تقرير العفو الدولية (٢٠٢١) أكد أن آلاف الأطفال يُجبرون على المشاركة في مشروعات زراعية وصناعية كجزء من "التربية الوطنية

أما في الغرب، العبودية لا تُعلن عن نفسها، بل تتزين بأقنعة الحرية الفردية و"حقوق السوق". لكنها موجودة، أكثر خبثًا لأنها تُقدَّم كخيار.

المهاجرون في أوروبا وأمريكا يُكدحون في المطاعم والمزارع والمصانع، ساعات طويلة بأجور بائسة، دون حماية حقيقية. تقرير منظمة العمل الدولية (٢٠٢٢) قدّر أن ٢٧,٦ مليون إنسان يعيشون في ظروف عمل قسري حول العالم، وكثير منهم في دول تتغنّى بحقوق الإنسان.

في أمريكا وحدها، أكثر من ٨ ملايين شخص يعملون في وظيفتين أو أكثر ليغطّوا تكاليف المعيشة. يخرجون من عمل إلى آخر، ثم ينامون بملابسهم على الأرائك. الحرية هنا ليست حرية وقت أو كرامة، بل حرية أن تُرهق نفسك حتى الموت.
اليابان – رغم خطابها الديمقراطي – ما زالت تعاني من ظاهرة "كاروشي" (الموت من الإرهاق)، حيث يُسجل آلاف الموظفين وفيات مفاجئة نتيجة الإفراط في العمل. في فرنسا، شركة France Telecom واجهت فضائح كبرى بعد انتحار عشرات الموظفين بسبب ضغوط العمل المفرطة بين ٢٠٠٨ و٢٠١٠.

الإنسان كأداة – والسخرية الكبرى
في الصين: يُستنزف باسم التنمية الاقتصادية.
في كوريا الشمالية: يُستنزف باسم المجد الوطني.
في الغرب: يُستنزف باسم الحرية الاقتصادية.
النتيجة واحدة: الإنسان أداة. والآلة لها صيانة، أما الإنسان فله قبر.
في كل مصنع يئنّ تحت هدير الماكينات،
وفي كل حقل تُسقى تربته بالعرق لا بالماء،
وفي كل مكتب ينهار فيه موظف العبودية لم تختفِ؛ هي فقط بدّلت خطابها. لم يعد هناك سيد يجلد ظهر عبده، بل دولة ترفع شعار "التنمية"، وشركة ترفع شعار "الكفاءة"، وسوق يرفع شعار "الحرية."
لكن الحقيقة العارية أن الإنسان ما زال وقودًا، يُستهلك حتى ينطفئ.
والسؤال البسيط: أيُّ حضارة هذه التي تبني مجدها على أنقاض البشر؟
السؤال: هل يمكن للبشرية أن تُحقّق التنمية دون أن تُحوّل الإنسان إلى وقود؟ أم أن التاريخ يعيد نفسه بثوب جديد، حيث الدولة هي السيد، والمواطن هو العبد؟

هناك صرخة واحدة تُكتم:

"أنا لست آلة... أنا إنسان".

# حين يتحول الفن إلى سلاح ضد الإنسان

الثقافة والفن في جوهرهما صوت الإنسان الحر، مساحة للحلم والاحتجاج والبحث عن معنى. لكن حين تستولي الدولة الشمولية على الثقافة، تُحوّل الفن إلى بوق دعاية، وتحوّل الأدب إلى منشور سياسي، وتحوّل المسرح إلى درس إجباري في الولاء. عندها لا يعود الإنسان حرًا في التعبير، بل يُجبر على تقبل نسخة وحيدة من الواقع، صاغتها الدولة بيد من حديد، وأغلقت عليها كل النوافذ.

في الصين حيث يُحرق الخيال في زمن ماو، لم يكن الفن مجرد إبداع، بل "جبهة سياسية". المسرحيات كانت كلها تمجد الحزب، الأغاني كلها أناشيد للثورة، حتى الرقص الشعبي أُعيدت صياغته ليحمل رسائل أيديولوجية.

ملايين الكتب أُحرقت لأنها لا تتوافق مع رؤية الحزب، والمكتبات أُفرغت لتُملأ بكتب "الأقوال المأثورة لماو."
آلاف المثقفين والفنانين سُجنوا أو أُرسلوا لمعسكرات "إعادة التأهيل" حيث العمل القسري وساعات طويلة من التلقين.

وقد خطت جي-لي جيانغ كاتبة صينية شهادة وقالت:
"لم أعد أكتب قصصًا للأطفال، بل أكتب للأطفال كيف يجب أن يحبوا ماو. كان عليّ أن أخون خيالي لأبقى على قيد الحياة".

أما الرفيقة روسيا السوفيتية: الأدب والفن الاشتراكي – بوق الدولة
في موسكو ولينينغراد، لم يكن الأدب يُنشر إلا إذا خضع لرقابة صارمة: الأعمال الأدبية كان عليها أن تمجّد العمال والفلاحين والبطولة الاشتراكية.

الفن التشكيلي لم يكن حرًا، بل مُلزمًا بإظهار "الواقعية الاشتراكية"، حيث لا يُسمح برسم البؤس أو التعبير عن الألم، بل فقط صور مشرقة للنظام.

الشعراء الذين حاولوا التعبير عن معاناة الناس أو نقد الدولة – مثل أوسيب ماندلشتام – انتهوا في السجون أو المنافي.
يفغيني زامياتين كاتب روسي قال بعد انهيار الاتحاد:

كنا نكتب عن العمال وهم سعداء، بينما كنا نعرف أن العمال يموتون جوعًا. الأدب كان يكذب، ونحن كنا مضطرين للكذب معه".

أما الأثر النفسي والاجتماعي أن احتكار الثقافة دمّر التنوع الإنساني وحوّل الفن إلى نسخة مكررة لا تُلهم أحدًا.

أجيال كاملة تربت على ثقافة مشوهة، لا تعرف سوى الترديد والولاء، ففقدت القدرة على النقد والإبداع.

في الصين، أظهرت دراسات أن جيل الثورة الثقافية يعاني حتى اليوم من صعوبة في التعبير عن ذاته بسبب القمع الثقافي الطويل.

في الاتحاد السوفيتي، بعد الانهيار، ظهر فجأة سيل من الأعمال الأدبية والفنية التي كانت مكتومة لعقود، ما كشف حجم الفراغ الذي خلفه المنع والرقابة.

وإذا كان الشرق يقمع الفن بالقوة المباشرة، فإن الغرب يقمعه أحيانًا بالسوق:

هناك تُمنع الروايات لأنها لا تمجد الحزب، وهنا تُمنع من الانتشار لأنها لا تُحقق أرباحًا.

هناك يُجبر الفنان على رسم القائد، وهنا يُجبر على رسم ما يبيعه.

في الحالتين، الثقافة تُختطف من وظيفتها الأصلية: أن تكون صوت الإنسان الحر، لا بوقًا للسلطة أو السوق.

في بكين الستينيات، فنان يحرق لوحاته بيده قبل أن تحرقها الشرطة.
في موسكو السبعينيات، شاعر يقرأ قصيدته في المطبخ بصوت خافت، يخشى أن يسمعه الجدار.
في عالمنا اليوم، فنان يغير لحنه لأن السوق لا يحب الحزن.

الثقافة التي لا تعكس الإنسان تصبح سجنًا، مهما كان جدارها مطليًا بشعارات براقة.
وحين يُجبر الفرد على تبني نسخة وحيدة من الواقع، يموت الخيال، ويموت معه أعز ما يملكه الإنسان: حريته في أن يحلم.

# القانون المسلّح – حين تتحول العدالة إلى عصا الدولة

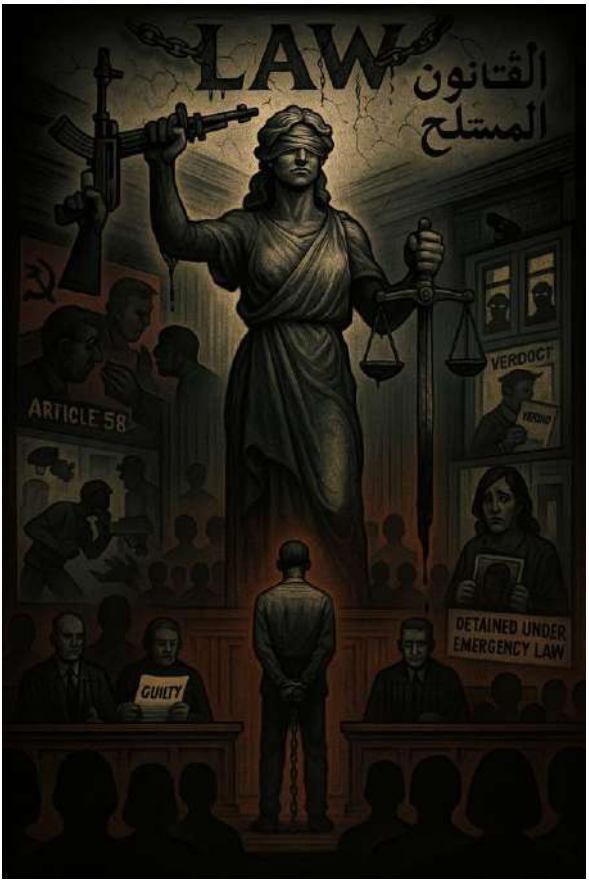


القانون يُفترض أن يكون أداة لحماية الإنسان من الظلم، وإطارًا يضمن المساواة بين المواطنين. لكنه في الأنظمة القمعية يتحول إلى عكس ذلك تمامًا: يصبح سلاحًا بيد الدولة، ومطية بيد الحاكم. فبدل أن يحمي المواطن، يطارده؛ وبدل أن يردّ له حقوقه، يصادرها. أمام هذا الواقع، يفقد القانون معناه، وتصبح العدالة مجرد مسرحية يؤديها القضاة فيما يعرف الجميع أن الحكم مكتوب سلفًا

في الاتحاد السوفيتي – المادة ٥٨: جريمة التفكير

في الحقبة الستالينية، المادة ٥٨ من القانون الجنائي كانت كافية لزرع الرعب في قلوب الملايين.

أي شخص يمكن اتهامه بـ"الدعاية المعادية" أو "التآمر على النظام"، حتى لو كان مجرد تعليق عابر في جلسة خاصة.

الإحصاءات الرسمية تُظهر أن ما بين ٣ إلى ٥ ملايين شخص مرّوا بمعسكرات العمل القسري (الغولاغ) بين ثلاثينيات وخمسينيات القرن الماضي، كثير منهم بتهم ملفقة.

الصورة اليومية: عامل في مصنع يتذمر من طول ساعات العمل، فيبلغ عنه زميله خوفًا من أن يُتهم هو نفسه بالتستر. النتيجة: يُعتقل العامل، وتُمحى هويته من المجتمع، كأن القانون لم يوجد إلا ليبتلعه.

وفي ألمانيا الشرقية – شتازي والمحكمة الصامتة

جهاز المخابرات (شتازي) جعل القانون شبكة مراقبة تحاصر كل مواطن.

لم يكن الأمر مجرد اعتقال، بل هندسة كاملة للحياة: مراقبة الهواتف، قراءة الرسائل، زرع المخبرين حتى في الأسرة.

أكثر من ٩٠ ألف موظف رسمي وقرابة ٢٠٠ ألف مخبر غير رسمي عملوا لصالح شتازي. أي إن واحدًا من كل ٦٠ مواطنًا تقريبًا كان جاسوسًا.

في المحاكم، لم يكن الدفاع يغير شيئًا؛ الحكم مكتوب مسبقًا. صورة مأساوية تتكرر: متهم يدخل قاعة المحكمة، يقرأ القاضي التهمة، ثم يُعلن الحكم دون أن يرفع المحامي رأسه من أوراقه.

وفي هونغ كونغ – القانون الجديد للعدو الجديد

في ٢٠٢٠، أقرّت الصين قانون "الأمن القومي"، الذي وسّع تعريف "الإرهاب" و"الخيانة."

أي نشاط معارض، حتى لو كان مجرد مظاهرة سلمية، يمكن أن يُصنّف كجريمة تهدد الأمن القومي.

خلال أول عام فقط، تم اعتقال أكثر من ١٠ آلاف شخص، كثير منهم طلاب وشباب رفعوا لافتات أو كتبوا منشورات على وسائل التواصل.

مشهد يومي: شاب في الجامعة يحمل ورقة بيضاء في مظاهرة صامتة، فيُعتقل بدعوى أن الورقة رمز احتجاج سياسي. القانون هنا لم يعد نصًا، بل شبحًا يطارد النوايا قبل الأفعال.

ولو جنحنا قليلا للتائهين بين الشرق والغرب فالعالم العربي – الطوارئ كحالة دائمة

في مصر مثلًا، ظلّت حالة الطوارئ سارية بشكل شبه دائم من عام ١٩٨١ حتى ٢٠١٧، أي أكثر من ثلاثة عقود.

القانون سمح بالاعتقال بلا إذن قضائي، وتجديد الحبس لفترات غير محدودة.

وفقًا لتقديرات منظمات حقوقية، هناك اليوم عشرات الآلاف من المعتقلين السياسيين في مصر وحدها.

في تونس قبل ٢٠١١، كان قانون الطوارئ ذريعة لحظر أي تجمع معارض، حتى لو كان ندوة ثقافية.

الصورة اليومية: شاب يوزع منشورًا سياسيًا بسيطًا، فيختفي وراء أبواب السجن لسنوات دون محاكمة.

ونتيجة لكل ذلك يولد جيل لا يرى في القانون ملاذًا، بل يرى فيه وحشًا يتربص به.

القانون يُفقد المواطن ثقته في العدالة، فيلجأ إلى التحايل بدل الالتزام، ويصبح "الظلم" هو القاعدة، و"الاستثناء" هو العدل.

المحاكم تتحول إلى مسرحيات حزينة، حيث يعرف الجميع النتيجة قبل رفع الستار.

الإنسان نفسه يفقد إحساسه بالكرامة، لأن القانون الذي يفترض أن يحميه صار هو نفسه مصدر الخوف.

في الشرق: القانون خُطف لصالح الدولة، وصار عصا ترفعها السلطة على رؤوس الناس.

في الغرب: القانون جرى تطويعه لصالح السوق، حيث النفوذ والمال يشتريان العدالة.

هنا المواطن يُسجن باسم القانون، وهناك يُستنزف باسم القانون.

وفي الحالتين، تغيب العدالة الحقيقية.

في موسكو، متهم يُساق إلى المحكمة بتهمة "أفكار معادية"، ليُدان قبل أن ينطق بكلمة.
في برلين الشرقية، جار يكتب تقريرًا عن جاره، باسم "القانون."
في هونغ كونغ، شاب يرفع ورقة بيضاء فيُعتقل بتهمة "الإرهاب."
وفي القاهرة، أم تبحث عن ابنها فلا تجد إلا جملة جافة: "محتجز وفقًا لقانون الطوارئ".

حين يتحول القانون إلى عصا، يفقد الإنسان آخر حصن له أمام ظلم الدولة.

وحين تُختزل العدالة إلى حكم مكتوب سلفًا، يصبح المواطن متهمًا بمجرد كونه حيًّا.

# الوطن المُصادَر – حين تتحول الجغرافيا إلى سجن مفتوح

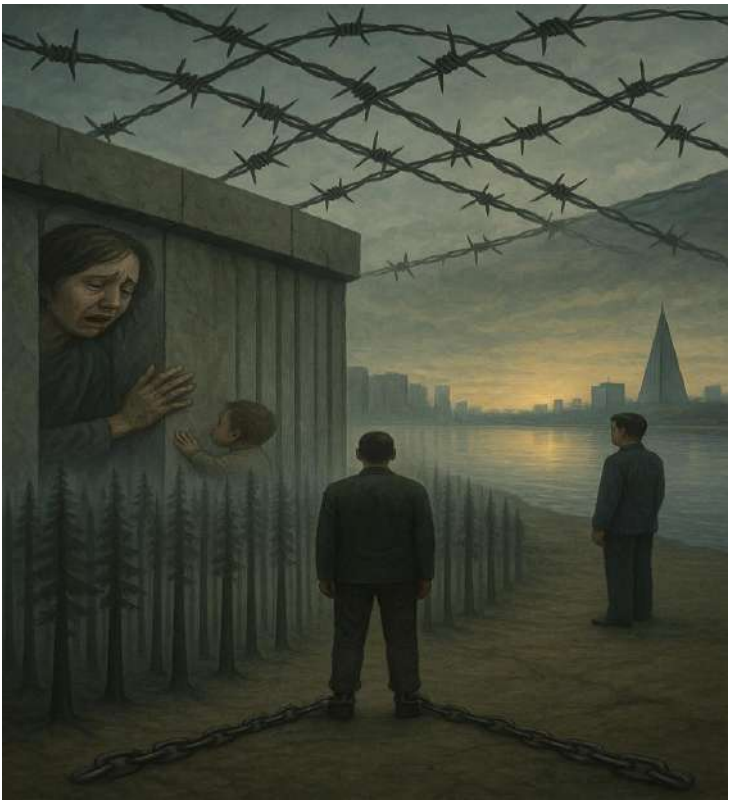

الأرض ليست مجرد مساحة جغرافية؛ هي بيت الإنسان، ذاكرته، وهويته. لكن حين تُسيطر الدولة على المكان، وتحوّله إلى أداة للرقابة والسيطرة، يفقد الإنسان أبسط حقوقه: أن يعيش حيث يشاء، وأن يتحرك كما يشاء. تصبح المدن معسكرات ضخمة، والقرى ثكنات، والحدود جدرانًا تُحاصر الروح قبل الجسد.

في الاتحاد السوفيتي تحولت الجغرافيا كأداة عقاب

مدن كاملة كانت مغلقة لا يُسمح بالدخول إليها أو الخروج منها إلا بإذن رسمي.
العمال يُرسلون إلى سيبيريا كـ"عقوبة إنتاجية"، حيث يتحول المكان إلى منفى دائم.
القرى تُهدم لتبني مكانها مصانع أو سدود، والناس يُنقلون قسرًا إلى مساكن جماعية ضيقة.
الإنسان لم يعد يملك أرضه، بل الأرض تملكه وتفرض عليه مصيره.

وفي ألمانيا الشرقية :(GDR) أصبح الجدار كأيقونة القمع
برلين قُسمت بجدار من الأسمنت والأسلاك الشائكة، لم يكن جدارًا فقط بل رمزًا لفصل الإنسان عن ذاته.
العائلات انقسمت، الأصدقاء افترقوا، والمدن قُطعت نصفين.

كل محاولة لعبور المكان كانت محاولة لعبور النظام ذاته، وكان ثمنها في كثير من الأحيان الرصاص.

الجغرافيا لم تعد حاضنة للإنسان، بل أصبحت سلاحًا في يد الدولة ضد شعبها.

وفي كوريا الشمالية حيث الوطن كمعسكر
لا أحد يملك الحق في السفر الحر. المدن والقرى مربوطة بنظام تصاريح.
المواطن يحتاج إذنًا ليغادر قريته، حتى لو إلى قرية مجاورة.
الحدود ليست فقط خطوطًا على الخريطة، بل جدران نفسية تحاصر كل فرد، وتربطه بالقائد أكثر مما تربطه بالأرض.
المكان هناك ليس بيتًا، بل قفصًا واسعًا.

صديقي القارئ حين تُصادر الجغرافيا، يُسلب الإنسان من جذوره المكانية.

يتعلّم أن المكان ليس ملكه، بل سجن يُحاصر حركته.
ينشأ جيل يرى الوطن لا كملاذ، بل كقيد.
الشعور بالاغتراب يتضاعف: حتى لو عاش المرء في أرض أجداده، فإنه لا يشعر بالانتماء إليها، لأنها صارت أداة رقابة وليست بيتًا.
في الشرق: الجغرافيا خُنقت بالرقابة والقيود.
في الغرب: الجغرافيا بيعت للسوق، حيث تتحول المدن إلى عقارات باهظة يملكها القلة.
هنا المكان سجن، وهناك المكان سلعة.

وفي الحالتين، خسر الإنسان حقه البسيط: أن يعيش بحرية في المكان الذي يسميه وطنًا.

في سيبيريا، عامل ينظر إلى الغابة الممتدة أمامه، فيراها جدارًا لا نهاية له.
في برلين، جدار رمادي يفصل أمًّا عن ابنها، وكأن الأسمنت أقوى من الدم.
في بيونغ يانغ، شاب يقف عند نهر يفصل بلده عن الصين، يتأمل الضفة الأخرى كأنها قارة أخرى لا تُطال.

المكان، الذي كان من المفترض أن يكون حضن الإنسان، صار قيده.
وحين يُصادَر المكان، لا يبقى من الوطن سوى كلمة تُقال في الشعارات، بلا بيت، بلا حرية، بلا أفق.

# عندما تتحول المشاريع الكبرى إلى مقابر صغيرة _ الإنسان مقابل التنمية

التنمية يجب أن تكون للإنسان، لكن كثيرًا ما تتحول إلى آلة تسحقه تحت عجلاتها. المشاريع الكبرى تُعرض كرموز وطنية في نشرات الأخبار، بينما الذين يدفعون ثمنها الحقيقي هم الفلاحون، العمال، وأبسط الناس الذين لا مكان لهم على المنصات الرسمية.

الهند حين غرق البيت مع النهرفي ولاية مادهيا براديش، جلس "رامو" على صخرة مرتفعة يراقب مياه سد نارمادا وهي تبتلع بيته الطيني. قال وهو يشير إلى شجرة مانجو كانت تنمو بجوار منزله:
"زرعها أبي يوم ولدت. الآن ستغرق هي أيضًا... مثلنا".

لم يتلقَّ رامو ولا مئات من جيرانه تعويضًا كافيًا، ولم يعرفوا إلى أين يذهبون. بعضهم انتهى في أحياء فقيرة بالمدن، يعملون عمالة مؤقتة بلا أمان ولا أرض ولا هوية.
والاتحاد السوفيتي: المصنع أولًا، الإنسان آخرًا

"يفغيني"، عامل سابق في أحد مصانع الأورال، تذكر سنوات شبابه قائلاً:
"قالوا لنا إننا نبني مستقبل الأمة. لكننا كنا نبني قبورنا. كنا نعمل حتى تتشقق أيدينا، وإذا توقف أحدنا عن الإنتاج بسبب المرض، كان يُستبدل فورًا... كأننا أدوات رخيصة".
قصص التهجير القسري للقرى لبناء مصانع وسدود لم تكن مجرد إجراءات إدارية، بل اقتلاع جذور عائلات كاملة، ونقلها إلى عمارات رمادية بلا هوية.

وفي الصين: الممرات الثلاثة... دموع خلف البحيرة

"لي وانغ"، امرأة ستينية من سكان إقليم هوبي، وقفت تبكي يوم رحيلها عن قريتها التي غرقت لاحقًا تحت مياه سد "الممرات الثلاثة:"
"هنا تزوجت، هنا دُفن أجدادي، هنا لعب أطفالي. كيف أحمل كل هذا في حقيبة؟"
حصلت على شقة صغيرة في ضاحية مدينة مجاورة، لكن روح المكان لم تُعوض. صارت مثل غريبة، محاطة بجيران لا تعرفهم، وأرض لا تحمل ذكرياتها.

القاسم المشترك بين نارمادا، أورال، واليانغتسي أن "التنمية" لم تُطرح كوسيلة لخدمة الناس، بل كغاية بحد ذاتها. الدولة أو الحزب أو الشركة يرون الأرض والأنهار كفراغات في خرائطهم، يضعون عليها خطوطًا مستقيمة، غير مكترثين أن هذه الخطوط تمر فوق بيوت وأحلام وأجساد.

أما عن الأثر النفسي والاجتماعي
في الهند، كثير من المهجرين من مشاريع السدود عانوا من معدلات فقر أعلى بـ ٤٠٪ مقارنة ببقية السكان، ونسب اكتئاب مضاعفة.

في الاتحاد السوفيتي، العمل القسري في مشاريع البنية التحتية أودى بحياة عشرات الآلاف، وحوّل التهجير القسري المجتمعات القروية إلى جموع بلا هوية.

في الصين، تقارير تشير إلى أن أكثر من ٦٠٪ من المهجرين من سد الممرات الثلاثة لم يستطيعوا الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة، وبقوا في حالة اغتراب نفسي واجتماعي.

إن الشرق يبني سدوده ومصانعه على حساب أرواح شعبه، بلا مواربة. الغرب يرفع شعارات "التنمية المستدامة"، لكنه يموّل تلك المشاريع أو يستفيد من ثمارها، تاركًا الآخرين ليدفعوا الثمن. كلاهما يُشارك في ذبح الإنسان على مذبح "التقدم."

التنمية التي تقتلع البشر من جذورهم ليست تقدمًا، بل نوع جديد من الاستعباد.
السدود والمصانع قد تبدو إنجازات على الورق، لكنها تحمل في عمقها صرخات آلاف البشر الذين خسروا بيوتهم وأحلامهم.

ويبقى السؤال: ما قيمة نهرٍ يُضيء المدن إذا كان قد أغرق القرى التي عاشت على ضفافه؟
التنمية التي تبتلع الإنسان ليست تنمية.

# اقتصاد الطاعة: العيش كأدوات لا كبشر

المواطن في الدولة الشمولية ليس إنسانًا له رغبات وأحلام، بل وحدة إنتاجية، ترس في ماكينة كبرى اسمها "الدولة". لا يُقاس بكرامته أو حريته أو رفاهيته، بل بمدى قدرته على خدمة أهداف النظام، حتى لو سحقته عجلة التنمية الزائفة. في هذا النموذج، يتحول الاستهلاك نفسه إلى جزء من الولاء: أنت لا تستهلك لتسعد، بل لتثبت أنك جندي مطيع في جيش الاقتصاد.

الصين: تنمية بلا رفاه

مشاريع الصين العملاقة: ناطحات السحاب، المصانع المتوهجة ليلًا، شبكة السكك الحديدية الأسرع في العالم. لكن خلف هذه الصورة "المبهرة"، ملايين العمال الذين لا يحصلون إلا على فتات.

الأجور بالكاد تكفي الطعام والسكن في مساكن ضيقة أشبه بصناديق حديدية. لا تأمين صحي شامل، لا ضمان اجتماعي حقيقي، بل "خدمة التنمية."

دراسة للبنك الدولي (٢٠٢٠) أشارت إلى أن أكثر من ٦٠٠ مليون صيني يعيشون على أقل من ١٥٠ دولارًا في الشهر، في بلد يُعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

الدولة تهتم بمؤشرات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي، لكنها تتجاهل مؤشرات جودة الحياة: السعادة، الصحة النفسية، أو الحرية الشخصية.

الاتحاد السوفيتي: الاستهلاك وفق الأهداف لا الرغبات
المواطن السوفيتي لم يكن يشتري ما يشتهي، بل ما تسمح به خطة الدولة.
رفوف المتاجر كانت مليئة بأحذية متشابهة، لكنها فارغة من الفواكه أو السلع البسيطة التي يتوق لها الناس.
الدولة قررت أن الأولوية للصناعة الثقيلة لا للحاجات اليومية: الدبابات قبل الأحذية، الصواريخ قبل السلع الغذائية.
كانت الطوابير الطويلة أمام المخابز والسوبرماركت مشهدًا يوميًا، حيث يقف المواطن ساعات ليشتري رغيف خبز أو قطعة لحم.

حتى الاستهلاك كان جزءًا من الرقابة: تُمنحك الدولة ما تريدك أن تستهلكه، لا ما تحتاجه أنت.

الإنسان يُسحق بين صورتين متناقضتين: خطاب رسمي يتحدث عن "التنمية العظيمة"، وواقع شخصي مليء بالحرمان.
المواطن يشعر أنه مجرد وسيلة لإظهار نجاح الدولة على الورق، بينما يعيش هو حياة باهتة بلا رفاهية.
هذه الفجوة ولّدت مجتمعات تعاني من الإحباط، من فقدان المعنى، من الشعور بأن الحياة كلها مجرد خدمة لنظام لا يعترف بالإنسان إلا كرقم.

في الشرق: يُجبر الإنسان على الاستهلاك بما يخدم الدولة.

في الغرب: يُجبر الإنسان على الاستهلاك بما يخدم السوق.

هنا الطوابير أمام مخبز، وهناك الطوابير أمام متجر "آيفون."

في الحالتين، الحرية الحقيقية مغيبة: الإنسان لا يستهلك ليعيش أفضل، بل ليخدم منظومة أكبر منه.

في بكين، عامل يعود إلى غرفة مكتظة بعد ١٢ ساعة عمل، يفتح هاتفًا رخيصًا ليرى دعايات الدولة عن "الحلم الصيني."
في موسكو القديمة، امرأة تقف ثلاث ساعات في الطابور لتشتري قطعة زبدة، بينما التلفزيون يبث صورًا عن "إنجازات الصناعة الثقيلة."
في نيويورك، شاب يغرق في ديون بطاقة الائتمان لأنه اشترى ما لا يحتاجه ليشعر أنه جزء من "الحلم الأمريكي."

في النهاية، حين يتحول الإنسان إلى مستهلك مفروض عليه، لا إلى كائن حر، تصبح حياته مجرد انعكاس لشعار واحد:
"أنت موجود لتخدم، لا لتعيش".

# الإنسان في مواجهة ما بعد الإنسان

منذ البداية، كنا نتتبع خيوط القمع:
من العبودية الحديثة حيث يُستنزف الجسد باسم العمل،
إلى التنمية على حساب الإنسان حيث تُبنى السدود والمصانع على أنقاض البيوت،
إلى تفكيك الأسرة والمجتمع باسم السيطرة،
إلى التحكم بالوقت والحياة اليومية،
إلى مصادرة الثقافة والفكر،
إلى اختزال المواطن إلى مستهلك للدولة،
وصولًا إلى القانون المسلّح الذي يجرّم الإنسان بدل أن يحميه،
وانتهاءً بـ المستقبل القمعي حيث تتحول التكنولوجيا إلى قفص، ويصبح الإنسان مجرد رقم مراقَب.

كل مقالة كانت مرآة لوجه من وجوه الاستبداد. لكن السؤال الأخير يبقى: ماذا بعد كل هذا؟

الإنسان الغائب... الإنسان الحاضر

النظام الشمولي يحاول إلغاء الإنسان: جسده، أسرته، ثقافته، زمنه، حتى أحلامه.
لكنه ينسى أن الإنسان ليس مجرد مجموع هذه الأشياء. هناك شيء عصيّ على المحو: القدرة على الرفض.

الاتحاد السوفيتي انهار حين توقّف مواطنوه عن الإيمان بكذبة "الدولة الأبدية."

الصين، رغم جدار الرقابة الرقمية، لا تستطيع أن تمنع أحلام شاب يطمح لعالم أوسع.

كوريا الشمالية، رغم السجون المفتوحة، لم تستطع أن تمنع الشباب من تبادل أغنية على USB.
حين تتراكم فصول القمع، من عبودية العمل القسري، إلى سحق الأسرة والمجتمع، إلى ابتلاع القانون والثقافة والوقت، يبدو وكأن النهاية محتومة: مستقبل بلا إنسان.
لكن التاريخ لا يُكتب بيد الأنظمة وحدها، بل بيد البشر الذين رفضوا أن يُمحوا.
وفي اللحظة التي يظن فيها النظام أنه امتلك كل شيء، تنبثق الشرارة من حيث لا يتوقع.

الدولة الشمولية، قديمًا وحديثًا، صنعت مشاريع كبرى وبنت مدنًا شاهقة، لكنها كلها انهارت حين تجاهلت الإنسان. الاتحاد السوفيتي لم يسقط بمدافع الغرب وحدها، بل بسأم مواطنيه، بانكسار الإيمان بالقانون، وبعجز الثقافة الممسوخة عن إقناع الناس بمعنى الحياة.

كل نظام يختزل الإنسان إلى رقم في ملف، أو أداة في آلة، يكتب نهايته بنفسه. لأن ما يميز الإنسان عن كل آلة هو أنه يعرف أن يقول: لا.
إن المقاومة اليومية – خيوط غير مرئية
حين يتهامس العمال في المصانع عن ظلمهم.

حين تقرر أم أن تحكي لأطفالها قصة عن الحرية، رغم الرقابة.
حين يكتب مثقف نصًا في الخفاء، يعرف أن لا أحد سيقرؤه الآن، لكنه يزرع بذرة للغد.

هذه ليست تفاصيل عابرة، بل نقاط ضوء صغيرة تخرق جدار الظلام
شاب في بكين يفتح نافذة سرية عبر VPN ليقرأ ما حجبوه عنه.
طالبة في بيونغ يانغ تخفي تحت وسادتها أغنية محظورة جلبها صديق عبر USB.

عامل بسيط في أي مدينة عربية يهمس لأطفاله قبل النوم أن "العالم أوسع من جدران الدولة."
هذه الأفعال الصغيرة ليست مجرد هروب، بل إعلان ضمني أن الإنسان لم يُمح بعد.
المستقبل ليس قدرًا مكتوبًا. يمكن إعادة تعريفه:

التنمية ليست سدودًا وجسورًا فقط، بل كرامة إنسانية وصوت مسموع.

القانون ليس سوط الدولة، بل عقد اجتماعي يحمي الضعيف من القوي.

التكنولوجيا ليست أداة مراقبة، بل أداة تحرير تفتح أفقًا جديدًا للوعي.

الأنظمة التي تبشر بـ "ما بعد الإنسان" تنسى أن الإنسان ليس آلة قابلة للاستبدال، ولا جسدًا يمكن استغلاله إلى ما لا نهاية.
الإنسان يحمل في داخله سرًا لا يُقاس بالإنتاجية أو الطاعة: القدرة على الحلم.
والحلم هو أول بذرة للثورة، وأول خطوة لبناء مستقبل جديد.

في النهاية، ليست الدولة هي من يقرر مصير المستقبل، بل البشر الذين يرفضون أن يكونوا مجرد وقود في ماكينة عمياء.
التاريخ يُكتب دائمًا بيد الذين تشبثوا بإنسانيتهم، حتى في أزمنة بدا فيها الإنسان منتهي الصلاحية.

ولعل أعظم مقاومة ممكنة، ليست فقط في مواجهة السجون أو الكاميرات أو القوانين، بل في جملة بسيطة يهمسها كل إنسان في داخله:
"أنا لست وسيلة، أنا الغاية".

هذه السلسلة لم تكن عن الشرق فقط، ولا عن الغرب فقط، بل عن الإنسان في مواجهة كل أشكال الاغتراب والقمع.

في الغرب أيضًا، يُستنزف المواطن باسم السوق والاستهلاك.
وفي الشرق، يُسحق باسم الدولة والأمن.
لكن الخيط المشترك واحد: الإنسان يُدفع إلى الهامش.
إن كانت الدولة تحلم بعالم "ما بعد الإنسان"، فإن أعظم مقاومة ممكنة هي أن يتشبث كل فرد بإنسانيته:
أن يقول ببساطة، في وجه كل آلة، كل قانون مزيف، كل مشروع ضخم يُبنى على أنقاض البشر:

**"نعم أنا لست وسيلة. أنا الغاية".**

# المأساة الثالثة

## الجمهورية الجديدة التائهة

سلسلة مقالات ناقدة، بعضها ساخرة، تكشف تشتتنا بين أفكار الشرق والغرب، وكيف تم استيراد السيء من كل نموذج وضاعت الشعوب بين التجارب غير المدروسة.

هدف هذه سلسة التأكيد والذكير أننا **أصحاب حضارات عظيمة، وأن التقدم الحقيقي ممكن لو حكمنا بوعي بعيد عن الجهل والهيمنة الخارجية وممكن بكل بساطة نشتغل بدراسات جدوى مش بأوهام الإلهام السماوي.**

# من القاهرة... هنا بكين، من القاهرة... هنا واشنطن:

مصر بين نيران القيم والنماذج السياسية

في عالمٍ يتجه نحو صراع مفتوح بين القوى الكبرى، وأقطاب متعددة تعلن انتهاء زمن القطب الواحد

لم تعد القاهرة مجرّد عاصمة لدولة إقليمية، بل باتت ساحة يتقاطع فيها نفوذ واشنطن وبكين، ويتصارع فيها نموذج الدولة الليبرالية الغربية مع النموذج السلطوي الشرقي .

وبين الرغبة في التنمية، والحنين إلى الاستقرار، والخوف من الحرية، تقف مصر في مفترق طرق: إلى أين تتجه؟ ومن يُلهم قراراتها السياسية والثقافية؟ ومن يربح قلب الدولة وعقل المواطن؟

"هنا بكين": الحلم بالتنمية دون حرية

الصين تقدم نفسها كقصة نجاح عظيمة: دولة منضبطة، تنموية، صاعدة بلا توقف. ويجد هذا النموذج صداه في القاهرة من خلال:

خطاب رسمي يمجّد الإنجاز على حساب الحقوق.

إعجاب إعلامي بالبنية التحتية والقطارات فائقة السرعة.

تبرير السلطوية باعتبارها ضرورة للنهوض الاقتصادي.

ومع تصاعد النفور من الضغوط الغربية، – في نظر بعض النخب خصوصا من هم علي يمين السلطة بشكل معلن او من يلعبون دور المعارضة المستأنسة – تبدو الصين شريكًا "لا يتدخل"، لا يسأل عن الحريات، لكنه يقدم القروض والتكنولوجيا.

"هنا واشنطن": الغرب المتراجع لكنه الحاضر دومًا رغم ازدواجية معاييره

ورغم كل شيء، يبقى الغرب حاضرًا بقوة:

أمريكا والاتحاد الأوروبي ما زالوا شركاء اقتصاديين وعسكريين رئيسيين.

المؤسسات الدولية التي تضخ أموالاً في الاقتصاد المصري هي في معظمها غربية التوجه.

الأفكار الغربية – من حرية التعبير إلى الديمقراطية – لا تزال تجد من يؤمن بها، خاصه بين الشباب والمجتمع المدني.

لكن مع ذلك، يشعر كثيرون بالخذلان من الغرب، إما بسبب ازدواجية المعايير، أو بسبب دعم أنظمة غير ديمقراطية، ما يفتح الباب أمام منافسين جدد مثل بكين وموسكو.

هنا القاهرة: اللعب على الحبلين... أم السقوط بينهما؟

السياسة المصرية تمارس منذ سنوات لعبة التوازن:

الاقتراب من الصين وروسيا دون قطع الحبل مع واشنطن.

الاستفادة من التنافس بين القوى الكبرى للحصول على استثمارات أو شرعية دولية.

استخدام خطاب "الخصوصية الثقافية" لتفادي الالتزامات الحقوقية الدولية.

لكن هذا التوازن يحمل مخاطره:

أن تصبح القاهرة ساحة نفوذ لا فاعل مستقل.

أو أن تنعكس التناقضات الدولية على الداخل المصري، فتتعمق الانقسامات الثقافية والاجتماعية.

ويبقي المواطن المصري: بين القيم المتصارعة

ليس الصراع بين بكين وواشنطن صراعًا جيوسياسي فقط، بل هو صراع على معنى الحياة العامة:

هل الحرية خطر أم حق؟

هل النجاح يعني الطاعة أم المشاركة؟

هل الدولة فوق الفرد أم العكس؟

هذه الأسئلة يواجها المصري يوميًا، في التعليم، في الإعلام، وفي علاقته بالدولة والمجتمع. والصراع الخفي بين النماذج يُعيد تشكيل وجدانه وتفكيره، دون أن يشعر.

من القاهرة... إلى أي نموذج ننتمي؟

من القاهرة، نسمع أصداء بكين وواشنطن تتصارع في الخطاب، في القرار، وفي الثقافة. لكن الخيار الحقيقي لم يُحسم بعد. فهل تختار مصر طريقًا يُحقق التنمية مع الكرامة؟ الأمن مع الحريات؟ أم تكتفي بتقليد هذا أو ذاك؟

الجواب لا يأتي من بكين أو واشنطن، بل من الداخل: من القدرة على بناء نموذج مصري حقيقي، يوازن بين الهوية والانفتاح، وبين الدولة والإنسان

فحقوق الإنسان ليست حكرًا على الغرب، ولا التنمية ملكًا للشرق مصر لم تُولد بالأمس أو أول أمس؛ فالقاهرة عاصمة دولة تحمل تاريخًا يمتد لآلاف السنين، تستطيع أن تصنع نموذجًا يجمع بين الحرية والتنمية إن أرادت أن تكون المنار الذي يهتدي به بكين وواشنطن، إن أرادت هم أو تركوها تريد".

# الديمقراطية على الطريقة الصينية؟

## كيف تُسوَّق النماذج السلطوية في الخطاب المصري

في السنوات الأخيرة، بدأت نغمة جديدة تتسلل إلى الخطاب الرسمي والإعلامي في مصر: أن الديمقراطية الغربية "لا تناسبنا"، وأن هناك "نماذج بديلة" أكثر توافقًا مع خصوصيتنا الثقافية والتنموية. وفي صدارة هذه النماذج يأتي "النموذج الصيني"، الذي يُروَّج له بوصفه ديمقراطية منضبطة أو "ديمقراطية تشاركية" تعمل لصالح التنمية والاستقرار.

لكن خلف هذا الترويج يكمن سؤال جوهري: هل ما يتم تسويقه كـ"نموذج بديل" هو ديمقراطية بالفعل؟ أم مجرد محاولة لتبرير السلطوية بقالب فكري مستورد من الشرق؟

لا تتبنى الدولة المصرية رسميًا النموذج الصيني بالكامل، لكنها تشير إليه كمثال على:
التنمية دون اضطرابات سياسية.
الحكم طويل الأمد بيد قيادة "قوية وعاقلة."
تحجيم دور المعارضة لحماية "الاستقرار."
ويظهر ذلك في:
خطب المسؤولين حول "الديمقراطية التي تناسب خصوصيتنا."
مقالات الرأي التي تتحدث عن "فشل النموذج الغربي."
التركيز الإعلامي على إنجازات الصين، دون ذكر القمع أو انعدام التعددية.

يدور الخطاب الإعلامي: من "الخصوصية" إلى "الديمقراطية التنموية" ويتزايد استخدام مفردات مثل:
نحتاج ديمقراطية تنموية لا فوضوية
الغرب يفرض علينا معاييره بينما هو نفسه فاشل
الشعب يريد التنمية لا صناديق الانتخابات

وهذا الخطاب يُعيد تدوير أطروحات صينية وروسية، لكنه يُقدَّم بلغة محلية تبرّر ما هو قائم من قمع، لا كدعوة لتبني نموذج فعّال جديد.

<u>ومن أهم أمثلة تطابق الخطاب المصري والشرقي</u>
أولا مثال فيما يتعلق بـ أولوية "الاستقرار" على "الحرية"

تصريح الرئيس الصين شي جين بينغ:
" <التنمية لا يمكن أن تتحقق بدون الاستقرار. إذا غرقت البلاد في الفوضى، فكيف يمكن الحديث عن حقوق الإنسان؟"

وفي مصر: يتكرر خطاب يربط بين ثورات ٢٠١١ وبين الفوضى، ويُحمّل الحريات الزائدة مسؤولية الانهيار.
مثال تصريح المصري عبد الفتاح السيسي (أكتوبر ٢٠٢١):

"عايزين حرية؟ طب ما الثورة جابت الحرية، شوفوا حصلنا إيه... البلد كادت تضيع".

ثانيا التصريحات التي تتعلق بالتركيز على التنمية الاقتصادية كشرعية بديلة

تصريح من وزارة الخارجية الصينية:
" ‹حقوق الإنسان تبدأ من الحق في الحياة والتنمية. الديمقراطية ليست وجبة موحدة تناسب الجميع".

مصر: يتم تقديم المشروعات القومية والبنية التحتية كدليل على نجاح النظام وبديل عن المطالبة بالحقوق السياسية.

تصريح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي :(2020)
" ‹حقوق الإنسان مش بس حرية تعبير... حقوق الإنسان يعني صحة وتعليم وشغل وسكن محترم. واستطرد أن مش عارف اعلم مش عارف أعالج وبتكلموني عن حقوق انسان"

وأيضا التصريحات المتطابقة المتعلقة بالعداء لما يسمى بـ"التدخل الأجنبي"

تصريح الرئيس شي جين بينغ:(2021)
" ‹لن نسمح لأي قوة أجنبية أن تُنظّر علينا بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان".
تصريح الرئيس السيسي:(2022)
"إحنا مش هانسمح لحد يتدخل في شؤوننا... إحنا دولة ذات سيادة وعارفين مصلحة بلدنا".

بالإضافة للتصريحات المتطابقة فيما يمكن وصفه ب شيطنة منظمات المجتمع المدني والربط بينها وبين الفوضى

تصريح من مسؤول صيني:(2020)
" ‹المنظمات الممولة خارجياً قد تُستخدم كأداة لزعزعة الاستقرار".

تصريح الرئيس السيسي:(2018)
" حمش كل اللي يشتغل في المجتمع المدني وطني... في ناس بتشتغل ضد بلدها باسم الحقوق".

وأخيرا يتلاقى الخطاب الإعلامي والسياسي المصري مع الخطابات التي يمكن وصفها (شرقية أو خطابات الكتلة الشرقية عل رأسها الصين وروسيا) في استخدام مصطلحات مثل "الديمقراطية المنضبطة" أو "الخصوصية الثقافية"

تصريح رسمي للخارجية الصينية :(2022)

" حالديمقراطية ليست ملكاً للغرب... لدينا ديمقراطيتنا الخاصة التي تناسب ثقافتنا".

تصريح الرئيس السيسي:(2016)

"ماينفعش ناخد تجارب أوروبا ونطبقها هنا... إحنا لينا ظروفنا وتاريخنا".

<u>والسؤال الأن هل النموذج الصيني ديمقراطي فعلًا؟</u>

من وجهة نظر غربية وليبرالية، النموذج الصيني لا يُعتبر ديمقراطية إطلاقًا:

فلا توجد انتخابات حقيقية.
والحزب الواحد يسيطر على الدولة والمجتمع.
ولا حرية تعبير أو صحافة مستقلة.
والرقابة والتجسس جزء من الحياة اليومية.
لكن الحزب الشيوعي الصيني يسوّق نموذجه باعتباره "ديمقراطية منضبطة" قائمة على التمثيل غير الانتخابي و"المشاركة من خلال المنظمات الرسمية."
وهذا المفهوم يجد صدًى في الدول السلطوية التي تسعى لتجميل وجهها أمام شعوبها والعالم.

<u>لماذا يُسَوَّق هذا النموذج في مصر الآن؟ ذلك أن هذا انكوذج يمكن استغلاله</u>

كمبرر للقبضة الأمنية: مواجهة الأزمات تتطلب "حزمًا"، والديمقراطية تُصوَّر كعبء.

كمنافس للغرب: في ظل صدامات مصر مع انتقادات الغرب، يبدو النموذج الصيني "مريحًا" كخيار بديل.
كخدعة لفظية: التلويح بكلمة "ديمقراطية" بشكل مرن لتفريغها من مضمونها الحقيقي.

وتمثل خطورة في إفراغ الديمقراطية من معناها
فعندما تصبح "الديمقراطية" مجرد تنمية دون حقوق، أو مشاركة دون تعددية، فإننا لا نؤسس لنظام بديل، بل لشرعنة الاستبداد، مع تغليفه بلغة حديثة.
وإذا فقد المواطن الثقة في أن الديمقراطية تعني حقوقًا ومشاركة، فإن ذلك يؤدي لتطبيع القمع كمصير دائم.
ولا أري غير البديل الحقيقي المتمثل في ديمقراطية محلية لا مزيفة

ما تحتاجه مصر ليس استنساخ الغرب، ولا تقليد الصين، بل:
نموذج ديمقراطي يراعي الواقع المحلي، دون أن يتخلى عن الحقوق الأساسية.
ومشاركة سياسية حقيقية، تضمن المساءلة وتفتح المجال للنقد والتعددية.
وتنمية قائمة على الشفافية، لا على الصمت القسري.

في ختام حديثي اليوم أري ضرورة التأكيد على أن

"الديمقراطية على الطريقة الصينية" قد تبدو جذابة لبعض النخب السلطوية، لكنها ليست حلًا حقيقيًا لشعوب تبحث عن الكرامة والعدالة. والمطلوب هو إعادة تعريف الديمقراطية من داخل التجربة المصرية، لا استبدال القمع المحلي بمقولات سلطوية مستوردة من الشرق

التنمية ليست بديلاً عن الحقوق فلا تنمية حقيقية بدون ضمان حقوق الإنسان. التنمية التي تأتي على حساب الكرامة والحريات ليست سوى مشروعات أسمنت وحديد فارغة، لا تُبني عليها دولة قوية

لا للمقايضة: لا الأمن يغني عن الحرية، ولا الخبز عن الكرامة

الاختزال الأخلاقي والسياسي الذي يقول "إما الأمن أو الحرية"، أو "إما التنمية أو الديمقراطية"، هو تلاعب بالوعي لا يليق بدولة تحترم نفسها

لطريق إلى مستقبل عادل لا يمر عبر استيراد نسخ استبدادية من الخارج، بل عبر صياغة نموذج مصري حقيقي يحترم الحقوق والحريات ويؤمن بأن المواطن شريك لا تابع. حقوق الإنسان ليست ترفاً نخبوياً، بل شرطاً لازماً لبناء دولة عادلة ومستقرة.

# الشباشب والمراحيض

## دليلك لأن تصبح ديكتاتور فاشل ... ملحمة القمع الشرقي

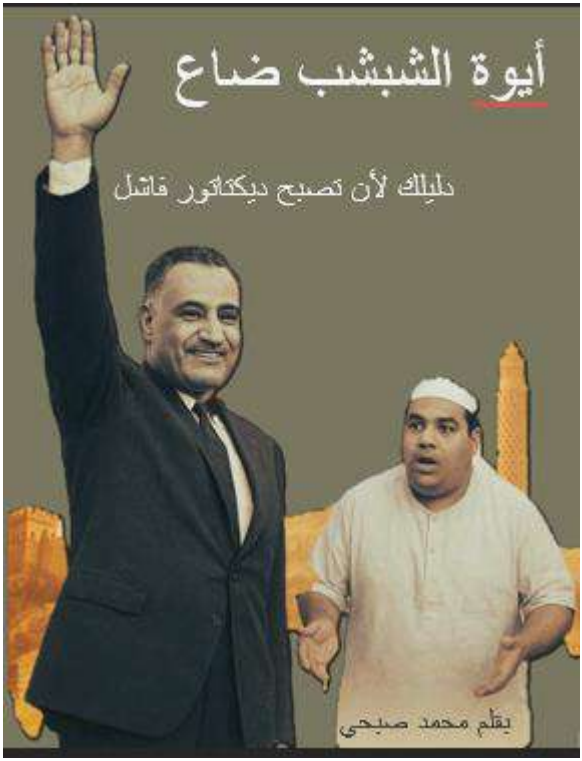


عزيزي المواطن عزيزي الفقير

"إن كنت تتمنى أن تكون ديكتاتورًا يكتب عنه التاريخ... لكن للأسف حظك أو ربما حظنا هينتهي بينا في قائمة الفاشلين".

هل تريد أن تتعلم فنون الاستبداد دون أن تحصد أي ثمار؟

هذه وصفة مجرّبة: جرعة من ناصر، رشة من الحزب الشيوعي، والنتيجة مضمونة... ديكتاتورية فقيرة.
ورقة وقلم ياسييد الكل واكتب ورايا

في الستينيات، قرر عبد الناصر أن يخوض معركة كبرى سماها "مكافحة الحفاء". الدولة التي بشّرت بالعدالة الاجتماعية وجدت الحل الجذري لأزمة الفقر في توزيع شباشب على ملايين المصريين.

بعد عقود، الحزب الشيوعي الصيني أعلن عن "ثورة المراحيض". بلد على وشك غزو الفضاء، لكنه اكتشف أن ملايين الفلاحين ما زالوا يقضون حاجتهم في حفرة من الطين.

الشباشب والمراحيض ليسا مجرد تفاصيل. إنهما عنوانان يلخصان فلسفة حكم كاملة: التجميل السطحي لمأساة عميقة. بدلًا من معالجة أصل المرض، فلسفة شبه فلسفة نخبي التراب تحت السجادة.

جمال عبد الناصر ورفاقه الأحرار من ناحية وتشي جين بينغ واسلافه من ناحية يتشابهون في الكثير فمثلا

في البداية الفلسفة السياسية

الصين التزمت بالشيوعية الصارمة، ثم دمجتها بإصلاحات اقتصادية صنعت معجزة النمو.

مصر رفعت شعار الاشتراكية العربية، فأنجبت مسخًا لا هو رأسمالي ولا هو اشتراكي.

تشابهوا ايضا او تتطابقوا هو أقرب للواقع في الخطاب الشعبوي

فالصين بشّرت بـ "الحلم الصيني."

ومصر الثورة تغنّت بـ "الكرامة الوطنية" و"صوت العرب."

النموذجين عزفا على أوتار العاطفة الجماعية، ودهسا حقوق الفرد.

وليكتمل المشهد جاء القمع السياسي الذي يمثل النشاط الرياضي المفضل للجميع

الصين: حزب واحد يتحد فيها كل الاحزاب والاطياف والقوميات وهو من يقرر كل شيء.

مصر: حلّ الأحزاب وإنشاء اتحاد اشتراكي واحد. وأي اختلاف او خلاف ولو في جزي من تفصيله هامشية مكانه المعتقل.

والوصفة السحرية للكتلة الشرقية ولدول الحياد او الدول التي لا تنحاز شعار علي لوحة إعلانات علي أكبر جسر في الوطن يكتب عليه "التنمية مقابل حقوق الإنسان"

الصين ضحّت بالحرية لكنها بنت تنمية حقيقية.

مصر ضحّت بالحرية وخسرت التنمية أيضًا.

اما عن الانغلاق السياسي: فهو الهواية الترفيهية للأنظمة الشرقيّة." لديهم عزيزي

فالصين اخترعت "جبهة أحزاب" للديكور واستبدل مصطلح الشراكة بأوامر الإتحاد واختفت الائتلافات وحل محلها اتحاد الاحزاب.

ومصر ناصر ابتكرت "الاتحاد الاشتراكي العربي."
نفس المسرحية: حزب واحد يصفّق لنفسه.

اما عن المبررات التي يمكن ان تسوقها لشعبك: فالخطر الخارجي كذريعة وفزاعه والتي لا تبرح ان تترك النيش إلا في المناسبات والاعياد الوطنية تخرج لاستخدامها في الادعاء اننا نواجهها ثم تعود لرفها أمنه في انتظار ان ندعي الانتصار الوهمي عليها في المناسبات القادمة

الصين: "الإمبريالية وتايوان". ومصر: "الاستعمار وإسرائيل."

في الحالتين، أي قمع داخلي يبرَّر بالعدو الخارجي.

وبعد كل المتشابهات والمناخ الصحي للمشردين والعاطلين والحفاة العراة كانت النتيجة منطقية لكنها اختلفت في النموذجين

الصين، رغم كل ديكتاتوريها، تحوّلت إلى قوة عالمية.

مصر، رغم نفس الديكتاتورية، غرقت في فشل اقتصادي واجتماعي.

ولو كنت ولدت قبل ١٠ اعوام من ميلادي لكنت قد توجهت للمقطم حيث عمنا أحمد فؤاد نجم. وطلبت منه تعديل في قصيدته "عيد ميلاد الرئيس "، والذي قارن بين مصر واليابان بعد ٥٢ اليابان كانت مدمرة وإحنا فوق، وبعد عشرون عاما صارت في السماء وبقينا في الحضيض. لو كان نجم حيًا اليوم، لكان غيّر اليابان بالصين. كان سيقول:

"فاكر الصينيين زيكم ديكتاتوريين... شوف هما فين وإحنا فين."

في النهاية لا أجد ما أقول أفضل من التقرير أن الصينيون صنعوا معجزتهم فوق جثث الحرية. ونحن لم نصنع إلا المقابر".
المأساة أن مصر أخذت من الصين القمع ولم تأخذ منها التقدم. تعلمنا من الشرق أسوأ ما فيه: استبداد بلا مقابل.

الصين أنشأت مصانع وناطحات سحاب فوق رؤوس شعبها المقموع. ونحن بنينا سجونًا وأسوارًا فوق ظهورنا العارية .
هم على الأقل عندهم مرحاض نظيف. ونحن ما زلنا نبحث عن الشبشب الضائع وسط تعاقب الاحرار من المؤسسة الحرة.

# كيف توازن مصر بين النماذج السياسية في ملف الحقوق الاساسية؟"

في عالم تتصارع فيه النماذج السياسية بين الديمقراطية الليبرالية والسلطوية ذات الطابع التنموي، تجد مصر نفسها في موقع معقد، تحاول فيه الموازنة بين النموذج الأوروبي القائم على الحقوق الفردية، والنموذج الصيني القائم على الاستقرار والتنمية. فكيف تؤثر هذه الموازنة على ملف حقوق الإنسان في الداخل المصري؟ وهل باتت مصر أقرب إلى تبنّي رؤية شرق آسيوية "برجماتية"، أم أنها ما تزال تراعي معايير الغرب تحت ضغط السياسة والاقتصاد؟

أولًا: أوروبا... الشريك التاريخي والضاغط الحقوقي
الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لمصر، ويقدّم مساعدات تنموية ومالية ضخمة.

تمثل أوروبا مصدرًا دائمًا للضغط في ملفات:
حرية التعبير.
المحاكمات العادلة.
أوضاع السجون.
قمع المعارضة والمجتمع المدني.
لكن هذا الضغط أصبح في السنوات الأخيرة أقل حدة، بسبب:
مخاوف أوروبا من الهجرة غير النظامية.
دور مصر في ضبط الحدود ومكافحة الإرهاب.
الاعتماد الأوروبي المتزايد على الغاز المصري بعد أزمة أوكرانيا.
والنتيجة: مرونة في المواقف الأوروبية، دون أن تختفي الانتقادات الحقوقية بالكامل.

أما الصين... الحليف الصاعد و"البديل الآمن" سياسيًا

تمثل الصين نموذجًا تنمويًا بلا اشتراطات سياسية.
تروج لفكرة "الخصوصية الثقافية" و"رفض الهيمنة الغربية."
شجعت مصر على تقبل خطاب:
"الاستقرار قبل الحريات."
"الحقوق الاقتصادية والتنموية أهم من السياسية."
"رفض التدخل في الشأن الداخلي."

ويظهر التأثير الصيني في:
لغة الخطاب الرسمي المصري.
التوسع في الشراكة بمشاريع كبرى دون شروط حقوقية.
تبرير القيود تحت مسمى "السيادة الوطنية."
النتيجة: تبني تدريجي لنموذج "السيطرة مقابل التنمية"، كما تروّج له الصين.

والسؤال الان: كيف توازن مصر بين النموذجين؟

مصر لا تتبنى نموذجًا واحدًا بوضوح، بل تستخدم المنهج الانتقائي البراغماتي: حقوق الإنسان تقبل الضغط مشروط بالمساعدات ودون شروط سياسية وتقبل النقد حينًا وتتجاهله حينًا أما عن الشراكات الاقتصادية عادة ما تكون تميل نحو الصين للتوسع السريع والخطاب الرسمي غير مقيد بالحريات ويركّز على السيادة والتنمية بمعني يتبني النظام المصري خطاب أقرب إلى النموذج الصيني وبالنسبة للتعامل المجتمع المدني دعم مشروط أو تجاهل وفي الكثير من الأحيان عداء |تضييق محلي مع تمثيل شكلي خارجي

هناك أسباب داخلية وخارجية تدفع مصر للموازنة بين النموذجين الغربي والشرقي:

داخليًا: النظام السياسي يسعى لتجنب الضغوط والاحتجاجات، ويرى في النموذج الصيني مثالًا يُحتذى.
خارجيًا: لا يمكن الاستغناء عن الدعم الأوروبي، سواء ماليًا أو سياسيًا.
إقليميًا: المنافسة مع قوى مثل تركيا وإيران تتطلب تنوعًا في الحلفاء والمواقف.
استراتيجيًا: الحفاظ على شرعية دولية دون تقديم تنازلات داخلية حقيقية.

أخيرا تلعب مصر دورًا معقدًا في ساحة تتنازعها النماذج السياسية الكبرى. وبين خطاب الحقوق الغربي، والنموذج التنموي الصيني، تميل الدولة المصرية نحو مزيج انتقائي يخدم بقاؤها السياسي، ويقلل من الضغوط دون تغييرات جوهرية.
لكن يبقى التحدي الأكبر: هل يمكن أن تستمر هذه الموازنة دون أن يدفع المواطن المصري ثمنًا باهظًا من حريته وكرامته؟

# " الديمقراطية التشاركية الصينية: عندما تصبح المشاركة أداة للسيطرة"

تطرح الصين في السنوات الأخيرة نموذجًا بديلاً للديمقراطية الليبرالية يُعرف بـ"الديمقراطية التشاركية ذات الخصائص الصينية"، وتقدّمه كصيغة أكثر استقرارًا وملاءمة لدول الجنوب العالمي. هذا النموذج، الذي يرتكز على قيادة الحزب الشيوعي ويستبدل الانتخابات التعددية بآليات تشاور داخلية، يبدو للوهلة الأولى بديلاً عمليًا. لكن عند التمحيص، تتبدى مجموعة من العيوب البنيوية التي تقوض هذا النموذج من الداخل، وتكشف عن فشل في تحقيق جوهر الديمقراطية: تمكين الشعب ومساءلة السلطة.

**غياب التعددية السياسية الحقيقية**

أحد أبرز عيوب الديمقراطية التشاركية الصينية هو **استبعاد التعددية الحزبية**. فالحزب الشيوعي الصيني يحتكر السلطة، ولا يوجد مجال حقيقي لتداول السلطة أو ظهور قوى معارضة. ما يُقدَّم من "آراء متعددة" داخل النظام هو في الحقيقة **تنوع آراء داخل الحزب نفسه**، لا تعبير عن تنافس سياسي حقيقي. وهذا يُفرغ المشاركة من معناها الحقيقي، لأنها تجري ضمن إطار مغلق مسبقًا.

**المشاركة شكلية لا فعلية**

رغم الحديث عن "التشاور الشعبي" و"الاستطلاعات"، فإن أغلب آليات المشاركة في الصين **لا تؤدي إلى تغيير فعلي في السياسات العامة**.

المواطنون يُستشارون، لكن القرار النهائي بيد النخبة الحزبية.

المؤسسات مثل "المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني" لا تملك سلطات تشريعية فعلية، بل هي أقرب إلى منصات تأييد وتجميل للنظام.

**انعدام الشفافية والمساءلة**

الديمقراطية التشاركية في الصين تفتقر إلى أدوات **الرقابة المستقلة**، حيث:

لا توجد صحافة حرة قادرة على كشف الفساد أو المحاسبة.

القضاء غير مستقل، ويخضع لتوجيهات الحزب.

لا يُسمح للمنظمات المستقلة أو الأفراد بنقد سياسات الدولة خارج القنوات الرسمية.

النتيجة: مشاركة دون رقابة، وتشاور دون محاسبة، وهو ما يتعارض مع أحد أهم أعمدة الديمقراطية.

**إقصاء الفئات غير المنسجمة مع خطاب الحزب**

المشاركة في الصين مشروطة بـ"الولاء السياسي" أو على الأقل "الصمت."

نشطاء، مثقفون، أقلّيات إثنية (مثل الإيغور والتيبت)، وأي صوت معارض، يُقصى من المجال العام.

لا توجد ضمانات لحرية الرأي أو التنظيم، مما يجعل "الديمقراطية" أداة لإعادة إنتاج الخضوع لا المشاركة.

**الخلط المتعمد بين الدولة والحزب**
في التجربة الصينية، الحزب الحاكم هو الدولة، والدولة هي الحزب. هذا الدمج يعني أن أي نقد لسياسات الدولة يُعتبر في الواقع هجومًا على "شرعية الحزب"، وبالتالي يُقابل بالقمع. وهذا يتناقض مع المفهوم الأساسي للديمقراطية، حيث يجب أن تكون السلطة عرضة للنقد والتغيير.

في الوقت الذي تروج فيه الصين لنموذج "الديمقراطية التشاركية" كبديل للنموذج الغربي، يتضح أن هذا النموذج **يفتقر إلى أبسط معايير الديمقراطية الجوهرية :** حرية التعبير، التعددية، الشفافية، والمساءلة. ورغم أنه قد يحقق استقرارًا نسبيًا على المدى القصير، إلا أن غياب الانفتاح السياسي الحقيقي يُبقي هذا النموذج هشًا ومعرضًا للانفجار من الداخل في حال فشل التوازن بين القمع والتنمية.
الديمقراطية لا تعني فقط "الاستماع" للشعب، بل تعني أولًا **أن يكون الشعب قادرًا على الاختيار والتغيير والنقد دون خوف** .وهذا ما لا يوفره النموذج الصيني، مهما كان لامعًا على السطح.

# حقوق الإنسان بين "الخصوصية الثقافية" والنموذج العالمي

## مصر في مرآة صراعات الشرق والغرب

في الخطاب السياسي المصري، كثيرًا ما يُقال إن "مفاهيم حقوق الإنسان الغربية لا تناسب ثقافتنا"، وإننا بحاجة إلى نموذج "خاص بنا"، ينبع من "الخصوصية الثقافية". وفي الخلفية، يتعمق الصراع الثقافي والسياسي العالمي بين الغرب الليبرالي، والكتلة الشرقية بقيادة الصين وروسيا، اللتين تروّجان لنماذج سلطوية ترفض المعايير الحقوقية الدولية.

لكن ما الذي تعنيه "الخصوصية الثقافية" في السياق المصري؟ وهل تُمثّل رفضًا حقيقيًا لهيمنة غربية، أم وسيلة لتبرير التراجع عن التزامات إنسانية عالمية؟

ظهر خطاب "الخصوصية" كردّ على الضغوط الغربية بشأن الحريات وحقوق الإنسان، خاصة بعد الثورة المصرية وما تلاها من انتكاسات سياسية.

ويستند الخطاب إلى عدة مرتكزات:

الهوية الدينية: القيم الإسلامية والمسيحية تختلف عن القيم الغربية (خاصة في قضايا الجندر والأسرة).
الخصوصية الحضارية: لمصر تاريخ وثقافة لا يمكن قياسها على مقاييس الآخرين.
السيادة الوطنية: لا يحق لأي طرف خارجي فرض رؤيته على مجتمع له ظروفه.

لكن هذه المرتكزات كثيرًا ما تُستخدم سياسياً، لا ثقافياً، لتبرير الاستثناء السلطوي.

وبين بكين وواشنطن: حرب قيم تنعكس في القاهرة

مع تزايد النفوذ الصيني والروسي، تتبنى بعض الدول – ومنها مصر – رؤى أقرب إلى الشرق في ملف حقوق الإنسان، حيث:

تُقدَّم التنمية أولًا، والحريات لاحقًا (أو أبدًا).
تُرفَض مفاهيم مثل حرية التعبير والتعددية بوصفها "تُستخدم لتفكيك الدولة."
تُعاد صياغة "الحقوق" باعتبارها امتيازات تُمنح من الدولة، لا حقوقًا أصيلة.

في المقابل، تدعو المنظومة الغربية إلى:
مركزية الحقوق المدنية والسياسية.
رقابة دولية على الانتهاكات.
ربط المساعدات الاقتصادية بسجل الدول الحقوقي.

وهكذا تتحول حقوق الإنسان من قضية إنسانية إلى ورقة في صراع جيوسياسي.

والسؤال الان هل الخصوصية تعني رفض المعايير الدولية؟

من المهم التمييز بين:
الخصوصية الثقافية الحقيقية: أي تكييف الحقوق مع السياق المحلي دون إفراغها من مضمونها (مثلاً، كيفية تطبيق حرية التعبير في مجتمع تقليدي).
الخصوصية الزائفة: أي استخدام الثقافة كذريعة للقمع والمنع والتعتيم.

حين تُستخدم "الخصوصية" لمنع الصحافة، أو لتبرير التعذيب، أو لإغلاق المجال العام، فهي ليست خصوصية... بل إفلات من المحاسبة.

وسؤال أخر هل المواطن المصري في المنتصف: ضحية أم فاعل؟

ضحية عندما يُحرَم من حقوقه بحجة "أنها لا تناسبه."

فاعل عندما يدرك أن حقوقه ليست مستوردة من الغرب، بل نابعة من كرامته الإنسانية.

إن الوعي الشعبي بأن الحقوق ليست ترفًا غربيًا، بل ضرورة لحياة آمنة وكريمة، هو ما يُفشل محاولات "توطين الاستبداد."

في النهاية من المهم التأكيد على أن الخصوصية لا تُلغِي الكونية

الحقوق ليست اختراعًا غربيًا، بل تطور إنساني مشترك. ويمكن لأي مجتمع أن يُكيّفها مع ثقافته دون أن يتنازل عنها. ما تحتاجه مصر ليس استيرادًا أعمى، ولا رفضًا مطلقًا، بل توطينًا ذكيًا للحقوق، يضع الإنسان في المركز، لا الدولة.

# هل ينجح النموذج الصيني في مصر؟

## قراءة في القبول الشعبي للنموذج السلطوي التنموي

مع تراجع النموذج الديمقراطي الغربي عالميًا، وتصاعد الخطاب المعادي للغرب في الداخل المصري، بدأت تبرز تساؤلات حول جدوى وتناسب "النموذج الصيني" – أي الحكم السلطوي المصحوب بتقدم اقتصادي وتنموي – كنموذج بديل قد يكون أكثر قبولًا لدى قطاعات من المصريين. فهل يمكن أن ينجح هذا النموذج فعلاً في مصر؟ وهل يقبله المواطن المصري العادي؟ وما الفروق الجوهرية بين السياق الصيني والمصري؟

ولنبدأ "النموذج الصيني "منظومة حكم ذات طبيعة سلطوية مركزية، تحت سيطرة حزب واحد، لا تسمح بتعددية سياسية حقيقية، لكنها تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتنمية بنية تحتية، وتحسنًا في بعض الخدمات العامة. ويُروَّج لهذا النموذج باعتباره بديلًا "فعالًا" عن الديمقراطية الليبرالية الغربية، خاصة في دول الجنوب العالمي.

والسؤال لماذا يُطرح هذا النموذج في مصر؟

خطاب رسمي مصري يميل إلى التمجيد بالنموذج الصيني: يتم التركيز في الإعلام المصري على نجاح الصين الاقتصادي، وقدرتها على فرض الاستقرار، دون الإشارة إلى محدودية الحريات العامة أو الرقابة المشددة على المجتمع.
الإحباط الشعبي من فشل الديمقراطية بعد ٢٠١١: كثيرون يرون أن تجربة ما بعد الثورة أدت إلى فوضى، وأن "الاستقرار" بات أولوية، حتى على حساب الحريات.
الإعجاب بالتنمية والبنية التحتية: ما يُبهر بعض المواطنين هو صور "المدن الذكية"، "القطارات فائقة السرعة"، و"التكنولوجيا الصينية"، ما يجعلهم يربطون بين السلطوية والنجاح.

لكن، هل تقبل القاعدة الشعبية في مصر فعلاً بهذا النموذج؟

الكثير من المصريين قد يقبلون بنموذج سلطوي، لكن قبول مشروط: بأن يحقق لهم تحسنًا فعليًا في مستوى المعيشة، صحة، تعليم، وفرص عمل. إذا لم يتحقق ذلك، فالحكم السلطوي يُنظر إليه كعبء، لا كمنقذ.

الا انه هناك مقاومة صامتة لدى الشباب ورغم الإعجاب ببعض مظاهر الانضباط الصيني، فإن فئة الشباب تميل للحرية والتعبير أكثر، خصوصًا ممن يتابعون الثقافة الكورية أو اليابانية. ويفضلون نظمًا تتيح لهم خيارات فردية لا توفرها النماذج السلطوية.

وأيضا هناك إدراك متزايد لدي المصريين بأن النموذج الصيني نجح لأسباب تتعلق بالثقافة والتاريخ والموارد البشرية الصينية، وليس فقط بسبب القمع. هذا يجعل تكرار التجربة "نسخة طبق الأصل" أمرًا غير واقعيًا.

هل نريد نسخة صينية؟ أم نموذجًا مصريًا؟

ربما السؤال الأهم ليس **"هل نريد أن نصبح مثل الصين؟"** بل: كيف نبني نموذجًا مصريًا يضمن الاستقرار والتنمية، دون سحق الحريات والكرامة الإنسانية؟ فالمجتمع المصري بطبيعته متعدد ومليء بالحيوية والابتكار، ولا يمكن اختزاله في نموذج سلطوي مغلق.

النموذج الصيني مغرٍ من حيث الظاهر، لكن لا يمكن نقله كما هو إلى مصر. يمكن أن نتعلّم منه، نعم، خصوصًا فيما يخص الانضباط والإنتاج، لكن دون أن نتخلى عن تطلعاتنا للحرية والعدالة والمشاركة. النجاح لا يأتي من تقليد الآخر، بل من إبداع نموذج محلي ينبع من حاجات الناس، ويصون كرامتهم.

# صدام القيم بين الجيل الجديد والدولة

من أين يستمد الشباب المصري مرجعيته الثقافية؟

في ظل عالم يتغيّر بسرعة مذهلة، يجد الشباب المصري نفسه في مواجهة مباشرة مع منظومة قيم تحاول الدولة فرضها بوصفها "ثوابت وطنية"، بينما هو منغمس في فضاء رقمي مفتوح تتدفق فيه أفكار وقيم عالمية متنوعة. هذا الصدام لا يبدو

ظاهريًا عنيفًا، لكنه عميق ومتراكم، ويعبّر عن نفسه في اللغة، والملبس، وطريقة التفكير، وحتى في نظرة الجيل الجديد لمفاهيم مثل الحرية، السلطة، الدين، والهوية.

الجيل الجديد كسر الحواجز الثقافية التقليدية فلا يُمكن اليوم الحديث عن شباب مصري منغلق على حدود الدولة القومية. من خلال الإنترنت، وتحديدًا منصات مثلTikTok ، YouTube، وInstagram، يتعرّف الشاب المصري على أساليب حياة وأفكار من الغرب (مثل الفردانية، حقوق الأقليات، حرية التعبير)، وأحيانًا من الشرق (مثل ثقافة العمل والانضباط في النموذج الآسيوي).

وباتت هناك فجوة كبيرة بين ما يُعلَّم في المدرسة والإعلام الرسمي، وبين ما يتلقاه الشاب فعليًا في الفضاء الرقمي.

الدولة المصرية تحاول جاهدة السيطرة على الوعي الثقافي وتسعي دائما للحفاظ على نموذج ثقافي محافظ يخلط بين القيم الدينية والوطنية، ويؤكد على الطاعة والاستقرار والتنمية قبل الحرية. هذا النموذج متأثر جزئيًا برؤية شرقية مستلهمة من الصين أو روسيا، حيث يُنظر إلى الحرية الغربية كسبب للفوضى والانهيار.

لكن المشكلة أن هذا النموذج لم يعد يجد صدى قويًا لدى الشباب، خاصة مع غياب مساحة الحوار الحقيقي وانسداد الأفق السياسي.

والمثير أن الشباب المصري لا يتبنى القيم الغربية أو الشرقية بالكامل، بل ينتقي منها ما يناسبه. من الغرب، يُعجب الكثيرون بفكرة الحرية الفردية والتعبير عن الذات، لكنه يرفض أحيانًا ما يعتبره "تفكيكًا للأسرة" أو "انفلاتًا أخلاقيًا". ومن الشرق، يُبدي اهتمامًا بالنجاح التنموي والانضباط (كما في النموذج الكوري أو الصيني)، لكنه يرفض الطغيان وتكميم الأفواه.

هنا نرى وعياً انتقائيًا لا يتبع إيديولوجيا محددة، بل يبحث عن نموذج يضمن الكرامة والحرية والنجاح معًا.

لكن الواقع أن الشاب المصري يخوض حربا حقيقة يدور في ساحة صراع صامت

المؤسسات التعليمية لم تعد المصدر الأول لتشكيل الوعي، لكنها لا تزال ساحة رمزية. كثير من الشباب يرى أن ما يُدرّس من مقررات "قديم ومتحجّر"، لا يتماشى مع العالم الذي يعيشونه في هواتفهم. بعضهم يعتبر المدرسة مكانًا للرقابة أكثر من التعلم، بينما تتحول الجامعة في أحيان كثيرة لساحة قمع بدلا أن تكون منبرًا للحرية.

الهوة بين جيل الشباب والدولة آخذة في الاتساع، خاصة مع غياب النقاش الجاد حول مستقبل البلد وهويته. استمرار الدولة في فرض نموذج ثقافي أحادي قد يؤدي إلى مزيد من الانفصال بين السلطة والناس، بينما إدماج الشباب في صياغة مستقبل الثقافة قد يفتح الباب أمام نموذج مصري خاص يجمع بين الانفتاح العالمي والجذور المحلية.

ليس الصدام بين الدولة والشباب صراعًا سياسيًا فقط، بل هو صراع على المرجعية الثقافية. هل نعيش وفق ما تفرضه السلطة؟ أم وفق ما نكتشفه بأنفسنا في العالم؟ الجواب لم يتحدد بعد، لكنه سيكون حاسمًا في مستقبل مصر السياسي والاجتماعي.

# مواجهة خطاب الكتلة الشرقية حول حقوق الإنسان

في العقود الأخيرة، برز خطاب جديد من قبل دول ما يُعرف بـ "الكتلة الشرقية" – وعلى رأسها الصين وروسيا – يعيد تعريف مفاهيم حقوق الإنسان من زاوية تركز على السيادة، التنمية، والاستقرار، على حساب الحريات الفردية والسياسية.

هذا الخطاب، الذي يتم تقديمه كبديل للنموذج الليبرالي الغربي، يمثل تحدياً عميقاً لفكرة عالمية حقوق الإنسان كما تكرست بعد الحرب العالمية الثانية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

**وقبل أي مناقشة لنري ملامح خطاب الكتلة الشرقية**
**سيادة الدولة فوق الحقوق الفردية :**ترى هذه الدول أن حقوق الإنسان لا يجب أن تتجاوز سيادة الدولة، بل يجب أن تُمارس ضمن شروط يفرضها السياق الوطني.
**الأولوية للتنمية الاقتصادية :**تُقدَّم التنمية والرفاه كمقياس لنجاح الدول في "حماية حقوق الإنسان"، مع تقليل أهمية الحقوق المدنية والسياسية.
**نقد ازدواجية المعايير الغربية :**تستغل الكتلة الشرقية الانتهاكات الغربية – مثل التدخلات العسكرية أو دعم أنظمة استبدادية – لتبرير مواقفها الرافضة للضغوط الحقوقية الدولية.

**أما عن مخاطر هذا الخطاب**
**تشويه المفهوم العالمي لحقوق الإنسان :**يؤدي هذا الخطاب إلى إفراغ حقوق الإنسان من جوهرها القائم على الكرامة والحريات الفردية.
**تبرير الاستبداد وقمع الحريات :**يتم استخدام هذا النموذج لتبرير الرقابة، سجن المعارضين، وإغلاق المجال العام.
**خلق حالة من الالتباس لدى الشعوب :**حيث يشعر المواطن أن الحديث عن الحريات هو أداة خارجية لزعزعة الاستقرار وليس حقاً أصيلاً.

**ويجدر بنا السؤال لماذا نحتاج لتعزيز قيم حقوق الإنسان الحقيقية؟**
**لإعادة الثقة في قيمة الإنسان وكرامته كغاية بحد ذاتها.**
**لتمكين المواطن من المشاركة والمساءلة**، باعتبار ذلك حجر الأساس لأي إصلاح أو تنمية مستدامة.
**لتحصين المجتمعات من الاستغلال السياسي**، سواء من قبل الأنظمة الاستبدادية أو القوى الدولية.

**والسؤال الان ما العمل؟ هل نترك مفهوم حقوق الانسان الحقيقي يدهس تحت الاقدام في الصراع بين ازدواجية معايير الغرب وسلطوية الشرق ... ما العمل؟**
**خطاب حقوقي بديل يتحدث بلغة المواطن :**يجب ألا تبقى مفاهيم الحرية والديمقراطية محصورة في النخب، بل تُبسط وتُربط بالواقع اليومي للناس.

**فضح التناقضات في النموذج الشرقي :**من خلال التوثيق الميداني والانفتاح الإعلامي على تجارب الضحايا.
**ربط الحقوق بالحياة اليومية :**كأن نُظهر كيف أن حرية التعبير تعني الحق في الاعتراض على فساد يسرق الموارد العامة.

**دعم المبادرات الحقوقية المحلية والمستقلة :**لتكون أصواتًا بديلة داخل المجتمعات.

**في النهاية لا أقول غير أنه** في عالم يشهد تصاعداً في خطاب القوة على حساب الكرامة، فإن الدفاع عن حقوق الإنسان لم يعد فقط مسؤولية قانونية أو سياسية، بل بات ضرورة أخلاقية ومعرفية. مواجهة خطاب الكتلة الشرقية يتطلب أكثر من رفض نظري، بل يحتاج إلى عمل ثقافي، اجتماعي وإعلامي يعيد الاعتبار للإنسان بوصفه الغاية، لا الوسيلة.

# حقوق الإنسان: وحدة لا تتجزأ ومسار لا يقبل المساومة

في خضم تصاعد الخطابات الرسمية في مصر التي تدعو إلى "تنمية شاملة" تتجاوز – أو تؤجل – الحقوق والحريات، يتصاعد خطر المفاهيم المتجزأة لحقوق الإنسان، التي تقدم لنا الأمن على حساب الكرامة، والغذاء على حساب الحرية، والبنية التحتية كبديل عن العدالة. هذا النهج ليس جديداً، لكنه في اللحظة الحالية آخذ في التشكل ضمن تصور أوسع، يسعى إلى "شرعنة" النموذج الصيني أو ما

يُعرف أحيانًا بـ"النموذج الشرقي"، باعتباره الحل الأمثل لمجتمعاتنا، متناسياً الخصوصية المصرية والتاريخ السياسي والاجتماعي لهذا البلد.

حقوق الإنسان ليست قائمة طعام يمكن انتقاء بعض عناصرها وتجاهل الباقي. الحق في الحياة لا يكتمل بدون الحق في الغذاء، والحق في الغذاء لا يستقيم في غياب الحق في حرية التعبير والتنظيم السياسي. كيف يمكن لإنسان أن يشعر بالأمن وهو لا يستطيع أن يعبر عن رأيه أو ينتقد سوء الإدارة؟ كيف يُطلب من المواطن الصبر على الفقر والفساد، دون أن يُتاح له حتى الحق في الاحتجاج عليهما؟ الحقوق مترابطة ومتشابكة: لا أمن بلا عدالة، ولا تنمية بلا حرية.

أن التجربة الصينية ليست قدرًا مقدسًا في الآونة الأخيرة، باتت بعض دوائر الحكم والإعلام في مصر تروج لفكرة أن التجربة الصينية تصلح أن تكون نموذجًا يُحتذى به، باعتبارها تجربة "ناجحة" في تحقيق التنمية دون الحاجة إلى ديمقراطية أو حرية سياسية. لكن تجاهل الفوارق الثقافية والتاريخية والمؤسساتية بين مصر والصين يُعد خطأً فادحًا، بل وخطرًا حقيقيًا.

الصين تملك مؤسسات حزبية صارمة، ونظام دولة قوي، وتقاليد بيروقراطية عميقة تعود إلى آلاف السنين. مصر، بالمقابل، دولة خرجت من ثورتين في عقد واحد، تعاني من أزمة ثقة بين الدولة والمجتمع، ومن ضعف مؤسسي وإداري. لا يمكن استيراد نموذج استبدادي وتنزيله في سياق مختلف دون كوارث. ما يُعتبر في الصين "استقرارًا" قد يتحول في مصر إلى "قمع" وانفجار اجتماعي محتوم.

أن التنمية ليست بديلاً عن الحقوق فلا تنمية حقيقية بدون ضمان حقوق الإنسان. التنمية التي تأتي على حساب الكرامة والحريات ليست سوى مشروعات أسمنت وحديد فارغة، لا تُبني عليها دولة قوية ولا مجتمع متماسك. في التجارب الناجحة حول العالم، كانت الديمقراطية والمساءلة الشعبية هي الضامن لاستمرار النمو وعدالته. ما الفائدة من الكباري والمدن الجديدة إذا غاب صوت الناس في تقرير مصيرهم؟ كيف نطالب الشباب بالإبداع والابتكار في بيئة تُكمّم فيها الأفواه وتُغلق فيها المساحات العامة؟

لا للمقايضة: لا الأمن يغني عن الحرية، ولا الخبز عن الكرامة

أن الاختزال الأخلاقي والسياسي الذي يقول "إما الأمن أو الحرية"، أو "إما التنمية أو الديمقراطية"، هو تلاعب بالوعي لا يليق بدولة تحترم نفسها. الشعوب لا تختار بين حقوقها، بل تطالب بها جميعًا. الأمن مهم، نعم، لكنه لا يجب أن يكون ذريعة للبطش. الخبز مهم، لكنه لا يُغني عن حق التعبير. البطون قد تشبع، لكن العقول لا تُقمع.

في الختام أقول الطريق إلى مستقبل عادل لا يمر عبر استيراد نسخ استبدادية من الخارج، بل عبر صياغة نموذج مصري حقيقي يحترم الحقوق والحريات ويؤمن بأن المواطن شريك لا تابع. حقوق الإنسان ليست ترفاً نخبوياً، بل شرطاً لازماً لبناء دولة عادلة ومستقرة.

## "ازدواجية المعايير الغربية لا تبرر التخلي عن حقوق الإنسان

## حقوقنا ليست هبة من الغرب، بل حقٌّ أصيل لنا"

في خضم النقاشات المتصاعدة حول انتهاكات حقوق الإنسان وتوظيف بعض الدول الغربية لهذه الحقوق كأداة سياسية، برز خطابٌ مضاد في العالم العربي وغيره من دول الجنوب العالمي يشكك في مصداقية هذه القيم برمّتها، معتبراً إياها "قيمًا غربية" لا تلزم مجتمعاتنا. هذا الطرح، وإن بدا مفهوماً في ضوء ازدواجية المعايير الصارخة في تعامل الغرب مع قضايا مثل فلسطين أو الحرب في اليمن، إلا أنه يحمل في طياته خطراً كبيراً: تبرير القمع الداخلي، وتفريغ نضال الشعوب من أحد أهم روافعه – حقوق الإنسان.

بادئ ذي بدء ازدواجية المعايير حقيقة لا يمكن إنكارها
ومن السهل رصد الأمثلة على التناقض في مواقف بعض الحكومات الغربية:

دعم أنظمة استبدادية حليفة وتجاهل جرائمها بينما تُشن حملات عنيفة على خصوم جيوسياسيين تحت شعارات حقوق الإنسان.
الصمت الغربي عن الجرائم الإسرائيلية في غزة مقابل الإدانة السريعة لانتهاكات أقل حدة في دول أخرى.
المعايير المزدوجة في استقبال اللاجئين، حيث يُفضل اللاجئون من خلفيات أوروبية أو مسيحية على أولئك القادمين من أفريقيا أو العالم الإسلامي.

لكن هذا النقد، رغم عدالته، لا يمكن أن يُستخدم كذريعة لتقويض مشروعية المطالبة بالحرية، والعدالة، والمساواة، وكرامة الإنسان.

من المهم الانتباه إلى: حقوق الإنسان ليست "غربية" بل إنسانية حقوق الإنسان ليست ملكاً للغرب، ولا نتاجاً حصرياً لتجربة أوروبية. بل هي منظومة أخلاقية وقانونية تطورت من خلال نضالات بشرية شاملة، وأسهمت فيها ثقافات عديدة، من فكر ابن رشد وابن خلدون، إلى نضالات مارتن لوثر كينغ ومانديلا.
إن كرامة الإنسان، وحقه في الحياة، والحرية، وعدم التعذيب، والمحاكمة العادلة، هي حقوق لا تقتصر على موقع جغرافي أو انتماء ثقافي. نحن نطالب بهذه الحقوق لا لأن الغرب يريد لنا ذلك، بل لأنها حقوقنا نحن، نستحقها لمجرد كوننا بشرًا.
وعلينا جميعا أن نعي أن تفريغ خطاب حقوق الإنسان يصب في مصلحة الأنظمة القمعية

عندما يُشيطن خطاب حقوق الإنسان ويُصوَّر كأداة استعمارية، يتم تفريغ أدوات الشعوب السلمية في مقاومة الاستبداد. تُصبح الحرية ترفًا، والعدالة مؤامرة، والمساءلة تشهيرًا. هذه الحالة تسمح للأنظمة السلطوية بإعادة تعريف "الكرامة" على طريقتها، لتصبح الطاعة فضيلة، والمعارضة خيانة.

يجب أن نسير نحو رؤية مستقلة لحقوق الإنسان
أن ما نحتاجه اليوم هو تبني رؤية مستقلة وذاتية لحقوق الإنسان، تنبع من واقعنا وتتماهى مع تطلعات شعوبنا، لا تنساق خلف الخطاب الغربي ولا ترتد عنه كلياً.
نحتاج إلى حركة حقوقية تعترف بازدواجية الغرب لكنها لا تبرر قمع الشرق.
حركة ترى في حقوق الإنسان مشروعاً تحررياً لشعوب الجنوب، لا مجرد ورقة ضغط بيد الشمال.

أن الموقف الأخلاقي الناضج لا يتطلب منا أن نقبل بالاستعمار الجديد باسم الديمقراطية، لكنه أيضاً لا يسمح لنا أن نُبرّر القمع بدعوى الخصوصية الثقافية.
حقوق الإنسان ليست خيارًا انتقائيًا، بل هي حجر أساس لأي مجتمع عادل.
فلتكن معركتنا إذًا معايير مزدوجة في كل مكان، لا مع المبادئ نفسها. ولنتمسك بحقوقنا، لا لأنها "قيم الغرب"، بل لأنها حقنا المشروع كأناس نحلم ونحب ونعيش.

# البداية

بعد أن مررتَ معي عبر صفحات هذا الكتاب، رأيتَ وجوه الضحايا في الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وسمعتَ صرخات الشعوب الأصلية، وتأملتَ ازدواجية الغرب، وسطوة الشرق، وضياعنا نحن بينهما. كل هذا ليس شتاتًا من الصور، بل خيوط في لوحة واحدة: نظام عالمي يترنّح ويحتضر.

لكن دعني هذه المرة أقولها بلا أسئلة، بلا مشاركة للتفكير:
العالم لن ينتهي. من رحم كل نظام يموت، يولد نظام جديد.

نعم، نحن أمام نظام عالمي يتداعى، يتآكل من الداخل، يترنح بين القوة العسكرية وازدواجية المعايير. لكن في زاوية بعيدة من المشهد، يولد نظام آخر. نظام لم تتضح ملامحه الكاملة بعد، لكنه قائم على فلسفة هجينة؛ يتعلم من فشل القوة العارية ومن عجز التعاون الزائف.

هذا الكتاب لم يُكتب ليقترح حلولًا سحرية، بل ليقول لي ولك، نحن ضحايا هذا النظام: إن لم نرَ ميلاد النظام الجديد، وندرك ملامحه ونتحرك معه، فسنبقى وقودًا وضحايا، كما كنّا وقود وضحايا للنظام الذي يحتضر.

هذه ليست النهاية. هذه هي البداية.

كان من المفترض أن أضع قلمي أحتفي بما كتبت لكني وجدت أنه من المناسب أن أستلقي على ظهري وأستريح لكن دار في عقلي مئات من الأفكار وتخيلت شكل النظام العالمي القادم الذي لن يمهلني العمر ما يسمح لي بمعايشته وقررت أن أعود للكتابة لأشاركك أوهامي وخيالاتي
النظام الجديد الذي يلوح في الأفق ليس نسخة من الماضي. إنه شيء آخر تمامًا، يقوم على فلسفة هجينة، فيها الرعب والأمل معًا.
أساس هذا النظام الجديد هو الخوف وفلسفته الرعب من فقدان السيطرة
من انهيار المناخ الذي يهدد الكوكب نفسه.
من ذكاء اصطناعي قد ينفلت من أيدي البشر.
من انهيار البنية الرقمية التي صار عليها كل شيء من المال إلى الصحة.

هذه ليست احتمالات بعيدة، بل سيناريوهات تكتب الآن.

أما عن الفاعلين الجدد
لم تعُد الدول وحدها هي سادة المشهد. بل نرى:

الدول الكبرى (أمريكا، الصين، روسيا، الهند، أوروبا).
التكتلات الإقليمية الصاعدة (شرق آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية).
الشركات العملاقةGoogle) ، Amazon، Tesla، (Tencentالتي تتحكم في البيانات والتكنولوجيا أكثر من حكومات.
المنظمات العابرة للحدود: بيئية، حقوقية، وربما أيديولوجية.

أما عن أدوات السيطرة القادمة فستكون

الذكاء الاصطناعي: للمراقبة والتحليل وصنع القرار.
السيبرانية: شل دولة كاملة بضغطة زر.
الاقتصاد الرقمي: عملات وتحويلات تسيطر عليها التكتلات الكبرى.
البيانات: سلاح جديد يوجّه السلوك البشري.
التكنولوجيا العسكرية: مسيّرات، روبوتات، و"نووي تكتيكي."

وكما كان النووي والحروب العالمية هي الفزاعة التي ضمنت استمرار النظام العالمي الحالي سيعيش النظام الجديد على فزاعة أكبر:

انهيار المناخ = نهاية الكوكب.
تمرد الذكاء الاصطناعي = نهاية الحضارة البشرية.
أو ربما الاثنين معًا.

أما عن الحروب المستقبلة ليست بالضرورة نووية. بل ستكون:

حروب سيبرانية توقف الكهرباء والمياه.
حروب موارد: مياه، طاقة نظيفة.
حروب بالوكالة تُخاض بروبوتات وأسلحة ذكية.

يا صديقي، الهدف من هذا الكتاب لم يكن أن أقدم "حلولًا". أنا، وأنت، وكل ضحايا هذا العالم، أضعف من أن نعيد رسم الخريطة. هدفي كان أن أقول لنفسي ولك:

<إن لم نرَ النظام الجديد وهو يولد، فسنظل وقودًا وضحايا كما كنا في النظام الذي يحتضر.
لكن إن وعينا ميلاده، فقد نصير يومًا شركاء في صياغته، لا مجرد أشباح في هوامشه.

ولهذا أعود بك إلى البداية:
إلى الإنسان الذي جرى التعامل معه كدرجة ثانية.
إلى الضحايا الذين أردت أن يكون صوتهم حاضرًا.
إلى الحكاية التي من أجلها كتبت هذا الكتاب.

يا صديقي، النهاية ليست إلا بداية جديدة.
والبداية دائمًا إنسان.

# الشاهد علي نظام يحتضر

شاهد على نظام يتهاوى، ومحاولة لصياغة أفق جديد: أن نأخذ من الغرب قيمة الحرية بلا ازدواجيته، ومن الشرق طموح التنمية بلا قمعه وسلطويته.

أن نقول بوضوح إن حقوق الإنسان ملك للبشرية لا اختراع غربي، وأن التنمية حق أصيل للشعوب، ليست حكرًا على الشرق

لا يملك أي نظام الحق أن يقايضنا على حقنا في التنمية، ولا أن يطالبنا بالمثالية وهو غارق في تناقضاته

كتابي هذا لم أكتبه كرحلة بخط مستقيم من أول صفحة إلى آخر صفحة.
كتبته كدائرة... تبدأ بالخاتمة، وتنتهي بالبداية.

أردت أن أقول لك إن النهاية ليست موتًا، بل ولادة جديدة.
وأن البداية ليست انطلاقة من فراغ، بل امتداد لكل ما سبقها من وجع وتجارب وأسئلة.


عن الكاتب

محمد صبحي كاتب وسياسي مصري، ومحامٍ حقوقي عمل لسنوات في الدفاع عن الحريات العامة والحقوق الأساسية. شارك في مبادرات وأبحاث متصلة بالعدالة الجنائية، وركز في مسيرته على قضايا الإنسان في مواجهة السلطة، مؤمنًا بأن قيمة الحياة والكرامة هي الأساس لأي نظام عادل. يرى أن الكتابة فعل مقاومة، وأن التوثيق شهادة لا غنى عنها في زمن الانهيار والتلاعب بالحقائق.